الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

تقرير الاستدامة السنوي
للهيئة العامة للرقابة المالية

2024

Building Bridges not Walls
نبني الجسور لا الحواجز

www.fra.gov.eg

ARAB REPUBLIC OF EGYPT
الهيئة العامة
للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

تقرير الاستدامة السنوي
للهيئة العامة للرقابة المالية

2024

قائمة المحتويات:

كلمة رئيس الهيئة

أولًا: الهيئة العامة للرقابة المالية في سطور

1. التعريف بالهيئة والدور الذي تقوم به
2. نطاق العمل والاهداف
3. الأهداف الاستراتيجية للهيئة
4. المؤسسات الخاضعة لرقابة الهيئة
5. مؤشرات أداء الأسواق المالية غير المصرفية

ثانيًا: الحوكمة

1. رئاسة الهيئة
2. مجلس إدارة الهيئة
3. الهيكل التنظيمي للهيئة
4. ميثاق شرف العاملين
5. اللجان الاستشارية
6. اللجان الاستشارية الحالية
7. الجهات التابعة للهيئة
8. الامتثال والافصاح

ثالثًا: ملخص الاستراتيجية الشاملة للهيئة

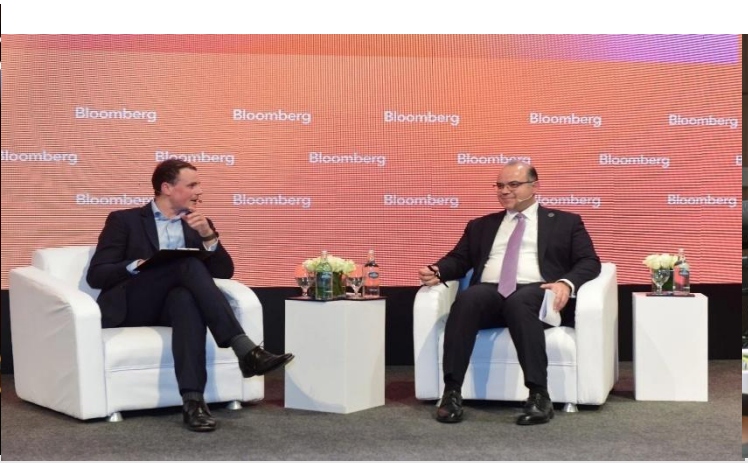

رابعًا: الأداء العام للهيئة

1. سوق رأس المال
2. تطوير نشاط التأمين
3. أنشطة التمويل
4. دعم التكنولوجيا المالية
5. تعزيز الشمول المالي والاستثماري والتأميني
6. بناء القوات

خامسًا: منهجنا نحو الاستدامة

1. إدارة التنمية المستدامة
2. المبادرات والمبادئ الاسترشادية

سادسًا: دمج الاستدامة

1. تحديد أصحاب المصلحة
2. إشراك أصحاب المصلحة
3. تحديد الأولويات في أهداف التنمية المستدامة
4. تحديد الأولويات والافصاح عنها

سابعًا: اهم معالم أداء الاستدامة

1. تطوير سوق الكربون الطوعي واستكمال وضع الأطر الرقابية للسوق
2. التوسع في الترويج لسوق الكربون محليًا ودوليًا
3. تعزيز الأدوات المالية المرتبطة بالمناخ والتوسع في إصدارات تلك الأدوات

ثامنًا: الشراكات الاستراتيجية

تاسعًا: مبادرة المبادئ العالمية لإعداد التقارير GRI

مرفق 1: تقرير البصمة الكربونية للهيئة

حول هذا التقرير

سياسة التحرير

تبنى الهيئة –بوصفها جهةً رقابيةً– مسؤولية دفع عجلة التطوير في الأسواق الخاضعة لإشرافها، مُدركةً أن الاستدامة والتمويل المسؤول يُشكلان ركيزتَيْن محوريتَيْن لتحقيق النمو الاقتصادي المنشود. كما تؤمن بأن ريادة السوق لا تُبنى إلا عبر نماذج عملية قابلة للتطبيق، تقدمها كمرجعيةٍ يستلهمها الفاعلون في القطاع.

وتظل الشفافية والإفصاح أحجار الزاوية في تعزيز ثقافة التمويل المستدام، وهو ما تحرص الهيئة على تجسيده عمليًا؛ فبمواءمة سياساتها مع المعايير الدولية، تسعى إلى ترسيخ مبادئ المساءلة –لا كجهة رقابية فحسب، بل كمؤسسةٍ رائدةٍ تُقدم النموذج الأمثل للسوق المالي غير المصرفي.

ويأتي هذا التقرير السنوي ليُوثّق جهود الهيئة في الإفصاح عن ممارساتها المستدامة وقراراتها الرقابية، سواء على الصعيد الداخلي (ككيان مؤسسي) أو الخارجي (كفاعل رئيس في السوق المالي غير المصرفي وكشريكٍ لأصحاب المصلحة). وينقسم التقرير إلى محاور رئيسية تشمل التعريف برؤية الهيئة واستراتيجيتها، وإطار الحوكمة وأداءها المؤسسي، ومبادرات الاستدامة المختلفة وأثرها على السوق. كما يعكف التقرير على إبراز أهم إنجازات عام 2024، مع إدراج بيانات أساسية من تقرير الاستدامة السابق لدعم سياق التحليل.

المعايير المرجعية لإعداد التقرير

يمتثل التقرير الحالي لعام 2024 لمعايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) 1: الأساسيات لعام 2021؛ حيث وضعت المبادرة معايير لتعزيز ودفع تبني تلك المعايير من قبل الفاعلين في السوق في القطاع المالي غير المصرفي. علاوة على ذلك، حرصت الهيئة على إنشاء إطار فريد للاستدامة يتوافق مع إطار عمل الأمم المتحدة العالمي لأهداف التنمية المستدامة، وبما يتماشى مع متطلبات معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير.

فترة ودورية إعداد التقارير

يغطي هذا التقرير السنوي عام 2024 (من 1 يناير حتى 31 ديسمبر).

تاريخ أحدث تقرير عن الاستدامة

يوليو 2021

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال:

إدارة التنمية المستدامة

البريد الإلكتروني: Sustainable.deveopment@fra.gov.eg

أية علي

مدير إدارة التنمية المستدامة بالهيئة

aya.aly@fra.gov.eg

عنوان المقر:

الهيئة العامة للرقابة المالية (مصر) –مبنى 136 – القرية الذكية – طريق القاهرة / الإسكندرية الصحراوي – الكيلو 28. **الرقم البريدي:** 110

الموقع الإلكتروني:

/https://fra.gov.eg

كلمة رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية – تقرير الاستدامة لعام 2024

يأتي تقرير الاستدامة لعام 2024 الخاص بالهيئة العامة للرقابة المالية تتويجًا لجهود حثيثة بذلناها على مدار العام لتعزيز دور القطاع المالي غير المصرفي في تمكين التحول نحو الاقتصاد الأخضر والتمويل المستدام. لقد حرصت الهيئة على اتخاذ خطوات استباقية تواكب الالتزامات المناخية لمصر وأهداف التنمية المستدامة، إيمانًا بأن مواءمة ممارسات الأعمال مع مبادئ الاستدامة ليست مجرد طموح، بل هي مطلب أساسي لبناء اقتصاد مرن وشامل يعزز تنافسية الاقتصاد الوطني في مواجهة التطورات العالمية. ومن هذا المنطلق، صممنا إستراتيجيتنا لتتكامل مع رؤية مصر 2030 والتزامات اتفاق باريس للمناخ، ساعين إلى توفير المناخ الملائم لجذب التدفقات الاستثمارية المستدامة ودعم نمو الأسواق المالية الخضراء.

ولقد اضطلعت الهيئة بدور محوري في تطوير البنية التحتية للأسواق بما يدعم التمويل المستدام. فقد تم خلال عام 2024 تعزيز الأطر التنظيمية التي تكفل دمج اعتبارات الاستدامة في الخدمات المالية، بما في ذلك تشجيع إصدار السندات الخضراء والمستدامة وتعزيز أنشطة الاستثمار المسؤول. كما أطلقنا برامج متعددة لبناء القدرات المؤسسية ورفع الوعي بالتمويل المستدام، وعلى رأسها المركز الإقليمي للتمويل المستدام التابع للهيئة – وهو الأول من نوعه في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا – لدعم نشر الثقافة المالية المستدامة وتقديم المشورة الفنية لكافة الأطراف المعنية. هذه الجهود المتضافرة تهدف إلى تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني عبر تطوير أسواق مالية مبتكرة وجاذبة لرؤوس الأموال، مما يتيح للقطاع الخاص المصري فرصًا أكبر للمشاركة في مشروعات الاقتصاد الأخضر واجتذاب الاستثمارات المستدامة.

وفي إطار التزامنا بمواكبة التوجهات الدولية في أسواق الكربون الطوعية، شهد عام 2024 إنجازات هامة تمثّلت في استكمال البنية التشريعية والتنظيمية اللازمة لإطلاق أول سوق منظم طوعي، ومراقب لإصدار وتداول شهادات خفض الانبعاثات الكربونية في مصر، والدول النامية. فقد انتهت الهيئة من وضع جميع الأطر التنظيمية المطلوبة لتفعيل هذا السوق، الذي سيسمح بتسجيل المشروعات المخفضة للانبعاثات وتداول شهادات الكربون بشفافية وموثوقية. وبإطلاق هذه السوق، تتبوأ مصر مكانة ريادية على صعيد إفريقيا

في تمكين الشركات من الانخراط في أنشطة خفض الكربون وتحقيق عوائد مجزية عبر الامتثال للمعايير العالمية. ولضمان كفاءة وفعالية عمل سوق الكربون، أصدرنا ضوابط التداول والتسوية لشهادات الكربون، واستكملنا جميع الخطوات التنفيذية اللازمة لانطلاق السوق. كما حرصت الهيئة على تطوير البنية التحتية الرقمية اللازمة للتداول من خلال منصات متطورة تكفل سهولة وشفافية عملية بيع وشراء شهادات الكربون.

وإن أهمية الربط مع الأسواق الإقليمية والدولية تحتل حيزًا كبيرًا من استراتيجيتنا لضمان نجاح سوق الكربون الطوعي. لذا عملنا على مواءمة آليات عمل السوق المصرية مع أفضل الممارسات الدولية، وتعاونّا مع الشركاء الإقليميين والهيئات العالمية لتعزيز الترابط والتكامل. وقد اعتمدت الهيئة وجود آليات للتحقق والمصادقة صارمة لضمان مصداقية تخفيضات الانبعاثات؛ فتم وضع ضوابط واضحة لتسجيل جهات التحقق والمصادقة (Verification & Validation) ومنح الاعتماد عبر المجلس الوطني للاعتماد (إيجاك) لتنمية القدرات المحلية. إن توفير هذه البنية الرقابية يضمن أن تكون شهادات خفض الانبعاثات الكربونية المصرية ذات جودة عالمية ومقبولة للتداول على المستويين الإقليمي والدولي، مما يعزز ثقة المستثمرين ويتيح الربط المستقبلي مع أسواق كربون أخرى في المنطقة والعالم .

وفي إطار جهودنا التشريعية والتنظيمية لتعزيز الاستدامة، يمثل صدور قانون تنظيم التأمين الجديد أحد أبرز المحطات خلال عام 2024، حيث جاء ليُحدّث البنية القانونية لسوق التأمين المصري ويُعزز من قدرته على إدارة المخاطر المرتبطة بتغير المناخ والكوارث الطبيعية. وقد تضمن القانون ولائحته التنفيذية مواد صريحة تُلزم شركات التأمين بدمج اعتبارات الاستدامة والمخاطر المناخية ضمن نماذج أعمالها واستراتيجياتها. كما سمح القانون للهيئة بوضع قواعد متقدمة للحوكمة وإدارة المخاطر في قطاع التأمين، بما يُسهم في رفع جاهزية السوق للتعامل مع تحولات الاقتصاد الأخضر، ويعزز قدرته على دعم التنمية المستدامة من خلال أدوات مثل التأمين الزراعي والتأمين متناهي الصغر.

وأما فيما يخص الإفصاحات البيئية والاجتماعية والحوكمة، فقد واصلت الهيئة خلال 2024 دعمها للشركات في تطبيق متطلبات الإفصاح وفقًا لأفضل الممارسات الدولية، وبخاصة ما يصدر عن مجلس معايير الاستدامة الدولية ISSB ، مع العمل على تطوير الإطار الرقابي المحلي بما يتماشى مع هذه المتطلبات الجديدة.

وفي الختام، أود أن أشيد بروح التعاون التي جمعتنا بجميع شركائنا خلال العام الماضي لتحقيق هذه الإنجازات. إن ما تحقق في 2024 ما هو إلا خطوة على الطريق، وسنواصل بإذن الله مساعينا الحثيثة في تعزيز الاستدامة وتطوير البنية المالية بما يخدم تنمية الاقتصاد الوطني وتحقيق الالتزامات المناخية لمصر. إن الهيئة العامة للرقابة المالية ملتزمة بمواصلة هذا الدور القيادي – عبر تطوير البنية التحتية للأسواق، وبناء القدرات المؤسسية، وترسيخ الشفافية – لضمان أن يظل القطاع المالي المصري نموذجًا رائدًا في تبني مبادئ الاستدامة. وبالتعاون المستمر بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع الدولي، نثق بأننا نمضي قدمًا نحو مستقبل أكثر استدامة وازدهارًا لمصر والمنطقة.

د. محمد فريد صالح

رئيس مجلس إدارة الهيئة

أولًا: الهيئة العامة للرقابة المالية في سطور

التعريف بالهيئة والدور الذي تقوم به

01

الأهداف الاستراتيجية للهيئة

نطاق العمل والأهداف

02

03

المؤسسات الخاضعة لرقابة الهيئة

04

05

مؤشرات أداء الأسواق المالية غير المصرفية

اولًا: الهيئة العامة للرقابة المالية في سطور

1. الهيئة العامة للرقابة المالية ودورها الرئيسي

أُسست الهيئة العامة للرقابة المالية عام 2009 بهدف دمج ثلاث هيئات رقابية تحت مظلة واحدة، وهي :الهيئة المصرية للرقابة على التأمين، وهيئة سوق المال، والهيئة العامة للتمويل العقاري. وقد حدد القانون رقم 10 لسنة 2009 نطاق عمل الهيئة ومسؤولياتها، والتي تشمل تنظيم أسواق المال، وأنشطة التأمين، والتمويل العقاري، والتأجير التمويلي، والتخصيم، والتمويل متناهي الصغر، والتمويل الاستهلاكي، بالإضافة إلى إدارة سجل الضمانات المنقولة.

ويُعد دمج هذه الجهات الثلاث في كيان موحد قرارًا استراتيجيًا، حيث أسهم في توحيد الأنشطة المالية غير المصرفية تحت إشراف واحد، مما ساعد على تجنب تداخل الاختصاصات ووضع حدود واضحة للمسؤوليات بين المستثمرين والجهة الرقابية. كما وفَّر هذا الدمج فرصة للاستفادة من الخبرات المتراكمة في مختلف القطاعات المالية غير المصرفية، وتعزيز التكامل والتناسق بينها.

ومن خلال هذا الهيكل المؤسسي الواضح، نجحت الهيئة في تعزيز بيئة جاذبة للاستثمار، سواء عبر جذب رؤوس الأموال الأجنبية أو تنمية الاستثمارات المحلية في السوق المصري، بما يتماشى مع أهداف الاقتصاد الكلي لمصر.

وقد شهدت الهيئة العامة للرقابة المالية تحولًا جوهريًا في فلسفتها الرقابية؛ فبعد أن اعتمدت في مراحلها الأولى –عقب دمج الهيئات الثلاث– على الرقابة القائمة على الامتثال ومراقبة الالتزام بالقواعد والإجراءات، اتجهت حديثًا إلى تبني نهج استباقي قائم على إدارة المخاطر. جاء هذا التحول استجابةً للتحديات المتسارعة في الأسواق المالية، لا سيما مع تزايد التعقيدات المرتبطة بالتغيرات المناخية وتقلبات الأسواق العالمية، مما فرض ضرورة تطوير أطر رقابية مرنة تُقيّم المخاطر المحتملة وتتوقع الخسائر غير المخطط لها.

ولم تكتفِ الهيئة بالانتقال إلى النموذج الوقائي فحسب، بل عملت على توطين هذا النهج في إطار استراتيجيتها الشاملة للحفاظ على استقرار القطاعات المالية غير المصرفية. فبدلًا من التركيز على الرقابة الروتينية، أصبحت تقيس مدى فعالية الضوابط في تخفيف الأثر المحتمل للمخاطر المالية والبيئية والتشغيلية، معتمدةً على تحليلات استباقية وبيانات دقيقة.

ويُمثل هذا التحول انسجامًا مع التوجهات العالمية، حيث تتجه الهيئات الرقابية الرائدة إلى تعزيز الثقافة القائمة على المخاطر، مما يعكس التزام الهيئة بمواكبة المعايير الدولية، وبناء جسور من الثقة مع المستثمرين عبر تعزيز الشفافية، وضمان مرونة القطاع المالي في مواجهة التحديات المستقبلية.

2. نطاق العمل والاهداف:

لم تقتصر مهام الهيئة العامة للرقابة المالية على الدور الرقابي التقليدي، بل تمتد مسؤولياتها لتصبح ركيزةً أساسية في بناء سوق مالي غير مصرفي قوي وجاذب، قادر على تحفيز تدفق الاستثمارات الأجنبية وتعزيز الثقة في البيئة الاقتصادية المصرية. فبصفتها الجهة المنوط بها الإشراف على الأسواق المالية غير المصرفية، لا يقتصر دورها على ضمان التزام الشركات العاملة تحت مظلتها باللوائح والقوانين فحسب، بل يتجاوز ذلك إلى صياغة رؤية استراتيجية تهدف إلى خلق سوق مالي مستدام، مرن، وقادر على مواكبة التحديات المحلية والعالمية.

ولتحقيق هذه الرؤية الطموحة، تعمل الهيئة على معالجة نقاط الضعف الهيكلية للسوق عبر تبني حزمة متكاملة من الخدمات، **تشمل:**

3. الأهداف الاستراتيجية للهيئة العامة للرقابة المالية:

انطلاقًا من رؤيتها الرامية إلى بناء نظام مالي غير مصرفي متكامل ومرن، تتبنى الهيئة العامة للرقابة المالية مجموعةً من الأهداف الاستراتيجية التي تسهم في تعزيز مكانة السوق المالي المصري كوجهةٍ استثماريةٍ رائدة إقليميًّا وعالميًّا. وتتمثل هذه الأهداف في:

1 خلق نظام مالي غير مصرفي يحفز النمو الاقتصادي

تصميم آليات تمويل مبتكرة تدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
تعزيز التكامل بين القطاعات المالية غير المصرفية لخلق منظومة متجانسة تدعم الاستثمار المنتج.

2 تحسين الشمول المالي وتحقيق التنمية المستدامة

توسيع نطاق الخدمات المالية لتشمل الفئات المهمشة، عبر دمج التكنولوجيا المالية والحلول الرقمية.
دعم المشروعات الخضراء والاجتماعية التي تتماشى مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

3 تعزيز تنافسية الاقتصاد وجاذبيته للاستثمار الأجنبي

تبسيط إجراءات ترخيص الشركات الأجنبية، وتوفير ضمانات تشريعية
بناء شراكات استراتيجية مع الأسواق الإقليمية لتعزيز التدفقات المالية عبر الحدود.

4 تقوية الإطار التشريعي والتكنولوجي

تطوير تشريعات مرنة تستوعب الأدوات المالية الحديثة (كالصكوك الإسلامية).
إنشاء بنية تحتية تكنولوجية متقدمة لضمان الشفافية وخفض التكاليف

5 تحسين الحوكمة والإدارة الرشيدة

تفعيل معايير حوكمة صارمة لضمان استقلالية المؤسسات المالية ومساءلة إداراتها.
بناء مؤشرات أداء لقياس جودة الإدارة وتأثيرها على استقرار السوق

6 تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد

إطلاق منصات مفتوحة للبيانات لنشر المعلومات المالية بشكلٍ آني.
تطوير آليات رقابية ذكية لاكتشاف الأنشطة المشبوهة باستخدام الذكاء الاصطناعي.

7 تطوير الأسواق وابتكار حلول مالية غير تقليدية

دعم ظهور نماذج أعمال جديدة (كالتأجير التمويلي للطاقة المتجددة).
تشجيع استخدام الأدوات المالية الهجينة التي تجمع بين التمويل التقليدي والتكنولوجيا.

8 الانفتاح على الاقتصاد العالمي

توحيد المعايير المحلية مع الدولية لتسهيل اندماج المؤسسات المالية المصرية في الأسواق العالمية.
تنظيم مؤتمرات دولية لعرض الفرص الاستثمارية في القطاعات الواعدة.

9 إدارة مخاطر النظام المالي

تطوير نماذج تنبؤية لتقييم المخاطر النظامية المرتبطة بالتغيرات المناخية أو الأزمات الاقتصادية.
تعزيز احتياطيات السيولة لضمان مرونة السوق في مواجهة الصدمات الخارجية.

10 رفع الوعي والثقافة المالية

إطلاق مبادرات توعوية تستهدف جميع الفئات العمرية (مثل برامج "التمويل للأطفال" وورش "التخطيط المالي للشباب").
تعزيز الشراكات مع المؤسسات التعليمية لإدراج مفاهيم الادخار والاستثمار في المناهج الدراسية.

4. المؤسسات الخاضعة لرقابة الهيئة:

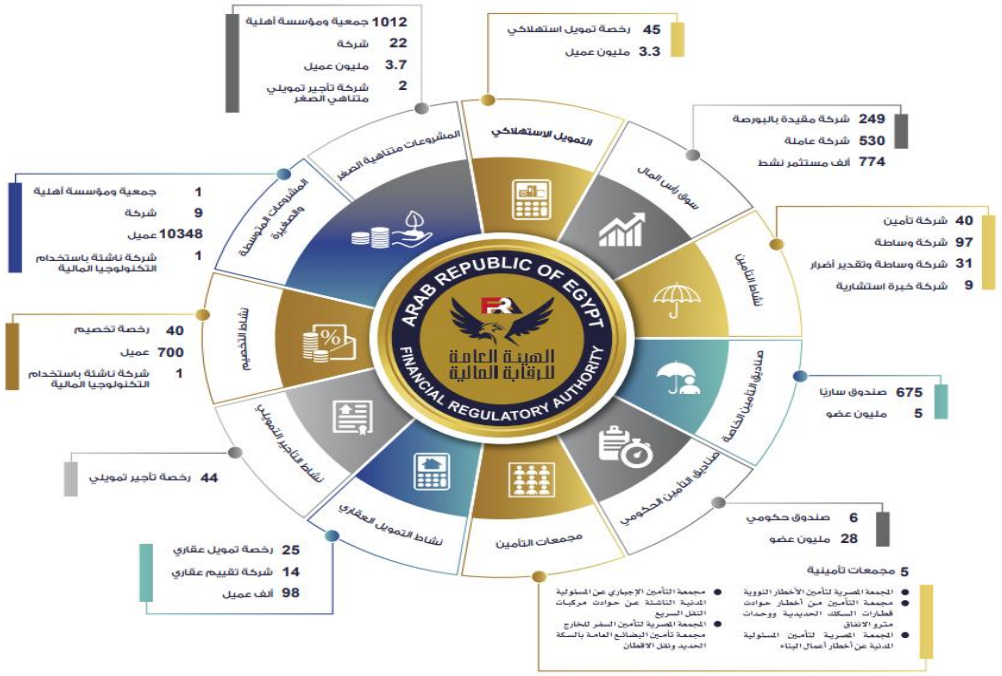

مزايا العاملين بالهيئة:

- وطبقًا لمبدأ المساواة بين الجنسين الذي نص عليه الدستور المصري، فإنه لا توجد فروق في الرواتب والمزايا بين الموظفين من الذكور والإناث ولا يوجد فروق في الحوافز المقدمة للموظفين بدوام كامل والمؤقتين أو الموظفين بدوام جزئي.
- في إطار إرساء وتحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي بين العاملين وتحقيق الاستقرار الوظيفي والاجتماعي والمالي للعاملين بالهيئة بما يساهم في رفع مستوى أدائهم من خلال دعم العاملين ماديًا في الحالات الطارئة والخارجة عن قدراتهم المالية أو استثنائهم من بعض التكاليف الطبية التي تزيد من الحدود القصوى للتغطيات التأمينية السارية، تم تشكيل لجنة برئاسة مساعد رئيس الهيئة لدراسة الإعانات والحالات الاجتماعية.
- تمنح الهيئة زيادة في المرتبات وفقًا لما تنص عليه اللوائح المعتمدة، وذلك لحملة الماجستير والدكتوراه، والشهادات العلمية ذات الصلة.
- تأمين طبي شامل لكافة العاملين بالهيئة ومن يختارونهم من ذويهم من غير المؤمن عليهم من جهات أخرى.
- تكريم المتفوقين من أبناء العاملين بالهيئة العامة للرقابة المالية في مختلف السنوات الدراسية سواء (الشهادة الابتدائية، الإعدادية، الثانوية العامة، أو الشهادة الجامعية، حملة الماجستير والدكتوراه).
- تقديم منح وإجازات دراسية بضوابط للعاملين بالهيئة.

وحدة البناء المجتمعي:

في إطار التزام الهيئة العامة للرقابة المالية بدورها المجتمعي والتنظيمي، وحرصها على توفير بيئة عمل شاملة ومستدامة، تم استحداث وحدة البناء المجتمعي بقرار مجلس الإدارة رقم 270 بتاريخ 2023/11/29، كخطوة تعكس دعم الهيئة لمبادئ العدالة الوظيفية وتمكين الفئات الأكثر احتياجًا، خاصةً ذوي الهمم.

تُعد الوحدة جزءًا من استراتيجية الهيئة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث استحدثت الهيئة وحدة البناء المجتمعي لدعم العدالة الوظيفية وتمكين ذوي الهمم، وتعزيز الشفافية والتواصل مع العاملين. تشمل مهامها تفعيل مدونة السلوك، تلقي الشكاوى والمقترحات، تقديم خدمات ميسرة لذوي الهمم، ودراسة الحالات الإنسانية.

هيكل العاملين بالهيئة العامة للرقابة المالية

إجمالى عدد العاملين بالهيئة

	رئيس قطاع	رئيس إدارة مركزية	مستشار ب	مدير عام	تخصصي	مدير إدارة	كتابي	عقود	المتدربين
2024	6	22	1	68	282	22	172	90	10
2023	6	30	1	68	293	23	181	78	17

إجمالي عدد العاملين النساء بالهيئة

	رئيس قطاع	رئيس إدارة مركزية	مستشار ب	مدير عام	تخصصي	مدير إدارة	كتابي	عقود	المتدربين
2024	0	6	0	44	151	14	15	41	5
2023	1	6	0	40	151	15	16	40	7

بيان تحليلي يوضح نسب الاناث إلى إجمالي عدد العاملين بالهيئة

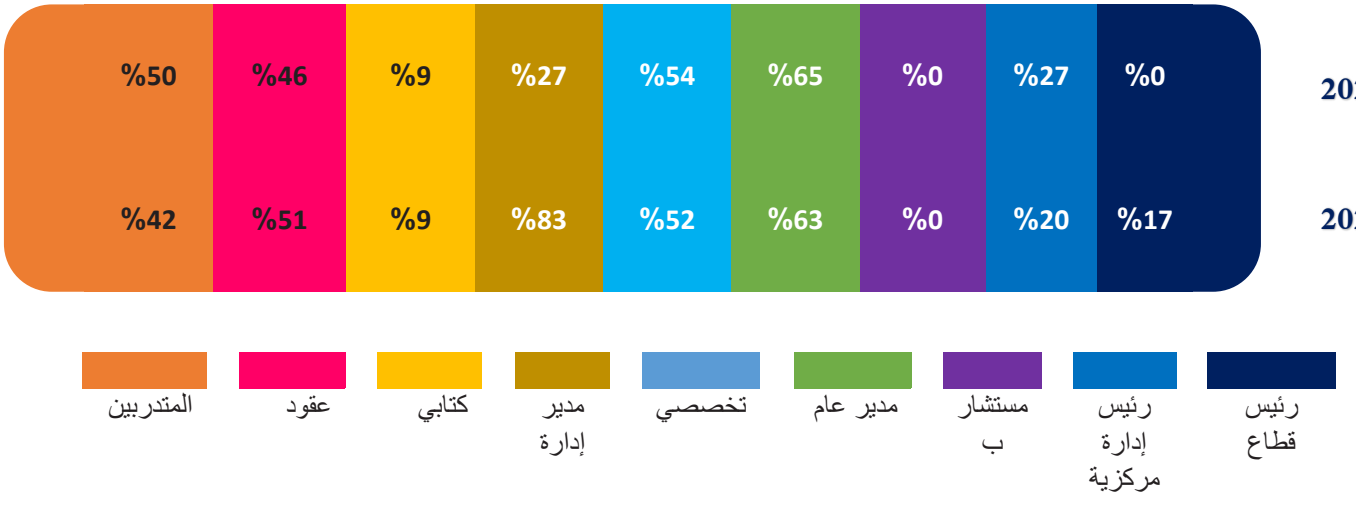

5. مؤشرات أداء الأسواق المالية غير المصرفية:

نظرًا لأن تطوير واستقرار أسواق المال غير المصرفية يُعد من الأهداف الاستراتيجية الرئيسية للهيئة، فإن دعم الجهود المبذولة لتعزيز هذه الأسواق في عام 2024 أصبح أمرًا بالغ الأهمية. ويشمل ذلك تعزيز تراكم رأس المال من خلال رفع معدلات الادخار، وتهيئة بيئة جاذبة لتدفقات الاستثمارات الأجنبية.

وتشهد أسواق المال غير المصرفية توسعًا يتطلب وجود أطر تنظيمية متطورة وسياسات رقابية فعّالة. ومن ثم، تُولي الهيئة أهمية كبيرة لرصد وتحليل التحديات الرئيسية التي تعيق تطور القطاع المالي غير المصرفي في مصر، مع العمل على إعداد وتنفيذ حزمة متكاملة من الإجراءات والقرارات التي تستهدف معالجة تلك العقبات.

وتُظهر المؤشرات الصادرة خلال عام 2024 حجم التقدم المُحرز في كل من الأسواق الفرعية، مما يعكس تأثير السياسات المتبعة على تحسين كفاءة ونمو هذا القطاع الحيوي.

سوق رأس المال
2025/2024

تطور أداء مؤشرات البورصة المصرية

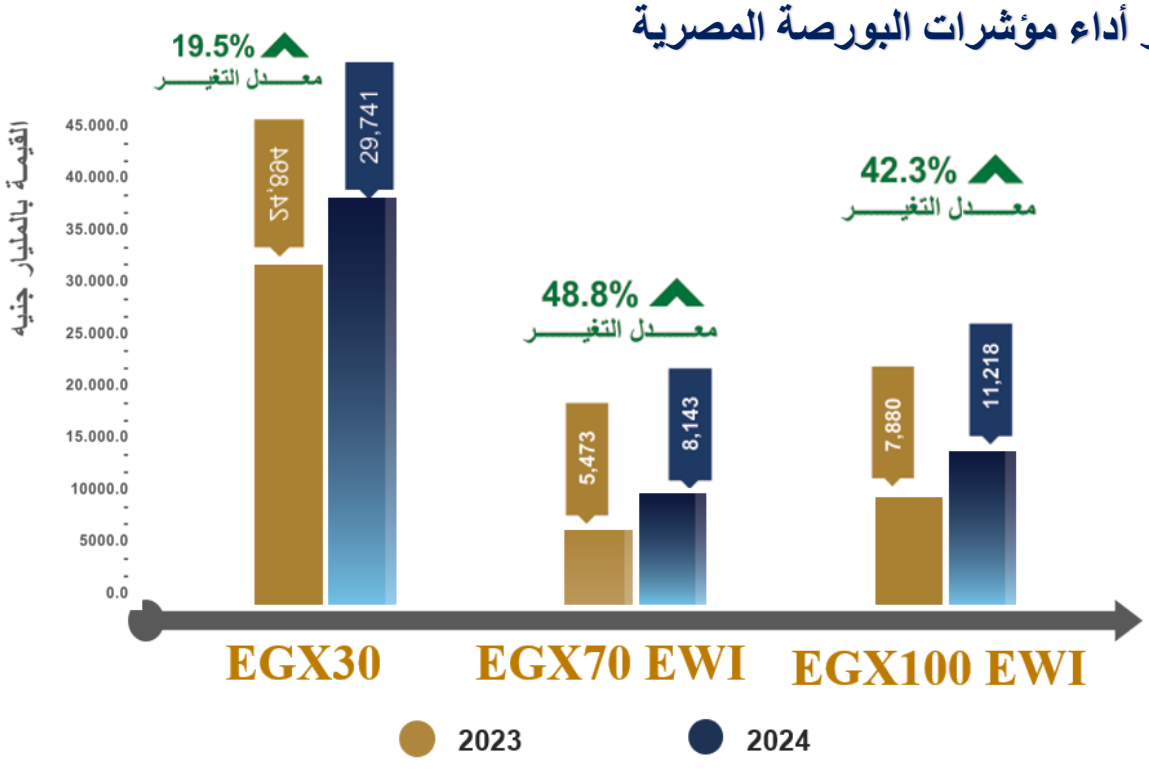

سوق التأمين
2025/2024

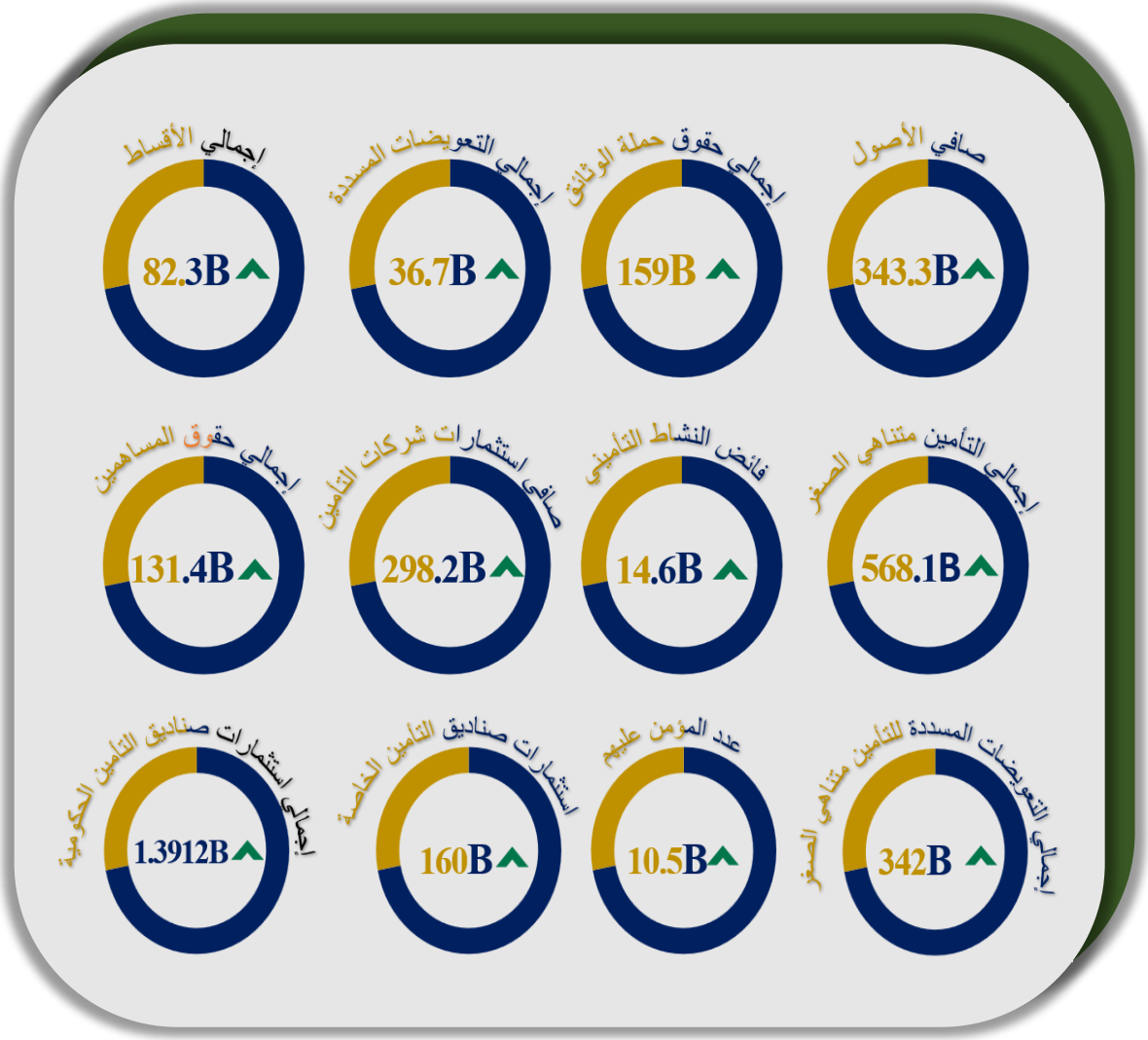

سوق التمويل العقاري والتأجير التمويلي والتخصيم

مؤشرات نشاط التمويل الاستهلاكي

إجمالي قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح

61.3 مليار جنية مصر

مؤشرات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

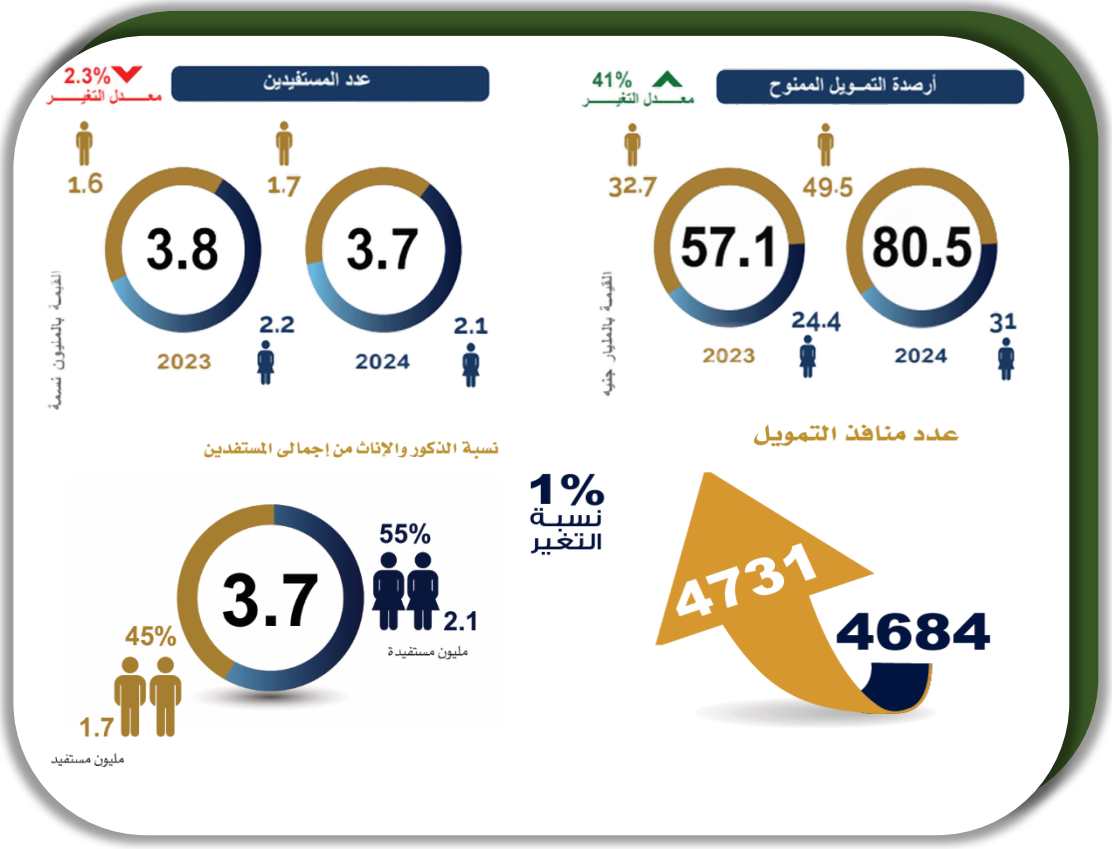

سجل الضمانات المنقولة:

	المجموع	بنوك	شركات تأجير تمويلي	جهات التمويل الدولية	شركات التخصيم	جهات التمويل متناهي الصغر	تمويل إستهلاكي	شركات التجزئة	تمويل عقاري	جهات استشارية	فرد طبيعي مصري	شركات صناعية
2024	3,063	2,984	63.17	4.78	4.72	3.52	2.21	0.57	0.51	0.12	0.0004	
2023	2,461	2,401	49.10	4.80	4.70	1.20	0.10	0.10			0.0004	0.5

ثانيًا: الحوكمة

01 رئاسة الهيئة

02 مجلس إدارة الهيئة

03 الهيكل التنظيمي للهيئة

04 ميثاق شرف العاملين

05 اللجان الاستشارية

06 اللجان الاستشارية الحالية

07 الجهات التابعة للهيئة

08 الامتثال والافصاح

ثانيًا: الحوكمة

تُعد الحوكمة الرشيدة إحدى الركائز الاستراتيجية المحورية لتحقيق التنمية المستدامة، وضمان كفاءة وشفافية عمليات صنع القرار داخل المنظومة المالية غير المصرفية. ولا تقتصر ممارسات الحوكمة على الجانب الداخلي للهيئات والمؤسسات فحسب، بل تمتد لتشمل رقابة أداء الشركات الخاضعة لإشراف الهيئة، مما يعكس التكامل بين المعايير الداخلية والخارجية لبناء ثقافة مؤسسية قائمة على المساءلة والعدالة.

تفعيل ركائز الحوكمة الرشيدة خارجيا:

أطلق مركز المديرين المصري– أحد الاذرع التدريبية للهيئة – "الدليل المصري لحوكمة الشركات" في عام 2016 والذي يُعد أداةً محوريةً لدعم الشركات في تبني مبادئ الحوكمة كنهج متكامل لتحقيق النمو والاستدامة. ويرتكز هذا الدليل على هدفين رئيسيين:

1. تسهيل فهم وتطبيق المعايير الدولية للحوكمة، مع مراعاة الخصوصية التشريعية للسوق المصري.
2. إلزام الشركات المدرجة في البورصة المصرية (EGX) بتقديم تقارير سنوية مفصلة عن ممارساتها في هذا الإطار، بينما يظل الدليل استرشاديًا للشركات غير المدرجة، مما يعكس مرونة في التطبيق تتناسب مع طبيعة كل كيان.

الركائز الأربع لحوكمة الشركات وفقًا للدليل:

حدد الدليل أربع ركائز أساسية تُشكل الإطار العام للحوكمة الفعَّالة:

1. **الجمعية العمومية للمساهمين:**

- ضمان تفعيل دور المساهمين في الرقابة على أداء مجلس الإدارة، عبر توفير آليات واضحة للتصويت على القرارات الاستراتيجية.
- تعزيز الشفافية في نشر المعلومات المالية قبل انعقاد الجمعيات العمومية.

2. **مجلس الإدارة:**

- تحديد مسؤوليات وصلاحيات المجلس بدقة، مع فصل أدوار الرئاسة عن الإدارة التنفيذية لتفادي تضارب المصالح.
- التأكيد على تنوع خبرات أعضاء المجلس (التقنية، المالية، القانونية) لضمان اتخاذ قرارات متوازنة وفعالة.

3. لجان مجلس الإدارة:

- إنشاء لجان متخصصة (كاللجنة المالية، ولجنة المراجعة الداخلية، ولجنة المكافآت) لمتابعة جوانب محددة من الأداء.

- إلزام هذه اللجان بتقديم تقارير دورية لمجلس الإدارة والجهات الرقابية.

4. البيئة الرقابية:

- تطوير آليات رقابة داخلية وخارجية فعَّالة، تشمل أنظمة مراقبة المخاطر وامتثال التشريعات.
- تعزيز التعاون مع الجهات الرقابية المستقلة لضمان نزاهة العمليات.

ويسعي مركز المديرين حاليًا لإصدار عدة أدلة لأخري تختص بحوكمة الشركات العائلية، وحوكمة الشركات الناشئة بما يتماشى مع طبيعة عمل كل نشاط.

دور الهيئة في تفعيل الحوكمة في القطاع المالي غير المصرفي:

تعمل الهيئة – من خلال **إدارة الحوكمة** التابعة لها – على:

- **رقابة الامتثال** :متابعة التزام الشركات المدرجة بتطبيق معايير الدليل عبر عمليات تفتيش دورية، وتحليل التقارير السنوية.
- **بناء القدرات** :تنظيم برامج تدريبية بالشراكة مع مركز المديرين المصري (EIOD) لرفع كفاءة إدارات الشركات في مجالات الحوكمة وإدارة المخاطر.
- **تطوير التشريعات** :مراجعة القوانين الحالية وتقديم مقترحات لتعديلها، بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية، مثل معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.(OECD)

التزام الهيئة بالحوكمة الرشيدة داخليًّا:

تتبنى الهيئة العامة للرقابة المالية مبادئ الحوكمة الرشيدة ليس فقط كإطارٍ نظري، بل كنهجٍ عملي يُطبَّق بدقة ضمن هيكلها الداخلي، لِتكون بذلك نموذجًا يُحتذى به للشركات الخاضعة لرقابتها وللسوق المالي غير المصرفي ككل. وانطلاقًا من شعارها "نَبني الجُسور لا الحَواجز"، تعكس الهيئة التزامها بالشفافية عبر الاعلان عن هيكل هيكلها التنظيمي، بما في ذلك سياسات صنع القرار وآليات الرقابة، مما يعزز ثقة المستثمرين وشركاء السوق في نزاهة النظام المالي.

الإدارة العليا بالهيئة العامة للرقابة المالية:

رئاسة ومجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية: الصلاحيات والمسؤوليات

يُعتبر مجلس إدارة الهيئة السلطة الإدارية العليا المسؤولة عن قيادة مسار الهيئة، بدءًا من وضع الاستراتيجيات الكبرى وحتى الإشراف على تفاصيل التنفيذ، مع تمتعه بصلاحية اتخاذ القرارات النهائية دون الحاجة لمراجعة أي جهة أعلى، مما يُعزز سرعة الاستجابة وفعالية الأداء. وتشمل اختصاصاته الرئيسية ما يلي:

1. **وضع الاستراتيجية العامة والسياسات التنفيذية ومراقبة التنفيذ:**

- صياغة الخطة الاستراتيجية الشاملة للهيئة، وربطها بأهداف الاقتصاد القومي (مثل دعم التنمية المستدامة، وزيادة تنافسية السوق المالي).
- إصدار التشريعات والقرارات التفصيلية لتحقيق هذه الاستراتيجية، مثل سياسات الرقابة المُستندة إلى إدارة المخاطر، أو سياسات دعم الابتكار المالي.
- متابعة مؤشرات الأداء الرئيسية بشكلٍ دوري، وتعديل الخطط وفقًا للمستجدات.

2. **وضع القواعد التنفيذية للترخيص والرقابة:**

- إصدار **الضوابط التفصيلية** لترخيص المؤسسات العاملة في القطاعات الخاضعة لرقابة الهيئة (التأمين، التمويل العقاري، التخصيم، وغيرها)، مع تحديد شروط الحد الأدنى للكفاءة المالية والفنية.
- تطوير معايير مرنة تستوعب النماذج المالية الحديثة (كمنصات التمويل الجماعي أو خدمات التكنولوجيا المالية "فينتك").

3. **وضع قواعد التفتيش والرقابة:**

- تصميم **أطر رقابية متطورة** تشمل آليات تفتيش ميداني، ومراجعة تقارير إلكترونية، واستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي لاكتشاف الأنشطة المشبوهة.
- تحديد آليات المخالفات بشكل متدرج للمخالفين، تتراوح بين الإنذارات وصولًا إلى سحب التراخيص.

4. **تحديد مقابل الخدمات التي تقدمها الهيئة:**

- وضع هيكل رسوم عادل للخدمات (كإصدار التراخيص أو تجديدها)، مع مراعاة ألا تشكل هذه الرسوم عبئًا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إعلان هذه الرسوم بشكلٍ واضح على الموقع الإلكتروني للهيئة، وتحديثها دوريًا وفقًا لتكاليف الخدمة الفعلية.

5. **اعتماد الهيكل التنظيمي واللوائح الداخلية:**

- تصميم هيكل تنظيمي مرن يلائم طبيعة عمل الهيئة، مع إنشاء وحدات متخصصة عند الحاجة.
- إصدار لوائح داخلية تنظم شؤون العاملين (كأنظمة الترقيات، والمكافآت، والتدريب)، مع ضمان توافقها مع معايير الجودة الدولية.

6. **وضع قواعد الاستعانة بالخبرات المحلية والدولية:**

- إبرام شراكات مع خبراء دوليين في مجالات مثل **الرقابة الذكية** و**التمويل الأخضر**، لتعزيز كفاءة الهيئة.
- توطين الخبرات عبر تدريب الكوادر المصرية على أفضل الممارسات العالمية، بالتعاون مع مراكز التدريب المتخصصة.

7. **اعتماد الموازنة التقديرية والحساب الختامي:**

- مراجعة واعتماد **الميزانية السنوية** للهيئة، مع توجيه الاستثمارات نحو المبادرات ذات الأولوية (كالتحديث التكنولوجي أو حملات التوعية).
- المصادقة على الحساب الختامي بعد مراجعته من جهات خارجية مستقلة، ونشر ملخصه للجمهور لتعزيز الشفافية.

8. **إبداء الرأي في التشريعات والقرارات المتعلقة بأنشطة الهيئة:**

- تقديم توصيات استشارية للحكومة حول مشروعات القوانين الجديدة (مثل قوانين التمويل متناهي الصغر أو التشريعات المنظمة للعملات الرقمية).

أولا: رئاسة الهيئة

د. محمد فريد صالح
رئيس مجلس إدارة الهيئة

د. إسلام عزام
نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة

أ. محمد عبد الحميد محمد الصياد
نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة

ثانيًا: مجلس إدارة الهيئة

د. خالد سرى صيام
عضو مجلس إدارة الهيئة
حتي 26 أكتوبر 2024

المستشار. هشام بدوي
عضو مجلس إدارة الهيئة
منذ 15 ديسمبر 2024

أ. طارق الخولي
عضو مجلس إدارة الهيئة

د. أشرف العربى
عضو مجلس إدارة الهيئة

أ. طارق منصور
عضو مجلس إدارة الهيئة

د.ماريان أمير عازر
عضو مجلس إدارة الهيئة

د. رشا راغب
عضو مجلس إدارة الهيئة

ثالثا: الهيكل التنظيمي للهيئة:

انطلاقًا من رؤيتها لبناء نظام مالي غير مصرفي فاعل وشفاف، أطلقت الهيئة العامة للرقابة المالية هيكلًا تنظيميًا متكاملاً عام 2019، يجسِّد تحولًا استراتيجيًا نحو إدارة رشيدة تعتمد على التخصص والمرونة. جاء هذا الهيكل ليعكس التكامل بين القطاعات المالية المتنوعة تحت مظلة إشرافية واحدة، مع التركيز على تبني أفضل الممارسات العالمية في الرقابة والابتكار.

ويهدف الهيكل إلى تعزيز الشفافية، وتبسيط الإجراءات، وضمان استقرار الأسواق، تماشيًا مع التزام الهيئة بخلق بيئة جاذبة للاستثمارات، ودعم الاقتصاد الوطني، وتحقيق التوازن بين التنظيم المحكم ومرونة النمو.

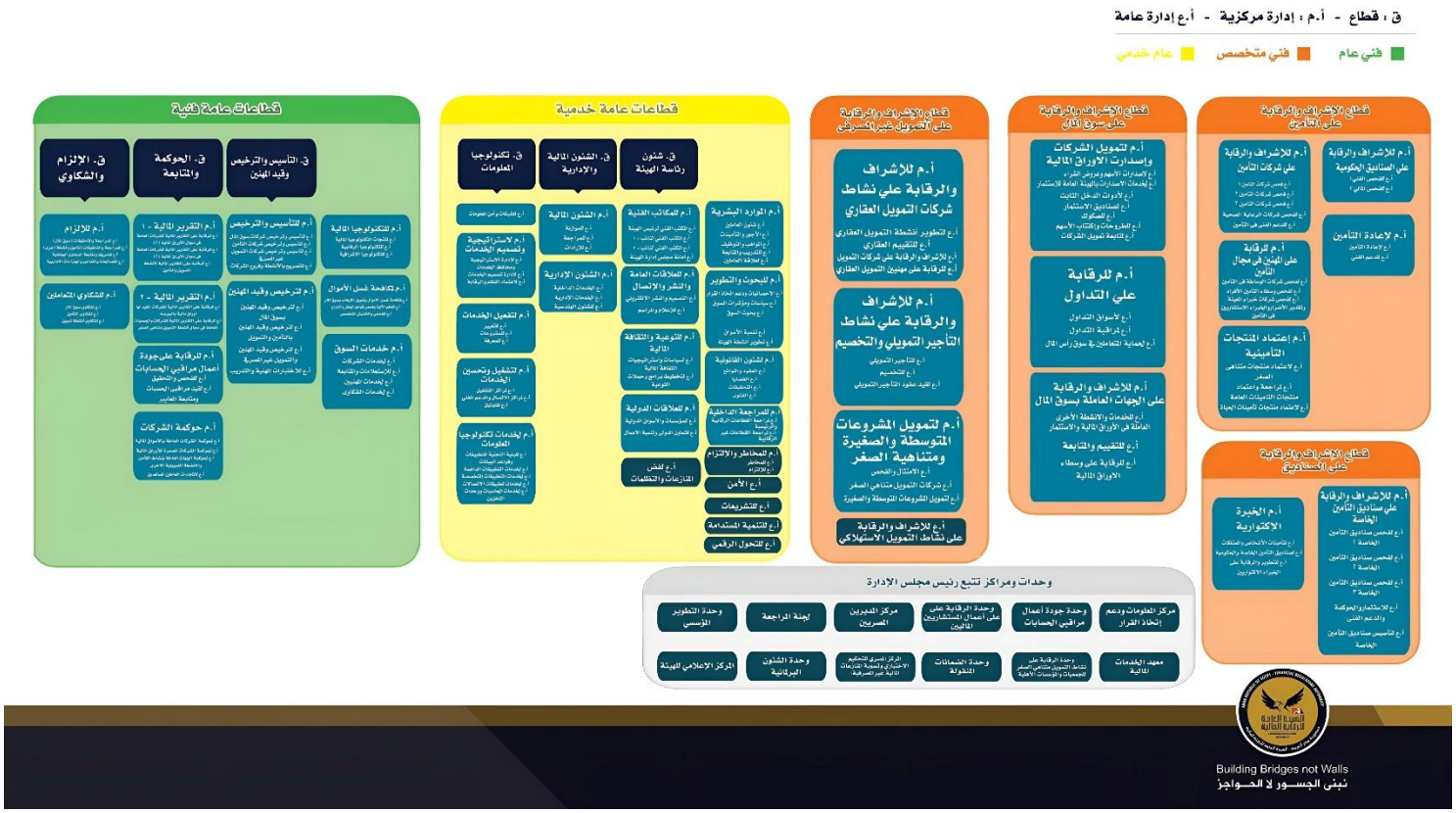

رابعًا: ميثاق شرف العاملين

كجهة رقابية حكومية مُختصة بالإشراف على القطاع المالي غير المصرفي، حرصت الهيئة العامة للرقابة المالية على ترسيخ أسس سلوكية رفيعة المستوى للعاملين بها، فأطلقت عام 2010 "ميثاق قواعد السلوك وأخلاقيات المهنة" لضمان التميز في الأداء، وتعزيز ثقة المستثمرين والمتعاملين في خدماتها. ويحدد هذا الميثاق إطارًا قيميًا يُوجه عمل الكوادر نحو تحقيق أهداف الهيئة الرقابية، مع تجنب أي تضارب في المصالح، عبر الالتزام بالمبادئ التالية:

1. النزاهة :الالتزام بالمبادئ الأخلاقية والمهنية العليا، لتعزيز الثقة في نزاهة القرارات والخدمات المقدمة.
2. العدالة :التعامل مع جميع الأطراف بإنصاف ومساواة، مع الحفاظ على الحياد التام وعدم التحيز.

3. الكفاءة :إتقان المهام الوظيفية، وابتكار آليات عمل فعَّالة تُسهم في تحقيق أهداف الهيئة بكفاءة ومهنية.

4. العمل الجماعي :تعزيز روح الفريق الواحد، وتكامل الجهود لرفع كفاءة الأداء المؤسسي.

5. الاحترام :التعامل بالاحترام والتقدير اللازم مع الزملاء والمتعاملين، دون تمييز قائم على النوع أو السن أو الخلفيات.

6. الشفافية :الإفصاح الواضح عن المعلومات المسموح بها قانونًا، مع الحفاظ على سرية البيانات الحساسة.

وتقوم الهيئة بمراجعة وتحديث ميثاق رشف العاملين بما يتواكب مع المستجدات المحلية والعالمية، وبما يضمن استقرار الاسواق ودعم شفافيتها.

خامسًا: اللجان الاستشارية:

بناءً على المادة (13) من النظام الأساسي للهيئة العامة للرقابة المالية، الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم (192) لسنة 2009، والتي تنص على:

"يكون للهيئة لجان استشارية من المتخصصين وأهل الخبرة في مجال الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية من مصر وخارجها"، تم إنشاء لجان استشارية متخصصة تضم نخبة من الخبراء في القطاع المالي غير المصرفي، بهدف:

- تقديم الاستشارات الفنية والرأي المُستنير للهيئة في مجالات تطوير الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية.
- اقتراح آليات تحديث أنظمة التشغيل ورفع الكفاءة التنافسية لهذه الأسواق إقليميًّا وعالميًّا.

اختصاصات اللجان الاستشارية:

1. **الدعوة للخبراء:**

يحق للجان دعوة خُبراء فنيين أو قانونيين، أو ممثلين عن الوزارات والهيئات الحكومية، للمشاركة في جلساتها عند مناقشة قضايا تتطلب تخصصات مُحددة.

2. **إعداد التوصيات:**

يتولى رئيس كل لجنة مسؤولية إحالة التوصيات والمقترحات إلى رئيس الهيئة، مع توضيح المبررات الفنية والقانونية لها.

3. **متابعة التوصيات:**

يحق لرئيس الهيئة مناقشة التوصيات المقدمة، أو طلب إجراء دراسات إضافية لجمع البيانات اللازمة قبل اعتمادها.

آلية العمل:

تعمل هذه اللجان كأداة داعمة لتعزيز الحوكمة الرشيدة داخل الهيئة، عبر توفير رؤى استراتيجية تُسهم في تطوير التشريعات، ومواكبة التطورات العالمية في القطاع المالي غير المصرفي، بما يُحقق التنافسية والشفافية، ويرسخ مكانة مصر كمركز مالي إقليمي.

سادسًا: اللجان الاستشارية الحالية

1. اللجنة الاستشارية في مجال سوق رأس المال
2. اللجنة الاستشارية في مجال أنشطة التأمين
3. اللجنة الاستشارية في مجال أنشطة التمويل العقاري
4. اللجنة الاستشارية في مجال التأجير التمويلي والتخصيم
5. اللجنة الاستشارية في مجال تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر
6. اللجنة الاستشارية في مجال نشاط التمويل الاستهلاكي

سابعًا: الجهات التابعة للهيئة:

تضم الهيئة العامة للرقابة المالية كيانات تابعة لهيكلها الإداري، تُعَدُّ أذرعًا تنفيذية تدعمها في أداء مهامها متعددة الأبعاد، والتي تجمع بين الدور الرقابي والإرشادي عبر سبع قطاعات مالية غير مصرفية ودور الهيئة المتطلع بزيادة الوعي وبناء قدرات السوق. وقد جاء إنشاء هذه الكيانات المتخصصة انطلاقًا من طبيعة الهيئة الخدمية وضرورة تعزيز قدراتها لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، حيث تركّز هذه الجهات على:

- تنمية المهارات المهنية للعاملين في الأسواق المالية غير المصرفية.
- ضمان مواءمة ممارسات تلك الأسواق مع التشريعات واللوائح الصادرة عن الهيئة.
- دعم التكامل بين الجوانب التنظيمية والتنموية لتعزيز كفاءة النظام المالي ككل.

هذا الهيكل المؤسسي المتكامل يُسهِّل تفعيل سياسات الهيئة بشكلٍ عملي، ويُحقق التوازن بين الرقابة الصارمة وتحفيز النمو الاقتصادي.

1. وحدة الرقابة علي جودة أعمال مراقبي الحسابات
2. وحدة الرقابة على نشاط التمويل متناهي الصغر للجمعيات والمؤسسات الاهلية
3. مجمع المعرفة

- المركز المصري للتحكيم الاختياري وتسوية المنازعات المالية غير المصرفية
- سجل الضمانات المنقولة

- مركز المديرين المصري
- معهد الخدمات المالية
  - المركز الإقليمي للتمويل المستدام

ثامنًا: الامتثال والافصاح: إطار دستوري وقانوني

تلتزم الهيئة العامة للرقابة المالية بقواعد الإفصاح والشفافية انسجامًا مع الدستور المصري لسنة 2014، الذي يُلزم – وفقًا للمادة (217) – جميع الهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية بإرسال تقاريرها السنوية إلى كل من:

- **رئيس الجمهورية.**
- **مجلس النواب.**
- **رئيس مجلس الوزراء.**

وتحرص الهيئة على تنفيذ هذا النص الدستوري بدقة، كأحد ركائز تعزيز الثقة في نزاهة أدائها، عبر نشر هذه التقارير بشكلٍ دوري، مع ضمان شموليتها ودقتها.

كما يُلزم القرار الجمهوري رقم 192 لسنة 2009 (المادة 17) بمراجعة حسابات الهيئة من قِبل الجهاز المركزي للمحاسبات، وفقًا للضوابط المنصوص عليها في قانون الجهاز. ويأتي هذا الإجراء لتعزيز الرقابة المالية المستقلة، وضمان التزام الهيئة بأعلى معايير المساءلة والحوكمة الرشيدة.

ثالثًا: ملخص الاستراتيجية الشاملة للهيئة (2023-2027)

ثالثًا: ملخص الاستراتيجية الشاملة للهيئة (2023 – 2027)

في ظل التحولات الاقتصادية العالمية والاهتمام المتزايد بالاستدامة والشمول المالي، أطلقت الهيئة العامة للرقابة المالية استراتيجيتها (2023–2027) والتي تهدف إلى تعزيز فاعلية القطاع المالي غير المصرفي كرافد رئيسي للنمو الاقتصادي في مصر.

ترتكز هذه الاستراتيجية على رؤية طموحة لبناء قطاع مالي غير مصرفي قادر على مواكبة التطورات العالمية، من خلال تحديث الأطر التنظيمية، وتشجيع الابتكار، وتوسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية، بما يواكب أهداف الدولة في التنمية الشاملة وزيادة مساهمة القطاع الخاص. وتشمل هذه الاستراتيجية المحاور الاتية:

المحور الاستراتيجي	آليات التنفيذ	مؤشرات الأداء الاستراتيجية
المحور الأول: تطوير الأسواق والمنتجات	سوق رأس المال قطاع التأمين أنشطة التمويل	**تطوير الأسواق المالية:** – تحسين كفاءة أسواق التداول والاستثمار المؤسسي. – تعزيز الأسواق الأولية وبيئة الأعمال لجذب الاستثمارات. – تفعيل التخصيم العكسي والدولي لزيادة حجم السوق. **2. الاستدامة والتمويل الأخضر:** تطوير شهادات خفض الانبعاثات الكربونية. وضع حوافز لتمويل المشروعات المُتوافقة مع معايير البيئة والتنمية المستدامة. 3. **التأمين والرعاية الصحية:** إصدار وثائق تأمين مبتكرة (مثل تأمين عدم إثبات الملكية العقارية، والتأمين المرتبط بالممتلكات). ترخيص أنظمة إدارة تعويضات التأمين الطبي، وإصدار وثائق دعم الأسرة المصرية. 4. **التكنولوجيا المالية والرقابة:** وضع إطار تشريعي لتنظيم التكنولوجيا المالية (FinTech) في القطاع غير المصرفي. توسيع نطاق بطاقات المدفوعات التجارية لتشمل مقدمي الخدمات الجدد. **5. التوسع في الشمول المالي:** زيادة نسبة الأقساط إلى الدخل، وتوسيع قاعدة المستفيدين من أنشطة التمويل. استحداث آليات تمويل بديلة ومنتجات مالية جديدة (مثل التمويل العقاري المبتكر). **6. ضبط الجودة والامتثال:** التحقق من جودة خدمات الشركات المالية عبر آلية "التسوق السري " (Mystery Shopping). تحديث معايير المراجعة المصرية لتتوافق مع المعايير الدولية، خاصةً في تقييم الأصول الثابتة.

تطوير الأطر الرقابية والخدمية ودعم استقرار الأسواق: نشاط سوق رأس المال نشاط التأمين أنشطة التمويل	1. **تحسين البنية التنظيمية للسوق المالي:** تطوير محتوى نشرات الاكتتاب العام والطرح الخاص وتقارير الإفصاح لتعزيز الشفافية. تحويل **البورصة المصرية** إلى شركة مساهمة هادفة للربح، وتعديل قانون الإيداع والقيد المركزي لطرح حصص شركة "مصر للمقاصة" في البورصة. **2.تعزيز ضوابط الترخيص وإدارة المخاطر:** وضع معايير دقيقة لترخيص شركات السمسرة (خاصةً أنشطة الشراء بالهامش وبيع الأوراق المقترضة). تطوير معايير منح التمويل الهامشي لربطها بحجم المخاطر على العميل أو السوق. **3.تحديث التشريعات والأنظمة:** استصدار **قانون التأمين الموحد**، وإدخال تعديلات ضريبية لإعفاء صناديق الاستثمار العقاري طويلة الأجل. إنشاء أُطر تنظيمية لأنشطة التأجير التمويلي، والتخصيم العكسي، وتخصيم الحقوق المالية للجمعيات والمؤسسات (التخصيم متناهي الصغر). **4.تعزيز التكامل المؤسسي:** الربط المباشر مع الشركات التمويلية وشركات الاستعلام التأميني لرصد التركزات الائتمانية. التنسيق مع **المركز المصري للتحكيم** لتسوية منازعات الوحدات السكنية، ومع وزارة المالية لتحسين السياسات الضريبية. 5. **دعم الشمول المالي وتمكين الفئات غير الرسمية:** وضع أُطر تنظيمية لشركات الوساطة المالية لدمج العملاء غير المدرجين في الاقتصاد الرسمي. تطوير أنظمة تمويل مبتكرة تشمل الجهات غير التجارية (مثل الجمعيات) عبر آليات التخصيم المتناهي الصغر. 6. **إدارة الأصول والمشروعات:** وضع أُطر تنظيمية للتعامل مع الجهات صاحبة الولاية على الأراضي والمشروعات لضمان الشفافية والكفاءة.
دعم استقرار الأسواق	تطوير معدلات الملاءة المالية للمؤسسات المالية غير المصرفية باستخدام أفضل الممارسات الدولية الخاصة بمهام الاشراف والرقابة على المؤسسات المالية. تطبيق مؤشرات الإنذار المبكر والرقابة الاحترازية اللحظية تطبيق اختبارات الاجهاد المالي Stress Testing

المحور الثالث: الشمول المالي والاستثماري والتأميني	تطوير آليات التكنولوجيا المالية	التوسع في تطوير واستخدام آليات الشمول المالي الرقمية استكمال جهود تأهيل البنية التكنولوجية استخدام التكنولوجيا التنظيمية RegTech استخدام التكنولوجيا الاشرافية SupTech البنية الهيكلية للموارد البشرية ودورة تدفق العمل (Infrastructure Workflow & HR) تعزيز واستكمال البنية التحتية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات Infrastructure ICT تعزيز البنية الهيكلية للتطبيقات والبيانات Infrastructure Data & Applications دعم البنية الهيكلية للأعمال Infrastructure Business
	تعزيز التواصل لزيادة الثقافة والوعي	إعادة صياغة الجهود لرفع مستويات الوعي والثقافة والمعرفة تطوير عملية التواصل وإطلاق حملة إعلامية شاملة تطوير المركز الاعلامي لتعزيز عملية التواصل مع كافة أطراف المجتمع استحداث وسائل تعريفية على مواقع التواصل الاجتماعي الإعداد بالتنسيق مع الأطراف المرتبطة لإطلاق حملة إعلامية شاملة
المحور الرابع: تطوير قدرات المهنيين	رفع كفاءة وتحسنين أداء العاملين بالشركات الخاضعة لرقابة وإشراف الهيئة	تحديث ضوابط وأساليب الترخيص للعاملين بالقطاع المالي غير المصرفي دعم دور اتحادات الشركات المالية غير المصرفية تطوير خطط التدريب
	تنمية مهارات ورفع قدرات العاملين بالهيئة	تبادل الخبرات مع المؤسسات العالمية النظرية العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية التنسيق مع الجهات الدولية المتخصصة لتوفير منح دراسية ممولة كليًا أو جزئيًا للعاملين بالإدارات المختلفة بالهيئة.

رابعًا: الأداء العام للهيئة العامة للرقابة المالية

رابعًا: الأداء العام للهيئة العامة للرقابة المالية

يتناول هذا القسم نظرة شاملة على الأداء العام للهيئة العامة للرقابة المالية، مع استعراض أبرز التطورات والإنجازات في مختلف الأنشطة التي تشرف عليها. يشمل ذلك نشاط سوق رأس المال، ونشاط التأمين، إلى جانب أنشطة التمويل المختلفة. كما سنسلط الضوء على جهود الهيئة في تعزيز الشمول المالي، ودعم التكنولوجيا المالية، بما يسهم في تحقيق نمو مستدام وتوسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية غير المصرفية.

العوامل المحفزة	التوافق مع الاستراتيجية
تنظيم وتطوير الأنشطة المالية غير المصرفية	المحور الاول
تطوير نشاط التأمين	المحور الأول – المحور الثاني
دعم التكنولوجيا المالية	المحور الثالث
تعزيز الشمول المالي والاستثماري والتأميني	المحور الثالث
بناء القدرات	المحور الرابع

جهود الهيئة في تنظيم وتطوير الأنشطة المالية غير المصرفية

تنظيم وتطوير الأنشطة المالية غير المصرفية

1. سوق رأس المال

صناديق الاستثمار في الذهب

حرصًا من الهيئة العامة للرقابة المالية على توفير منتجات استثمارية مبتكرة تلبي احتياجات المصريين وتعزز من مستويات الادخار، تم وضع إطار تشريعي وتنظيمي شامل لتأسيس صناديق للاستثمار في الذهب. هذه الصناديق تتيح للمستثمرين المصريين فرصة الاستثمار في الذهب بشكل آمن ومنظم عبر شركات إدارة الاستثمار وتجارة الذهب وشركات المخازن، جميعها مسجلة لدى الهيئة، مما يوفر حماية للمتعاملين، وفي هذا السياق، تم إصدار عدة قرارات لتنظيم هذه العملية، مثل القرار رقم (50) لسنة 2023 بشأن ضوابط التعامل في المعادن كقيم مالية منقولة، وقرار رقم (51) لسنة 2023 الذي يتعلق بقيد وشطب مقدمي خدمات حفظ المعادن. كما تم تعديل بعض القواعد لضمان سهولة التعامل وتشجيع أكبر عدد من الجهات على التسجيل في السجل، مما يساهم في توسيع مجال الاستثمار في الذهب.

وقد أسفرت هذه الإجراءات عن إطلاق ثلاثة صناديق للاستثمار في الذهب: صندوق AZ – Gold، وصندوق بلتون ايفولف، وصندوق استثمار شركة الأهلي لإدارة الاستثمارات المالية. حتى نهاية ديسمبر 2024، بلغ إجمالي عدد المستثمرين في هذه الصناديق 166 ألف مواطن، بإجمالي استثمارات بلغت حوالي 1.3 مليار جنيه.

تعزيز تنافسية نشاط التصنيف الائتماني بفتح المجال لرخصة جديدة بدلًا من رخصة واحدة حاليًا

في خطوة لتعزيز تنافسية نشاط التصنيف الائتماني في السوق المصري، تم إصدار القرار رقم (151) لسنة 2023 بشأن معايير المفاضلة بين طلبات الحصول على رخصة لتقييم وتصنيف الأوراق المالية. يهدف هذا القرار إلى فتح المجال للحصول على رخصة جديدة، مما يساهم في رفع مستوى المنافسة حيث كانت السوق تضم شركة واحدة فقط في هذا المجال. وقد نتج عن هذا القرار تقدم العديد من التحالفات المحلية والدولية للحصول على الترخيص، مما يزيد من الكفاءة والجودة في هذا النشاط.

تطوير قواعد القيد والشطب وقواعد الأنشطة المتخصصة

تواصل الهيئة العمل على تطوير قواعد القيد والشطب بهدف تيسير إجراءات زيادة رؤوس الأموال للشركات الراغبة في التوسع. تم إدخال تعديلات على قواعد الشطب الاختياري لحماية صغار المساهمين، بالإضافة إلى تعديل القواعد المتعلقة بالتعامل على أسهم الخزينة. كما تم تحسين قواعد تعامل الداخليين في سوق الأوراق المالية لتعزيز الشفافية والعدالة، حيث تم إلزام الشركات المقيدة بوضع أنظمة وإجراءات محددة للتعامل مع المعلومات الجوهرية.

وفي إطار الحفاظ على استقرار الأسواق المالية، تم تعديل القرار رقم (67) لسنة 2012 بشأن آلية التعامل على الأسهم في ذات الجلسة. يهدف التعديل إلى التحقق من قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته المالية قبل التعامل عبر هذه الآلية. يتم قصر التعامل بهذه الآلية على الشركات التي حصلت على ترخيص من الهيئة، مما يعزز الاستقرار ويقلل من المخاطر المرتبطة بهذه العمليات.

تطوير قواعد حوكمة الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية

أولت الهيئة العامة للرقابة المالية اهتمامًا كبيرًا لتعزيز مستويات الحوكمة والإفصاح والشفافية في القطاع المالي غير المصرفي، وذلك بهدف حماية حقوق المتعاملين وتحقيق استقرار السوق المالي. وقد تم إصدار العديد من القرارات التي تهدف إلى تطوير الإطار المؤسسي لهذا القطاع. من أبرز هذه القرارات التعديلات التي طرأت على القرار رقم (100) لسنة 2020 بشأن قواعد حوكمة الشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية.

وتم تعديل القرار رقم (100) لسنة 2020 بصدور القرار رقم (47) لسنة 2024، ومن أبرز التعديلات التي شملها القرار هو إلزام الشركات المقيدة التي ترغب في إعادة تقييم الأصول الثابتة بأن تقوم بذلك من خلال مقيمين معتمدين وفقًا للمعايير المحاسبية المصرية. كما تم السماح للشركات بتقديم محضر اجتماع مجلس الإدارة مع التوقيعات المطلوبة، دون الحاجة إلى إعادة تدوينها بالكامل، وهو ما يسهم في تسهيل الإجراءات الإدارية.

وإضافة إلى ذلك، تم إصدار القرار رقم (115) لسنة 2024، الذي يسمح للشركات بحفظ محاضر اجتماعات الجمعية العامة بشكل إلكتروني، مع ضمان توافر تقنيات أمنية تحمي المعلومات وتمنع اختراقها. كما فرض القرار إلزامية تقديم الشركات للقوائم المالية ربع السنوية مع تقرير فحص محدود من مراقب الحسابات، وذلك في فترة لا تتجاوز 45 يومًا من نهاية الفترة المالية.

وفيما يتعلق بالإجراءات الرقابية، تم متابعة تنفيذ الشركات لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (100) لسنة 2020 لضمان الفصل بين منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، وتشكيل مجلس الإدارة بصورة تتناسب مع المعايير المحددة، بالإضافة إلى متابعة الشركات التي صدر ضد أحد أعضاء مجلس إدارتها حكم جنائي.

صندوق ضمان التسويات

في إطار تعزيز الاستقرار المالي وتقليل المخاطر، اعتمدت الهيئة القواعد والإجراءات التنفيذية الخاصة بصندوق ضمان التسويات الذي يديره مجلس إدارة شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي. وقد تم إصدار القرار رقم (68) لسنة 2024 بشأن تنظيم عمل الصندوق الذي يهدف إلى الحد من المخاطر الناشئة عن تمثيل الطرف المقابل في التسويات المالية. يتضمن الصندوق إجراءات لزيادة موارده بما يضمن استمراريته في مواجهة أي تعثر مالي، ويستحدث مخصصات من عدة جهات لتحقيق هذا الهدف.

الملاءة المالية لشركات السمسرة:

في إطار سعي الهيئة لتحسين ملاءة الشركات العاملة في السوق المالي، تم إصدار قرار رقم (2132) لسنة 2024 الذي يتعلق بكيفية احتساب صافي رأس المال السائل لشركات السمسرة. تم استحداث عدة بنود لتحسين عملية احتساب السيولة وضمان استقرار الشركات المالية في مواجهة المخاطر. من بين التعديلات التي تم إدخالها، تم إضافة بنود تتعلق بالأنشطة المستحدثة مثل اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع.

وتم أيضًا إصدار عدة قرارات تهدف إلى تعزيز الضوابط الرقابية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. شملت هذه القرارات منع تحويلات مالية بين حسابات العملاء داخل الشركات العاملة في الأوراق المالية، مع استثناء بعض التحويلات بين الأزواج والأقارب حتى الدرجة الثانية. وقد تم تعديل القرارات السابقة لضمان الالتزام الكامل بقوانين مكافحة غسل الأموال، مما يساهم في تعزيز ثقة المتعاملين في السوق، بالإضافة إلى، تم وضع شروط للبنوك والشركات التي ترغب في التداول بأدوات الدين الحكومية في السوق الثانوي، حيث تضمنت هذه الشروط ضرورة توفير حسابات مستقلة وتقديم تقارير دورية للمراجعة مع الالتزام الصارم بقواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

2. تطوير نشاط التأمين

في 10 يوليو 2024، صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالتصديق على القانون رقم (155) لسنة 2024، والذي يتعلق بإصدار قانون التأمين الموحد، ويشمل تنظيم نشاطي التأمين وإعادة التأمين بالإضافة إلى الأنشطة والخدمات المرتبطة بهما. ينص القانون على منح الهيئة العامة للرقابة المالية السلطة الحصرية لتأسيس وترخيص والإشراف والرقابة على الشركات العاملة في هذه المجالات. يهدف القانون إلى تنظيم الصناعة بشكل شامل وتعزيز أهداف التنمية المستدامة، مع تشجيع التحول الرقمي لضمان الشمول التأميني وتوفير الخدمات التأمينية للفئات غير المستفيدة منها. كما يتضمن القانون إنشاء مجمعة تأمين ضد المخاطر الطبيعية مثل الزلازل والفيضانات. وفي إطار تنفيذ هذا القانون، بدأت الهيئة العامة للرقابة المالية بإصدار العديد من القرارات التنفيذية، بما في ذلك:

- قرار رقم (223) لسنة 2024: يوجه شركات التأمين والوساطة وشركات المعاينة وتقدير الأضرار، بالإضافة إلى شركات إدارة برامج الرعاية الصحية، لتوفيق أوضاعها وفقًا لأحكام القانون الجديد بنهاية ديسمبر 2024، مع تعديل الأنظمة الأساسية للشركات وتصديق التعديلات من الجمعيات العامة غير العادية.
- قرار رقم (228) لسنة 2024: يحدد تعديلات في لائحة صندوق التأمين الحكومي لضمان الأخطار المتعلقة بالخدمات البريدية وفقًا للقانون الموحد.
- قرار رقم (268) لسنة 2024: يتضمن زيادة الحد الأقصى للتغطية التأمينية لنشاط التأمين متناهي الصغر بنسبة 25% ليصل إلى 250,000 جنيه بدلًا من 200,000 جنيه، تعزيزًا للشمول المالي.
- قرار رقم (271) لسنة 2024: يحدد رسوم نشر قرارات شركات التأمين وصناديق التأمين الخاصة على موقع الهيئة، مع رسوم نشر تصاعدية تعتمد على عدد الصفحات المنشورة.
- قراران رقم (183) ورقم (273) لسنة 2024: يتعلقان بتحديد السنة المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين، بحيث تبدأ من 1 يناير وتنتهي في 31 ديسمبر، اعتبارًا من العام المالي 2025. ويتطلب القرار إعداد قوائم مالية انتقالية عن الفترة من 1 يوليو 2024 حتى 31 ديسمبر 2024.
- قرار رقم (276) لسنة 2024: يلزم صناديق التأمين الخاصة التي تتجاوز أموالها 500 مليون جنيه بإعداد قوائم مالية دورية ربع سنوية وفقًا لمعايير المحاسبة المصرية.

كما أصدرت الهيئة العديد من القرارات الهامة الأخرى لضمان الشفافية والالتزام بالقوانين، مثل تعديل شروط اختيار الأعضاء في مجالس إدارة صناديق التأمين الخاصة، وتوفير نظام رقابة داخلي شامل، بما يساهم في تحسين مستوى الأداء والتوافق مع المعايير الدولية. وتتواصل الهيئة في متابعة تنفيذ هذه القرارات لضمان تنظيم قطاع التأمين، بما يسهم في تعزيز الشفافية المالية وضمان توافق الأنشطة مع معايير المحاسبة المحلية والدولية.

3. أنشطة التمويل

قامت الهيئة العامة للرقابة المالية بإصدار مجموعة من القرارات الهامة بهدف تعزيز الرقابة وتحسين بيئة العمل في السوق المالي غير المصرفي، ومن أبرز هذه القرارات:

- الكتاب الدوري رقم (6) لسنة 2024: يتعلق بضوابط حوالات المحافظ الائتمانية الخاصة بأنشطة التمويل غير المصرفي، والتي تشمل ضرورة الحصول على موافقة الهيئة قبل حوالة المحفظة الائتمانية.
- الكتاب الدوري رقم (7) لسنة 2024: يشمل ضوابط توريق الحقوق المالية الناشئة عن أنشطة التمويل غير المصرفي، ويلزم الشركات بتقديم ملف إلكتروني للهيئة يشمل بيانات محافظ التوريق.
- القرار رقم (164) لسنة 2024: تمديد المهلة الممنوحة لزيادة رؤوس أموال شركات التأجير التمويلي والتخصيم والتمويل الاستهلاكي، لمدة عام إضافي.
- القرار رقم (138) لسنة 2024: يتعلق بتعديل قواعد تجديد القيد في سجل الوكلاء العقاريين والوسطاء العقاريين، وتحديد إجراءات القيد.

- القرار رقم (178) لسنة 2024: يتناول ضوابط موافقة الهيئة على التملك أو الاستحواذ أو الاندماج في الشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية.
- القرار رقم (184) لسنة 2024: يتعلق بوقف تلقي طلبات التأسيس لنشاطي التمويل الاستهلاكي وتمويل المشروعات متناهية الصغر لمدة عام قابل للتجديد.
- القرار رقم (220) لسنة 2024: تعديل شروط الترخيص للبنوك والشركات التي تباشر أنشطة مالية غير مصرفية أو صناديق الاستثمار.
- القرار رقم (32) لسنة 2024: تعديل اللائحة التنفيذية لقانون التمويل العقاري بشأن زيادة الحد الأدنى لرأس المال لشركات التمويل العقاري إلى 100 مليون جنيه.
- القرار رقم (110) لسنة 2024: تعديل معيار السيولة لشركات التمويل العقاري لتلبية احتياجات السيولة قصيرة وطويلة الأجل.
- القرار رقم (139) لسنة 2024: تعديل قواعد ومعايير ممارسة نشاط التمويل العقاري وتعزيز قدرات الشركات على استرجاع حقوقها من المستثمرين المتعثرين.
- القرار رقم (1) لسنة 2024: زيادة الحد الأقصى للتمويل الممنوح من الشركات والجمعيات لتمويل المشروعات متناهية الصغر بنسبة 10%.
- القرارين رقم (111) و (112) لسنة 2024: تعديل قواعد ومعايير ممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر، وتحديد إحداثيات مواقع المشاريع الممولة.

تهدف هذه القرارات إلى تحسين النظام المالي غير المصرفي وتنظيم أنشطته بما يضمن حماية المتعاملين وتعزيز استقرار السوق.

دعم التكنولوجيا المالية

أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية مجموعة من القرارات واللوائح التنفيذية التي تهدف إلى تسريع التحول الرقمي وتعزيز الشمول المالي، مما يسهم في توسيع قاعدة الأفراد المستفيدين من الخدمات المالية غير المصرفية. من أبرز هذه القرارات:

- إصدار القانون رقم (5) لسنة 2022: لتنظيم استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية، مما يعد خطوة هامة في بناء الإطار التشريعي للتحول الرقمي في القطاع المالي غير المصرفي.
- إصدار القرار رقم (58) لسنة 2022: الذي يحدد الشروط والإجراءات المطلوبة لتأسيس وترخيص الشركات التي ترغب في مزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية باستخدام تقنيات التكنولوجيا المالية، مما يعزز من تسريع هذا التحول.
- إصدار القرار رقم (139) لسنة 2023: الذي يضع معايير واضحة للتجهيزات والبنية التكنولوجية اللازمة لمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية، بما في ذلك توفير وسائل الحماية والتأمين اللازمة لضمان أمن البيانات وحمايتها من المخاطر السيبرانية.

- إصدار القرار رقم (57) لسنة 2024: الذي ينظم لأول مرة في سوق رأس المال المصري عمل برنامج المستشار المالي الآلي للاستثمار (Robo Advisor for Investment)، لتمكين الشركات من تقديم استشارات مالية آلية باستخدام الذكاء الاصطناعي، حيث يُسمح لشركات تكوين وإدارة المحافظ بتقديم خدمات الاستشارات المالية الآلية في الأوراق المالية المقيدة بالبورصة.
- تعزيز الأمن السيبراني: من خلال الكتاب الدوري رقم (3) لسنة 2024، الذي يعزز من إجراءات الأمن السيبراني في مؤسسات التمويل غير المصرفي، ويُلزم المؤسسات المالية باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لحماية الأنظمة والبيانات.
- تسويق وثائق التأمين متناهي الصغر إلكترونيًا: القرار رقم (292) لسنة 2023 يسمح لشركات الاتصالات والمتاجر الإلكترونية المرخص لها بتسويق وثائق التأمين عبر الإنترنت، مما يسهم في زيادة الوصول إلى التأمين للشرائح الاجتماعية المختلفة.
- إصدار وثائق التأمين النمطية إلكترونيًا: القرار رقم (267) لسنة 2024 يسمح بإصدار وثائق التأمين الإلكترونية، بدءًا من وثائق التأمين على السيارات التكميلي، مما يسهم في رفع مستويات النشاط التأميني وتوسيع قاعدة المستفيدين من هذه المنتجات.
- إلزام الشركات بالتحقق من هوية العملاء باستخدام التكنولوجيا المالية: القرار رقم (186) لسنة 2024 الذي يفرض على الشركات المقيدة في الأنشطة المالية غير المصرفية استخدام منظومة ربط إلكتروني للتحقق من صحة بيانات ملكية رقم الهاتف المحمول لعملائها عند إبرام أو تجديد العقود.
- دعم الابتكار المالي من خلال المختبرات التنظيمية: تدشين أول مختبر تنظيمي في القطاع المالي غير المصرفي وفقًا للقرار رقم (163) لسنة 2024، والذي يسمح للشركات الناشئة باختبار التطبيقات التكنولوجية المبتكرة وتطوير نماذج الأعمال المالية باستخدام تقنيات التكنولوجيا المالية الحديثة.

ونتج عن هذه القرارات مجموعة من الإنجازات الهامة التي تسهم في تسريع التحول الرقمي وتعزيز الشمول المالي في القطاع المالي غير المصرفي. حيث تم قيد شركتين في سجل مقدمي خدمات التعهيد في مجالات التكنولوجيا المالية، وقد تعاقدتا مع حوالي 40 مؤسسة مالية غير مصرفية، فيما لا تزال إجراءات التعاقد مع 60 مؤسسة مالية غير مصرفية أخرى قيد الاستكمال. كما تم إصدار تراخيص لنحو 7 شركات، من بينها 3 شركات ناشئة في مجال التمويل غير المصرفي، لتقديم خدماتهم باستخدام التكنولوجيا المالية، مما يعزز من وتيرة التحول الرقمي ورقمنة المعاملات في النظام المالي غير المصرفي.

وتدعم هذه التحركات رؤية الهيئة في تحقيق الشمول المالي، وتعزز جهود الحكومة المصرية في توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية غير المصرفية وتحقيق تطلعاتهم الاستثمارية والتمويلية والتأمينية.

وفي سياق تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص، تم عقد أول شراكة بين شركة مصر لتأمينات الحياة مع إي أند مصر لتسويق وتوزيع الوثائق التأمينية إلكترونيًا. كما تم توقيع اتفاقية تعاون بين الهيئة العامة للرقابة المالية والجهاز القومي لتنظيم الاتصالات بهدف التحقق من صحة بيانات العملاء، وهو ما يساهم في تسريع عملية التحول الرقمي في القطاع المالي غير المصرفي.

وفي خطوة استراتيجية أخرى، تم توقيع اتفاقية شراكة بين شركة البريد للاستثمار وشركة أكسا مصر لإطلاق أول شركة تأمين متناهي الصغر في مصر، وفقًا لقانون التأمين الموحد الجديد. من خلال شبكة فروع البريد المصري، سيتم توزيع هذه المنتجات باستخدام التكنولوجيا المالية، وهو ما يسهم في تحقيق الشمول المالي. تعتبر هذه الشراكة خطوة هامة نحو تعزيز دور التأمين في الاقتصاد المصري، وتوسيع قاعدة العملاء وتحقيق استقرار اجتماعي.

تعزيز الشمول المالي والاستثماري والتأميني

يعزز الشمول المالي الاستقرار المالي من خلال توفير الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع، مما يساهم في تحفيز النمو الاقتصادي وتمكين الفئات غير المشمولة ماليًا، ودعم تمكين المرأة والشباب. وفي هذا الإطار، اتخذت الهيئة العامة للرقابة المالية عدة خطوات لتعزيز الشمول المالي، منها:

- **نشاط سوق المال:**

وفي إطار تعزيز الشمول المالي، شاركت الهيئة في القمة السنوية لأسواق المال لعرض مستجدات الإصلاحات في القطاع المالي غير المصرفي ودوره في نمو الاقتصاد. كما تم إطلاق النسخة الثانية من قمة الشمول المالي والرقمي للشباب تحت شعار "جيل 2030"، بحضور وزير الشباب والرياضة ورئيس البورصة المصرية، بهدف نشر الثقافة المالية وحماية المتعاملين. وشاركت الهيئة ايضًا في الأسبوع العالمي للمستثمر (WIW 2024) تحت رعاية المنظمة الدولي لهيئات الأوراق المالية، وذلك بهدف رفع مستوى الثقافة الاستثمارية وتعزيز المعرفة المالية للمستثمرين في أسواق المال.

- **نشاط التأمين:**

تم توقيع مذكرة تفاهم بين المجلس القومي للمرأة، برنامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة، وشركة جي إي جي للتأمين، بهدف نشر ثقافة الشمول المالي والتوعية بالتأمين ضد المخاطر بين السيدات، من خلال تقديم وثائق تأمين متناهية الصغر.

- **كافة أنشطة التمويل:**

تعميق الجهود لنشر الثقافة المالية بهدف تسهيل وصول جميع الفئات إلى التمويل واستفادتهم من المنتجات الاستثمارية لتحقيق الشمول المالي، وذلك من خلال الأنشطة التالية:

- تم إطلاق مؤتمر ومعرض الهيئة في دمياط تحت عنوان "بناء القدرات لتعزيز التنمية" لتعزيز الشمول المالي.
- أول صحيفة أحوال للقطاع المالي غير المصرفي تم إصدارها لتسهيل الوصول للتطورات التشريعية والتنظيمية.
- تم توقيع بروتوكول تعاون مع وزارة الشباب والرياضة بشأن متابعة تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.
- تم إطلاق صفحات "I invest" على منصات التواصل الاجتماعي لرفع الوعي الثقافي المالي غير المصرفي.
- الهيئة شاركت في معرض القاهرة الدولي للكتاب ونظمت ورش عمل لرفع الوعي المالي.
- 60 مدرب مالي معتمد تم تخريجهم لتعزيز الثقافة المالية.

- 55 مدرب مالي معتمد تم تخريجهم من الجامعات المصرية بالتعاون مع وزارة التعليم العالي.
- تم توقيع مذكرة تفاهم مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لدعم الشمول المالي للمرأة.
- تم عقد ندوتين في مؤتمر التأمين متناهي الصغر لتعريف الشباب بالمنتجات المالية غير المصرفية.
- تم تنظيم ورشة عمل حول الصكوك الإسلامية كأداة لتنويع مصادر التمويل.
- استضافة 100 طالب ابتدائي لتعريفهم بأساسيات الاستثمار والادخار.

بناء القدرات

يُعَدّ بناء القدرات أحد المحاور الأساسية التي توليها الهيئة العامة للرقابة المالية ومراكزها التدريبية أهمية كبرى، ويظهر ذلك بوضوح في الأنشطة التدريبية المكثفة التي تم تنفيذها خلال عام 2024. فقد أولت الهيئة اهتمامًا خاصًا بتأهيل الكوادر البشرية وتعزيز قدراتهم في مختلف مجالات العمل المالي غير المصرفي، وذلك من خلال أنشطة وبرامج تدريبية متخصصة نُفذت عبر ذراعيها التدريبيين: مركز المديرين المصري ومعهد الخدمات المالية.

أولًا: أنشطة مركز المديرين المصري لعام 2024

شهد عام 2024 تنفيذ 91 برنامجًا تدريبيًا بمركز المديرين المصري، استفاد منها 2093 متدربًا، وتنوّعت هذه البرامج لتغطي مجموعة واسعة من الموضوعات ذات الصلة بالحوكمة، وإدارة المخاطر، والامتثال، والإفصاح، وغيرها من التخصصات الدقيقة. ففي مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، نُفذت 13 دورة تدريبية شارك فيها 252 متدربًا. كما تم تنظيم 7 دورات تدريبية لتأهيل مسئولي علاقات المستثمرين بمشاركة 265 متدربًا، بالإضافة إلى 6 دورات خاصة بشهادة عضو مجلس الإدارة المعتمد، استفاد منها 155 متدربًا. وتم عقد 6 دورات أخرى ضمن برنامج شهادة المراجع الداخلي المؤهل (IAMP)، شارك فيها 141 متدربًا، إلى جانب 9 دورات في الشهادة المهنية في الإطار المتكامل لنظم الرقابة الداخلية (COSO) وإصدار تقارير الرقابة الداخلية، بمشاركة 199 متدربًا.

كما شملت البرامج أيضًا 5 دورات في الشهادة المعتمدة في حوكمة الشركات (103 متدربين)، و5 دورات لبرنامج شهادة مسئول الالتزام المؤهل "المراقب الداخلي" (94 متدربًا)، و3 دورات لبرنامج شهادة الحوكمة والمخاطر والالتزام (GRC) بعدد 84 متدربًا، بالإضافة إلى 3 دورات لبرنامج مدير المخاطر المؤهل شارك فيها 56 متدربًا.

وفي إطار بناء القدرات في مجالات متخصصة، نُفذت 3 ورش تدريبية حول إعداد تقارير الحوكمة شارك فيها 47 متدربًا، ودورة واحدة لبرنامج شهادة معتمدة في حوكمة الموارد البشرية (24 متدربًا)، ودورة حول ضبط ومنع الاختلاسات واكتشاف الغش والأخطاء (28 متدربًا)، إضافة إلى دورتين في مقدمة إدارة مخاطر التشغيل في المؤسسات المالية (21 متدربًا). كما نُفذت 3 دورات لبرنامج دور أمين سر مجلس الإدارة باللغة العربية (79 متدربًا)، ودورة واحدة في نظم الرقابة الداخلية (17 متدربًا)، وأخرى في مبادئ وأساسيات حوكمة الشركات (18 متدربًا)، بالإضافة إلى دورة للإفصاح وإعداد التقارير (16 متدربًا).

وشمل النشاط أيضًا دورتين في شهادة المسئولية الاجتماعية والاستدامة (32 متدربًا)، وورشة واحدة لحوكمة الشركات للإدارة العليا (13 متدربًا). كما تم تنفيذ برنامج متكامل لتطوير قدرات الكوادر العاملة بقطاع الرعاية الصحية شمل 6 برامج، تضمنت دورات في نظام الرقابة الداخلية، والمراجعة الداخلية، وإدارة المخاطر، والإفصاح، والالتزام، والمسئولية الاجتماعية، بواقع دورة واحدة لكل برنامج بمشاركة 29 متدربًا في كل منها. كذلك تم تنفيذ دورة لحوكمة المؤسسات الحكومية شارك فيها 44 متدربًا، ودورتين لشهادة المدير المالي المؤهل (CFO) بمشاركة 49 متدربًا، ودورة في الحوكمة الرقمية (17 متدربًا). وأخيرًا، نُفذت 8 ورش عمل لحوكمة البنوك، شارك فيها 165 متدربًا.

ثانيًا: أنشطة معهد الخدمات المالية لعام 2024

شهد معهد الخدمات المالية، الذي يقدّم خدماته في مجالات التأمين وسوق رأس المال والتمويل والتمويل متناهي الصغر، تحسنًا ملحوظًا في الأداء التدريبي خلال عام 2024 مقارنة بالعام السابق. فقد ارتفع عدد البرامج التدريبية المنفذة إلى 218 برنامجًا، مقارنة بـ199 برنامجًا في عام 2023، بمعدل تحسن بلغ 9.55%. كما ارتفع عدد الأيام التدريبية من 663 إلى 827 يومًا تدريبيًا، بنسبة نمو بلغت 24.27%.

وعلى مستوى عدد المتدربين، فقد ارتفع إجمالي عدد المستفيدين من البرامج التدريبية من 7413 متدربًا في عام 2023 إلى 9165 متدربًا في عام 2024، ويُلاحظ أيضًا ارتفاع عدد المتدربين من داخل الهيئة من 90 إلى 235 متدربًا، ومن خارجها من 7323 إلى 9161

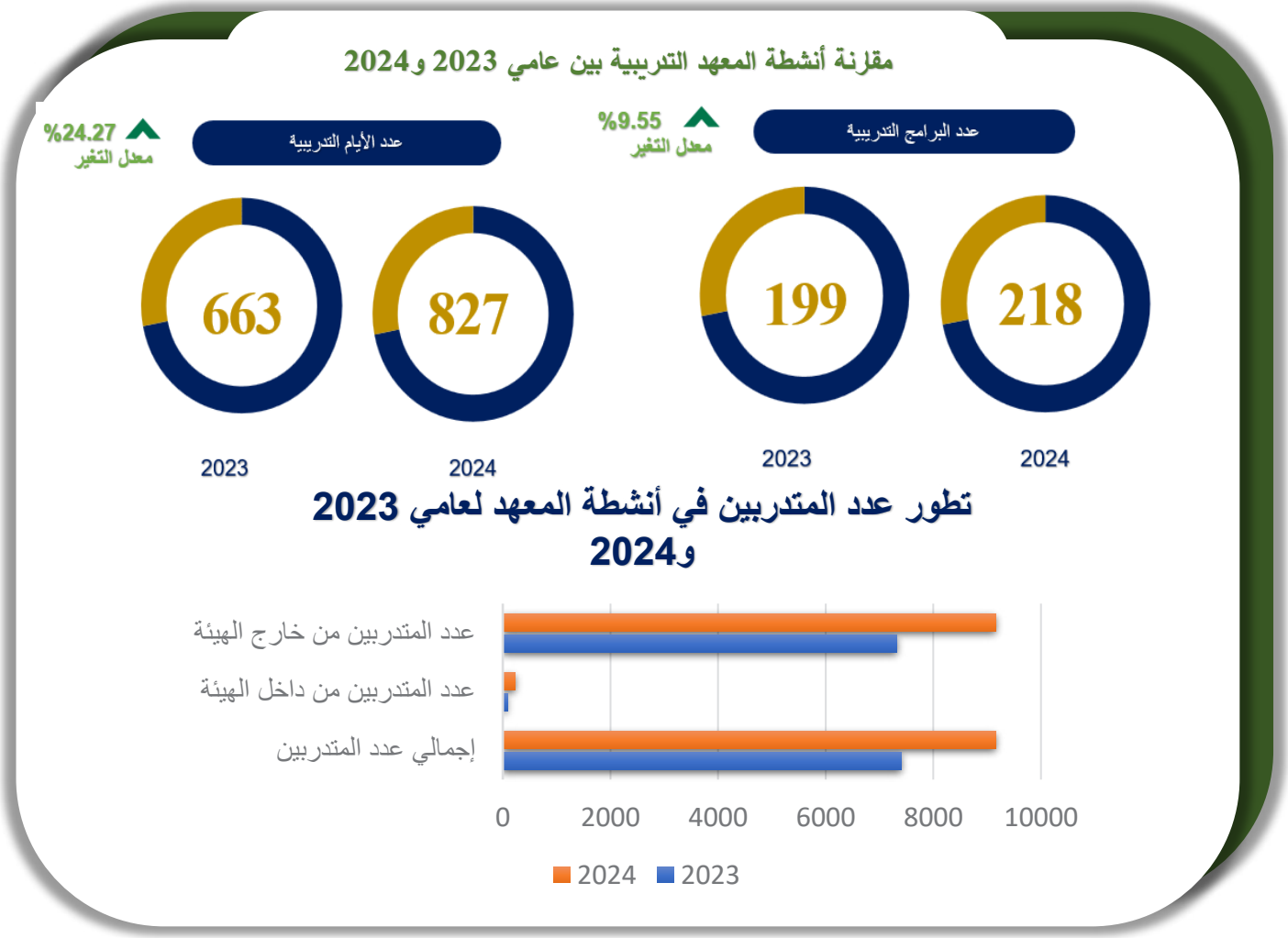

خامسًا: منهجنا نحو الاستدامة

01 إدارة التنمية المستدامة

02 المبادرات والمبادئ الاسترشادية

خامسًا: منهجنا نحو الاستدامة:

أولًا: إدارة التنمية المستدامة

تحتل التنمية المستدامة مكانة بارزة في استراتيجية الهيئة عبر السنين بدأً من تأسيس إدارة التنمية المستدامة في عام 2019 كجزء لا يتجزأ من الهيكل التنظيمي للهيئة، ووصولا لاستراتيجية الهيئة 2023 – 2027 والتي عنت بالتنمية المستدامة وأدوات التمويل المستدام وعلى رأسها أسواق الكربون الطوعية، وخصصت لها المحور الأول من الاستراتيجية. وقد تولت الإدارة مسؤولية دمج مبادئ التنمية المستدامة في السوق المالية غير المصرفية، وترسيخ ممارساتها في السياسات المالية للسوق، بدءًا من نشر الوعي والعمل على بناء القدرات لنشر المعرفة حول مفهوم التمويل المستدام، مرورا بكيفية وضع مبادئ التنمية المستدامة في حيز التنفيذ على الصعيد المؤسسي والتشغيلي للشركات وكيفية الكشف عنها بالتقارير المتعلقة بالاستدامة طبقا لأطر التقرير ESG وكذلك TCFD والانتقال منها إلي معايير الاستدامة S1 و S2 الجديدة التي أصدرتها مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS، وانتهاء بالتوسع في وضع البنية التشريعية للأدوات التمويل المستدام وعلي رأسها شهادات خفض الانبعاثات الكربونية. وقد قامت إدارة التنمية المستدامة بتحديث استراتيجيتها 2024 – 2027 لتتلاءم مع استراتيجية الهيئة الجديدة.

الرؤية

ترسيخ مكانة الهيئة العامة للرقابة المالية كهيئة رائدة إقليميًا في مجال التمويل المستدام، وتعزيز نظام مالي مرن وشامل ومنخفض الكربون يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الوطنية والعالمية.

الرسالة

تعزيز تكامل ممارسات الاستدامة داخل القطاع المالي غير المصرفي في مصر من خلال وضع معايير تشريعية قوية، وتشجيع الابتكار، ودعم الشفافية والمساءلة عبر المؤسسات المالية، والمساهمة في التقدم البيئي والاجتماعي والاقتصادي على حد سواء.

القيم المؤسسية:

الاهداف الاستراتيجيه:

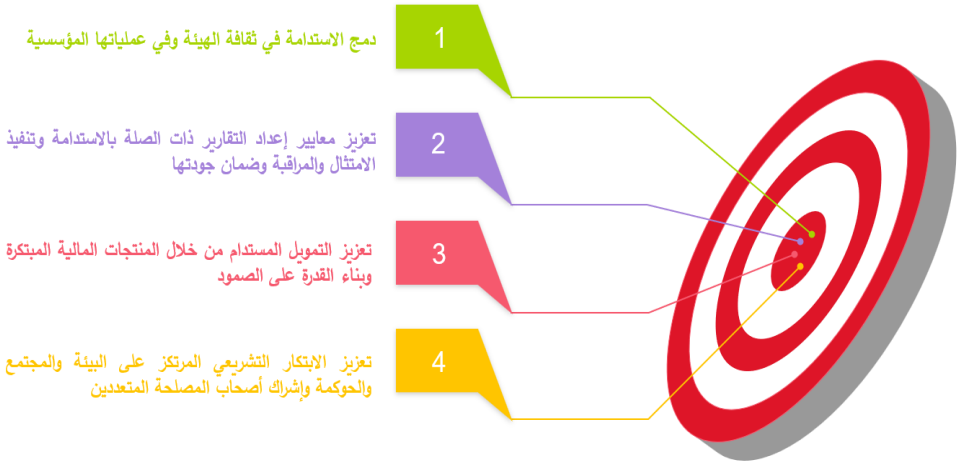

خطة عمل التنمية المستدامة:

تحت مظلة الهدف الأول من استراتيجية الهيئة العامة للرقابة المالية، ركزت الإدارة العامة للتنمية المستدامة على وضع خطة عمل تتماشي مع الرؤية الاستراتيجية الشاملة للهيئة. وتشمل تلك الخطة الخطوات التفصيلية التي يتم مراجعتها بشكل سنوي بما يتماشى مع لمستجدات المحلية والإقليمية والعالمية.

ويستند أحد المكونات الرئيسية للاستراتيجية على عملية الأهمية النسبية Materiality وتحديد الموضوعات الجوهرية، الأمر الضروري لتحديد القضايا الأكثر أهمية للهيئة، وكذلك لأصحاب المصلحة (Materiality exercise). وترتبط مكونات خطة العمل ببعضها البعض من خلال برامج وأهداف واضحة وخطوات محددة لكل هدف، وتبنى بشكل مباشر على الأداء العام والاستراتيجية الشاملة للهيئة.

خطة عمل إدارة التنمية المستدامة:

الركائز	المكونات	الخطوات
	الوعي الداخلي بالاستدامة وإشراك العاملين	1. تنفيذ برامج تدريبية سنوية للعاملين عن التنمية المستدامة والتمويل المستدام بالتعاون مع لمركز الإقليمي للتمويل المستدام. 2. إجراء ورش عمل عن الاستدامة نصف السنوية ودعوة متحدثين بارزين في كل قطاع. 3. إدخال برنامج المسؤولية الاجتماعية للعاملين بالهيئة.
	دعم تنفيذ الممارسات التشغيلية المستدامة	1. إدخال تحسينات على كفاءة الطاقة 2. تقديم برنامج الحد من النفايات وإعادة تدويرها 3. تقديم سياسة المشتريات المستدامة 4. إصدار أدلة من الإدارة العامة للتنمية المستدامة حول الاستهلاك والإنتاج المستدامين في مكان العمل.
	تنصيب الهيئة كأول المؤسسات الحكومية التي تعوض انبعاثاتها الكربونية والعمل على إطلاق مبادرة تعويض وطنية	1. تطوير وتنفيذ برنامج تعويض الانبعاثات الخاص بالهيئة 2. الإعلان عن هدف الحياد الكربوني لهيئة الرقابة المالية ونشر تقرير سنوي يوضح بالتفصيل أنشطة تعويض الانبعاثات. 3. قيادة مبادرة وطنية لتشجيع المؤسسات الأخرى على تعويض الانبعاثات من خلال شراء شهادات الكربون المسجلة في البورصة المصرية
	العمل على تنفيذ مبادئ الميثاق العالمي للأمم المتحدة والتزاماته بشأن تقييم الموارد الحرجية وممارساته الداخلية	1. إجراء تحليل للفجوات وتحديد أهداف التنفيذ 2. دمج مبادئ الميثاق العالمي للأمم المتحدة في سياسات الهيئة الداخلية ومدونات السلوك 3. الاستجابة للالتزامات الخاصة بإعداد التقارير الدورية ذات الصلة.
	إعادة إصدار تقارير الاستدامة الخاصة بالهيئة وتقديم تقارير البصمة الكربونية	1. إعادة إصدار تقارير الاستدامة الخاصة بالهيئة، بعد توقف دام عامين، ومواءمتها مع مبادرة إعداد التقارير العالمية معايير (GRI) لضمان الشفافية والاتساق. 2. البدء في قياس شامل للبصمة الكربونية لكل مقرات الهيئة

وضع التشريعات الرقابية التي تدعم إصدار أدوات التمويل المستدامة مثل شهادات الكربون والدعوة إلى إصلاحات السياسات التي تعمل على مواءمة تشريعات الاستدامة مع تطورات علوم المناخ الحديثة.	1. العمل على استكمال الإطار التشريعي لسوق الكربون الطوعي والترويج لهذا السوق محليا ودوليًا. 2. العمل على موائمة اطر تقارير الاستدامة الحالية مع إطار تقارير الاستدامة الذي تم اعتماده من مجلس المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية S1 & S2. 3. العمل علي تحسين جودة تقارير الاستدامة وإدخال أليات بطاقات التقييم ESG Scorecard لتقييم جودة التقارير.
إدخال الاستدامة والتمويل الأخضر للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال بناء القدرات والموارد التعليمية وحملات التوعية، مع الاندماج التدريجي في شركات التمويل الأصغر.	1. تطوير معايير استدامة واضحة وعملية ومصممة خصيصًا لتلبية احتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة. 2. تشجيع المؤسسات المالية على تطوير منتجات تمويلية مستدامة مبتكرة 3. تطوير مجموعة أدوات موارد عن معايير الاستدامة للشركات الصغيرة والمتوسطة وكيفية دمجها في الاعمال. 4. التشاور مع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين المعنيين بما في ذلك جهاز تنمية المشروعات.
تعزيز دمج مبادئ الاستهلاك والإنتاج المستدامين في نماذج أعمال الشركات الخاضعة لإشراف هيئة الرقابة المالية	1. تقديم المساعدة الفنية لمساعدة الشركات على التنفيذ ممارسات الاستهلاك والإنتاج المسؤولان. 2. تسهيل تبادل المعرفة والخبرات بين الشركات 3. وضع مبادئ توجيهية لمساعدة الشركات على اختيار الموردين على أساس معايير المشتريات المستدامة.
المشاركة في الفعاليات المحلية والمبادرات الوطنية والمؤتمرات وغيرها من الوسائل لتعزيز التمويل المستدام وسوق الكربون الطوعي	1. عن طريق الاستفادة من الشراكات القائمة وشبكة علاقات الهيئة العامة للرقابة المالية 2. الترويج لمبادرات الهيئة والتي على رأسها سوق الكربون الطوعي والمشاركة كمتحدثين على كافة المنصات والفاعليات ذات الصلة.

الركيزة الثالثة: عقد الشراكات الإقليمية	إقامة شراكات مع الهيئات الرقابية الاقليمية النظيرة للهيئة	1. تحديد الشركاء الإقليميين المحتملين ووضع أولويات لخطة الشراكات 2. التواصل والاتصال مع الهيئات ذات الأولوية 3. المشاركة من خلال اقتراح التعاون 4. الحصول على دعم أصحاب المصلحة لدعم خطط الاستدامة والتمويل المستدام اقليميا
	المشاركة النشطة والفعالة في اللجان الإقليمية ومجموعات العمل المشتركة	1. المشاركة بنشاط في الندوات عبر الإنترنت والاجتماعات الإقليمية وأنشطة التوعية لتبادل المعرفة وأفضل الممارسات
الركيزة الرابعة: التوافق الدولي	مواصلة المشاركة النشطة المستمرة مع IOSCO، SSE، NGFS، UNEP FI	1. حضور الاجتماعات والمؤتمرات والفعاليات الدولية المتعلقة بالاستدامة 2. المشاركة عبر الاتصال الرقمي من خلال الندوات الإلكترونية والمنصات الافتراضية. 3. الإعلان بشكل مستمر عن التزام الهيئة العامة للرقابة المالية (FRA) بقضايا الاستدامة عبر المنصات الدولية. 4. الترويج لمبادرات الاستدامة بالهيئة عن طريق تقديم المعلومات والبيانات المتعلقة بمبادرات الهيئة في مجال الاستدامة بشكل منتظم.
	استكشاف إمكانية إقامة شراكات دولية جديدة	1. تحديد الشركاء الدوليين المحتملين ووضع أولويات لخطة الشراكات 2. التواصل والاتصال مع الهيئات ذات الأولوية 3. المشاركة من خلال اقتراح أليات التعاون 4. الحصول دعم أصحاب المصلحة لدعم خطط الاستدامة والتمويل المستدام دوليا

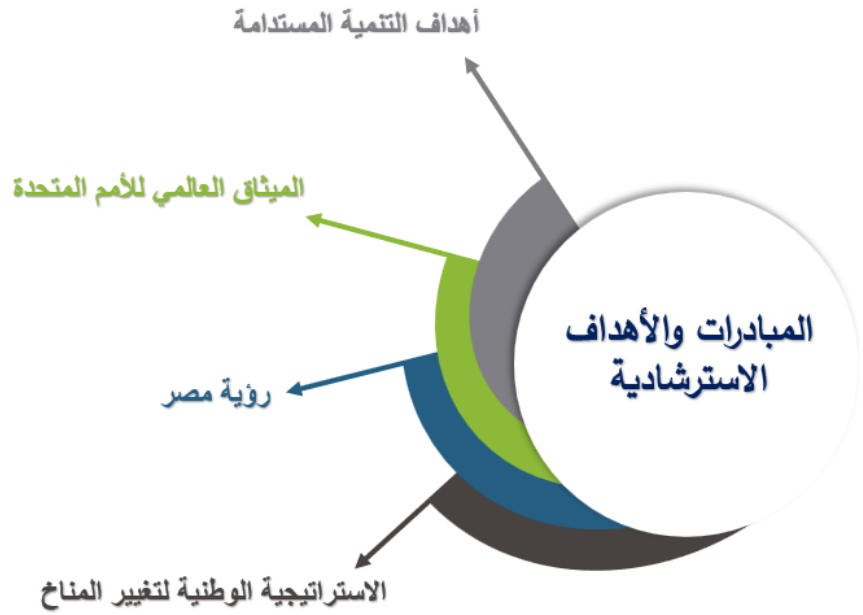

أولًا: أهداف التنمية المستدامة

تُمثل خطة أهداف التنمية المستدامة 2030 (SDGs)، التي أُطلقت عام 2015 من قِبل الأمم المتحدة، إطاراً دولياً لمواجهة التحديات العالمية مثل القضاء على الفقر والجوع، وتقليص الفوارق الاجتماعية، ومواجهة التغيرات المناخية. وتتضمن هذه الخطة 17 هدفاً مترابطاً تشكل أساساً لجهود الاستدامة، حيث تعتمد الهيئة العامة للرقابة المالية هذه الأهداف كمرجعية أساسية لأنشطتها في هذا المجال.

ورغم أن خطة 2030 لا تحمل صفة الإلزام القانوني، إلا أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة – بما فيها مصر – تلتزم بتبنيها كخارطة طريق استراتيجية. وتشارك الهيئة العامة للرقابة المالية، بوصفها جهة رقابية حكومية، مسؤولية دعم جهود البلاد نحو تحقيق هذه الأجندة والايفاء بالتزاماتها الدولية في كافة الأصعدة التي تتوافق مع اختصاصاتها المنوطة بها طبقا للقانون المصري.

ثانيًا: الميثاق العالمي للأمم المتحدة

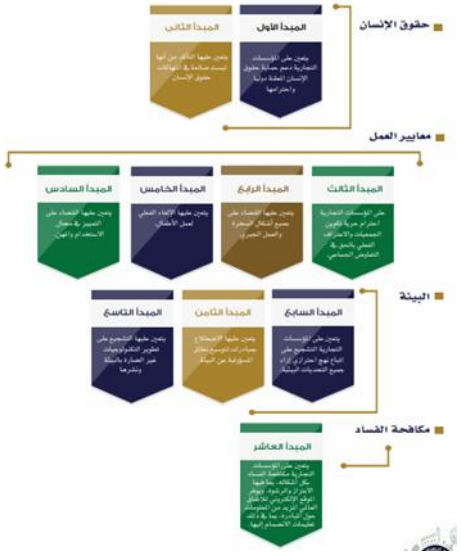

تلتزم الهيئة العامة للرقابة المالية بمبادئ الميثاق العالمي للأمم المتحدة، كإطارٍ استرشاديٍ رئيسيٍ يوجه سياساتها واستراتيجياتها في مجال التنمية المستدامة، حيث تُعد واحدةً من الجهات الحكومية الموقعة على هذه الاتفاقية الدولية التي تُعَدُّ أكبر مبادرة طوعية للاستدامة المؤسسية على مستوى العالم. وتستند هذه المبادئ العشرة إلى معايير معترف بها دوليًا في مجالات حقوق الإنسان، ومعايير العمل، وحماية البيئة، ومكافحة الفساد، مما يجعلها ركيزةً أساسيةً لتعزيز المسؤولية الاجتماعية والشفافية في أداء الهيئة.

وباعتبار هذه المبادئ مرجعية استراتيجية، فإنها تُحرك خطة عمل الإدارة العامة للتنمية المستدامة بالهيئة، عبر دمجها في كافة البرامج والمبادرات، بدءًا من تصميم السياسات وحتى تنفيذ المشروعات الرقابية. كما تعكس هذه الخطوة التزام الهيئة بمواءمة جهودها مع الأطر الدولية، وتعزيز التعاون مع الشركاء المحليين والدوليين لتحقيق أثرٍ ملموسٍ في المجتمع.

جديرٌ بالذكر أن توقيع الهيئة على الميثاق العالمي ليس مجرد التزام شكلي، بل يُترجم إلى إطار عمل مؤسسي فعّال، يشمل رصد الأداء وفق مؤشرات قياسية محددة، وإعداد تقارير دورية تُظهِر التقدم في تنفيذ المبادئ، مما يعزز ثقة أصحاب المصلحة في نزاهة وكفاءة الجهود المبذولة لتحقيق الاستدامة الشاملة، انسجامًا مع رؤية مصر 2030 والأجندة العالمية للتنمية المستدامة.

ثالثًا: رؤية مصر 2030 :

تتبنى الهيئة العامة للرقابة المالية رؤية مصر 2030 كإطار استراتيجي رئيسي يوجه مسارات عملها في مجال التنمية المستدامة، حيث تُعد هذه الرؤية الوطنية امتداداً طبيعياً للأجندة العالمية لأهداف التنمية المستدامة (SDGs) ، وترتكز على ثلاثة محاور رئيسية: النمو الاقتصادي المُستدام، والعدالة الاجتماعية، وحماية البيئة. وتندرج مبادئ الرؤية ضمن المبادئ الاسترشادية التي تُشكِّل أساس استراتيجية الهيئة وخطة عمل الإدارة العامة للتنمية، بما يضمن توافق جهودها الرقابية مع الأولويات الوطنية.

من هذا المنطلق، تعمل الهيئة على دمج أهداف رؤية مصر 2030 في سياساتها التشغيلية وبرامجها الرقابية، عبر تصميم آليات تُراعي تعزيز الشفافية، ورفع كفاءة الأداء المؤسسي، ودعم المشروعات التي تُعزز التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كما تُعد هذه الرؤية دليلاً عملياً لقياس تأثير مبادرات الهيئة على تحقيق التنمية الشاملة، من خلال مؤشرات أداء مُحدَّدة تُتابعها تقارير دورية تُرفع إلى الجهات المعنية.

جدير بالذكر أن التزام الهيئة برؤية مصر 2030 لا يقتصر على الجانب التنفيذي، بل يمتد إلى تعزيز الشراكات مع القطاعات الحكومية والخاصة والمجتمع المدني، لضمان تحقيق التكامل بين الجهود الوطنية. كما تُؤكد الهيئة، عبر تقاريرها ودراساتها التحليلية، على أهمية المواءمة بين السياسات المحلية والأطر الدولية، انسجاماً مع التوجه الاستراتيجي للدولة لتحويل مصر إلى نموذجٍ رائدٍ في التنمية المستدامة إقليمياً وعالمياً.

رابعًا: الاستراتيجية الوطنية لتغيير المناخ

تُمثل الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ إطاراً استراتيجياً يوجه جهود الهيئة العامة للرقابة المالية لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال مواءمة السياسات المحلية مع التزامات مصر الدولية مثل اتفاقية باريس للمناخ. وتكمن أهميتها في توفير خارطة عمل واضحة للحد من الانبعاثات، وتعزيز التكيف مع التغيرات المناخية، وربط الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لرؤية مصر 2030، مما يدعم التنسيق بين القطاعات ويرسّخ مبدأ الشفافية في إدارة الموارد.

الهدف الرابع: تفعيل أدوات التمويل الأخضر

يركز الهدف الرابع على تحفيز الاستثمارات الخضراء عبر آليات تمويل مبتكرة، مثل إصدار السندات الخضراء لدعم مشروعات الطاقة المتجددة، وتصميم صناديق استثمار مناخية لدعم المنشآت الصديقة للبيئة. وتعمل الهيئة على ضمان التزام الجهات الخاضعة لرقابتها بالمعايير البيئية، كما تدعم الهيئة الشراكات مع مؤسسات دولية كالبنك الدولي، لتعزيز القدرات المحلية في إدارة المشروعات المناخية، وبناء منصات ربط المستثمرين بالمبادرات الخضراء وعلى رأسها سوق الكربون الطوعي.

سادسًا: دمج الاستدامة

تحديد أصحاب المصلحة

إشراك أصحاب المصلحة

تحديد الأولويات في أهداف التنمية المستدامة

تحديد الأولويات والافصاح عنها

سادسًا: دمج الاستدامة:

خطة عمل الاستدامة: الإطار الرئيسي

تُعَد صياغة خطة عمل الاستدامة وإقرارها الخطوةً أولي الخطوات الرئيسة في المسار التدريجي الذي تنتهجه الهيئة لدمج ممارسات الاستدامة داخليا وفي الجهات العاملة في السوق المالي غير المصرفي. كما تمثِّل هذه الخطة الأداةَ الاساسية لتفعيل المبادئ العالمية التي تتبناها الهيئة، وتحفيز السوق على تبني نهجها؛ إذ تسعى الهيئة إلى إدماج الاستدامة وتقييم المخاطر بشكل متكامل في استراتيجيات الجهات الخاضعة لرقابتها.

وفي إطار العام الثاني لاستراتيجية الهيئة، تم تطوير خطة عملٍ محدَّدةِ الركائز ومؤشرات الأداء الرئيسية، لترجمة رؤية الهيئة في تعزيز الاستدامة، وذلك بما يتواءم مع الاستراتيجية الشاملة 2023–2027. وتهدف خطة العمل إلى مواءمة هذه الأهداف مع مصفوفة الأولويات وتحديثها عند الضرورة، عبر عملية تحديد الأولويات (*Materiality Assessment*)؛ لضمان ارتباط ركائز الخطة بالمجالات الحيوية.

تقييم وتحديد الأولويات (المحاور الجوهرية ذات الأهمية النسبية)

يُعَد تقييم الأولويات أداةً منهجيةً لرصد القضايا ذات الأهمية الجوهرية في سياق التنمية المستدامة، مع مراعاة آراء الخبراء وأصحاب المصلحة. وهو إجراءٌ معياريٌّ دوليٌ معتمد في صياغة الاستراتيجيات وإعداد تقارير الاستدامة. وتحرص الهيئة على مراجعة هذه الأولويات سنويًّا لاستخلاص المحاور الجوهرية التي تستدعي التركيز عليها ضمن أجندتها للاستدامة، وبما يتوافق مع أنشطتها الأساسية.

وتبدأ العملية بالاختيار الدقيق لأصحاب المصلحة الرئيسيين وفق آلية مُحدَّدة (سيتم تفصيلها لاحقًا)، تليها تحديد آليات التواصل ووتيرته من قِبَل إدارة التنمية المستدامة، بناءً على درجة أهمية كل طرف ودرجة القدرة على التواصل معه بسهولة. وقد قامت إدارة التنمية المستدامة بالتحديد الدقيق لأصحاب المصلحة والتواصل معهم وتجميع ملاحظات الأطراف المعنية ، إلى جانب موائمة تلك الملاحظات مع الأولويات الاستراتيجية المحدَّدة مسبقًا للهيئة، مما أسفر عن تحديد قضايا جوهرية مُصنَّفة بحسب أهميتها النسبية للهيئة وأصحاب المصلحة. كما جرى تطوير إطارٍ لتقييم مدى تأثير كل محور (داخليًّا أو خارجيًّا)، مع ربط جميع القضايا ذات الأولوية العليا بأهداف التنمية المستدامة المُستهدفة.

(الجدول 6–2)، لإتمام عملية التقييم.

وتُعرض نتائج تقييم الأهمية النسبية بيانيًّا عبر مصفوفة الأولويات (*Materiality Matrix*) كما في (الشكل 6–1)

الخطوة الأولى: تحديد أصحاب المصلحة

لضمان نجاح الاستراتيجية، ورصد المحاور ذات الأولوية، وبناء إطار عملٍ فاعلٍ للاستدامة، قامت إدارة التنمية المستدامة بالتنسيق مع مجلس إدارة الهيئة بانتقاء مجموعة من أصحاب المصلحة ذوي الصلة المباشرة بمجالات عمل الهيئة، ممن يتمتعون بخبرةٍ كبيرة في القطاع المالي غير المصرفي.

المنهجية المُتَّبعة:

1. **التعيين والحصر**: حصر الفئات والمنظمات والأفراد ذوي العلاقة المباشرة بأنشطة الهيئة.
2. **التحليل** :استيضاح وجهات نظرهم وتوقعاتهم تجاه القضايا الاستراتيجية.
3. **تخطيط العلاقات** :ربط أدوارهم وتفاعلاتهم بأهداف الهيئة وأصحاب المصلحة الآخرين.
4. **ترتيب الأولويات** :تصنيف الأطراف بحسب درجة تأثيرهم، وتحديد القضايا الأكثر إلحاحًا.
5. **التنوع** :العمل على توسيع دائرة أصحاب المصلحة وتضمين مؤسسات متنوعة لبناء رؤية شاملة متكاملة تُغطي جميع الزوايا ذات الصلة.

وبناءً على مُدخلات الإدارات المركزية والقطاعات المختلفة بالهيئة، تم تحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين وفق الفئات المذكورة سابقًا.

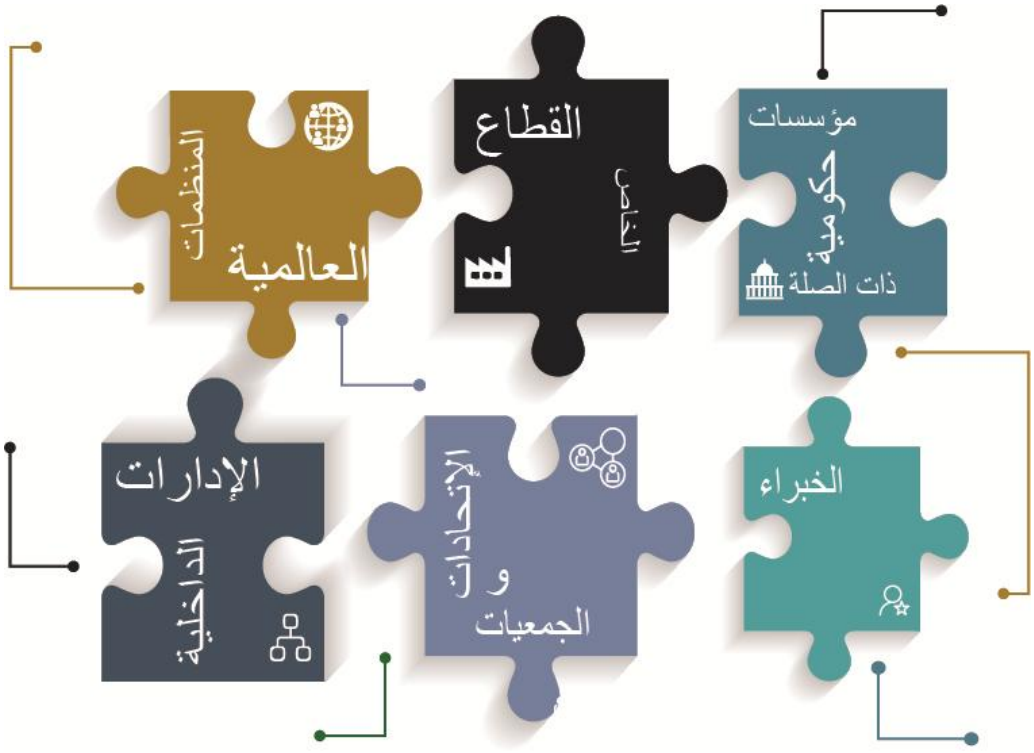

الخطوة الثانية: إشراك أصحاب المصلحة

التزمت الهيئة بالتواصل بشكل دوري مع أصحاب المصلحة لضمان تحديث استراتيجية التنمية المستدامة. وذلك من خلال الحفاظ على إبقاء قنوات الحوار مفتوحة بشكل مستمر مع أصحاب المصلحة (الجدول 6-1). وتبرز أهمية هذا الجهد في التأكد من أن الموضوعات ذات الأهمية النسبية التي حددتها الهيئة تتماشى مع المجالات التي تهم أصحاب المصلحة.

وبالتالي، تشارك وتنظم الهيئة عددًا من الفاعليات والمؤتمرات والموائد المستديرة واجتماعات الخبراء، مما وفر فرصة للهيئة لتلقي مقترحات أصحاب المصلحة باستمرار للمضي قدمًا في تحديد أولويات الموضوعات ذات الأهمية النسبية.

ويوضح الجدول أدناه أصحاب المصلحة ذوو الأولوية لدينا والموضوعات التي تهم كل صاحب مصلحة، والتي تم تحديدها وفقًا لصلتها باستراتيجية الهيئة والمبادئ الدولية التي تتبناها.

الجدول 6-1: طريقة إشراك أصحاب المصلحة والمواضيع المطروحة

أصحاب المصلحة	قنوات الاتصال / التكرار	الموضوعات المطروحة
المؤسسات المالية والشركات الخاضعة لرقابة الهيئة	- طرق الاتصال المختلفة عن طريق البريد الالكتروني / الاجتماعات / والاتصالات الهاتفية / التطبيقات المختلفة مثل "واتس اب" - الاستبيانات - حوارات مجتمعية - تقارير سنوية	– العمل على تعزيز سوق الكربون الطوعي والترويج لتداول شهادات الكربون – الترويج لتخفيض الانبعاثات الكربونية للمؤسسات واستخدام شهادات الكربون الطوعية لهذا الغرض –الترويج للمزيد من الإصدارات الخضراء باستخدام أدوات التمويل الخضراء –تعزيز تقارير ESG و TCFD والعمل علي تحسين جودة التقارير وتعزيز نسب الالتزام بها
اتحادات القطاع المالي غير المصرفي	– اجتماعات دورية مع المجموعات ذات الصلة	– الترويج لسوق الكربون الطوعي والعمل على نشر المعلومات عنه ودعوة الشركات للعمل على تخفيض انبعاثاتها. – دمج تغير المناخ كخطر من مخاطر السوق المالية في كافة القطاعات – التقدم نحو الاقتصاد الدائري المصري

المنظمات والشبكات الإقليمية والدولية	اجتماعات أسبوعية / شهرية / ربع سنوية	– العمل على تبني معايير التقارير الجديدة التي أطلقتها منظمة IFRS للاستدامة وحوكمة منظومة التقارير. – تعزيز الحوكمة البيئية للشركات ورفع الوعي بأهمية تخفيض الانبعاثات الكربونية – المشاركة في إعداد التقارير المختلفة عن الأدوات المالية الخضراء وأسواق الكربون بالتعاون مع مؤسسة IOSCO – العمل على دعم أسواق الكربون الطوعية المختلفة ودعم نزاهة تلك الأسواق علب المستوي الاقليمي – العمل على تصميم برامج بناء القدرات لدعم تضمين مبادئ التنمية المستدامة في الاعمال وإدارة المخاطر.
المؤسسات الحكومية ذات العلاقة والهيئات الرقابية النظيرة	– اجتماعات فردية	– دعم الشركات المصرية في التحول الأخضر عن طريق توفير أدوات مالية مستدامة وتوفير الأسواق اللازمة لذلك. – دعم السياسات المالية الخضراء والتحول الأخضر – الشمول المالي

اللجان الوطنية المشكلة لأغراض معينة	- اجتماعات شهرية / ربع سنوية	- دعم التحول الأخضر والتحوط من التشريعات الدولية التي تؤثر على التصدير مثل ألية CBAM. - دعم المسؤولية المجتمعية للشركات الإفصاحان ذات الصلة
الموظفون والإدارات الداخلية في الهيئة	- اجتماعات الموظفين الشهرية - التقارير السنوية	- بناء القدرات لدمج الاستدامة - رفع الوعي بأليات التمويل المستدام ومنها شهادات الكربون الطوعية
المجتمع المدني والمنظمات غير الربحية	- اجتماعات فردية	- رفع الوعي بأليات التمويل المستدام - رفع الوعي بكيفية مأسسة الاستدامة في المؤسسات المختلفة
الخبراء	اجتماعات ربع سنوية	– رفع الوعي حول مخاطر المناخ – رفع الوعي بأهمية أسواق الكربون والعمل على الترويج لها. – الترويج للأدوات التمويل الأخضر المتعددة

الخطوة الثالثة: تحديد الأولويات في أهداف التنمية المستدامة

بعد مراجعة الأولويات الوطنية، وبعد مراجعة المؤسسات الرقابية المماثلة على مستوي العالم، ومراعاة توصية المنظمة الدولية للأوراق المالية (IOSCO) لتحديد أولويات أهداف التنمية المستدامة، تم اختيار خمسة أهداف للتنمية المستدامة لتكون الأهداف ذات الأولوية، وهي المساواة بين الجنسين (الهدف رقم 5)، والعمل اللائق ونمو الاقتصاد (الهدف رقم 8)، والاستهلاك والإنتاج المسؤولان (الهدف رقم 12) والعمل المناخي (الهدف رقم 13)، وعقد الشراكات لتحقيق الأهداف (لهدف 17).

ولم تكتفي الهيئة بذلك الإطار العام، بل تطرقت لتحديد الغايات ذات الأولوية ضمن كل هدف من هذه الأهداف؛ للمساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المحددة وفهمها بشكل أكبر.

الجدول 6-2: أهداف وغايات التنمية المستدامة ذات الأولوية

الهدف	الغاية ذات الأولوية
الهدف 5: المساواة بين الجنسين	الغاية 5.5: ضمان مشاركة المرأة الكاملة والفعالة وتكافؤ الفرص في القيادة على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة.
الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد	الغاية 8.10. تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية على تشجيع وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المصرفية والتأمينية والخدمات المالية للجميع. الغاية 8.5. بحلول عام 2030، تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق لجميع النساء والرجال، بما في ذلك الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، والأجر المساوي للعمل. الغاية 8.2. تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع والارتقاء التكنولوجي والابتكار، وذلك بالتركيز على القطاعات ذات القيمة المضافة العالية والكثيفة العمالة. الغاية 8.3. تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية التي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وخلق فرص العمل اللائقة، وريادة الأعمال، والإبداع والابتكار، وتشجيع إضفاء الطابع الرسمي والنمو على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، من خلال الوصول إلى الخدمات المالية.
الهدف 12: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان	الغاية 12.6. تشجيع الشركات، وخاصة الشركات الكبيرة ومتعددة الجنسيات، على تبني ممارسات مستدامة ودمج معلومات الاستدامة في دورة إعداد التقارير. الغاية 12.8. بحلول عام 2030، ضمان حصول الناس في كل مكان على المعلومات والوعي ذي الصلة بالتنمية المستدامة وأنماط الحياة المتناغمة مع الطبيعة.

الهدف 13: العمل المناخي	الغاية 13.1. تعزيز المرونة والقدرة على التكيف مع المخاطر ذات الصلة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان. الغاية 13.2. دمج تدابير تغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط الوطني. الغاية 13.3. تحسين التعليم، وزيادة الوعي، والقدرات البشرية والمؤسسية بشأن التخفيف من آثار تغير المناخ، والتكيف، والحد من الآثار والإنذار المبكر.
الهدف 17: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف	17.3 تجميع الموارد المالية للبلدان النامية 17.7 تعزيز التكنولوجية المستدامة للبلدان النامية 17.9 تعزيز قدرة البلدان النامية على تحقيق أهداف التنمية

الخطوة الرابعة: تحديد الأولويات والإفصاح عنها:

يتم تحديد الموضوعات الجوهرية ذات الأهمية النسبية، من خلال تحديد أولويات الموضوعات التي قام أصحاب المصلحة بطرحها، وترتيبها بناءً على صلتها باستراتيجية الهيئة وأولويات التنمية المستدامة ذات الأهمية النسبية المحددة مسبقًا (الجدول 6-2). وبالتالي، فإن هذه العملية تضمن أن الموضوعات الجوهرية المحددة لعام 2019 تتوافق مع الأهداف الاستراتيجية للهيئة ومع مصالح أصحاب المصلحة.

يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي الذي يربط بين القائمة المختصرة للموضوعات الرئيسية التي اختارها أصحاب المصلحة بأهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية للهيئة وأهدافها اللاحقة.

الجدول 6-3: ربط الموضوعات الرئيسية بأهداف الهيئة ذات الأولوية

الموضوعات ذات الأهمية النسبية القصوى	الأولوية	حدود الموضوعات	أهداف التنمية المستدامة	الغايات
تطوير سوق الكربون الطوعي وآليات التداول لدعم تخفيض الانبعاثات الكربونية واستكمال وضع الأطر الرقابية للسوق	عالي / عالي	داخلي / خارجي	8 و 13	13.1, 13.2, 13.3 8.10
التوسع في الترويج لسوق الكربون محليًا ودوليًا	عالي / عالي	داخلي / خارجي	12 و 13	13.2, 13.3 12.4, 12.5
تعزيز الأدوات المالية المرتبطة بالمناخ والتوسع في إصدارات تلك الأدوات	عالي / عالي	داخلي / خارجي	13	13.2

الشراكات العالمية لأسواق الكربون	متوسط / متوسط	داخلي / خارجي	12و 17	12.4, 12.5 17.3
التوسع في دعم التكنولوجيا المالية لتعزيز الشفافية والكفاءة	عالي / متوسط	خارجي	17	17.8
تعزيز الالتزام بإصدار تقارير ESG وتقارير TCFD والعمل علي تحسين جودة التقارير المجودة	عالي / متوسط	خارجي	12 و 13	12.6, 12.8 13.3
إدارة المخاطر المناخية في القطاع المالي	متوسط / متوسط	خارجي		
الشمول المالي الرقمي	عالي / متوسط		5 و 8	5.a 8.10
الدور القيادي للمرأة في القطاع المالي	عالي / متوسط	داخلي/خارجي	5 و 8	5.5 8.5
الشمول المالي والحماية الاجتماعية	عالي /متوسط	خارجي	8	8.3, 8.10
استقرار الأسواق المالية والشفافية والمساءلة	عالي /متوسط	خارجي	10	10.5
بناء القدرات المؤسسية لدمج الاستدامة	متوسط/ عالي	داخلي/خارجي	13	13.3
رفع مستوى الوعي العام بالتنمية المستدامة	متوسط/ متوسط	داخلي/خارجي	12	12.8

واستخدمت مصفوفة الأولويات أدناه (الشكل 6-1) لتعكس ترتيب الموضوعات ذات الأهمية النسبية "الموضوعات الجوهرية"، كما اختارها أصحاب المصلحة المعنيين؛ حيث تعرض المصفوفة قضايا الاستدامة من خلال التباين بين بعدين: أحدهما هو أهمية القضية بالنسبة للهيئة، والثاني هو أهمية القضية بالنسبة لأصحاب المصلحة فيما يتعلق بفهمهم لاستراتيجية الهيئة ونطاق عملها.

مصفوفة الأولويات:

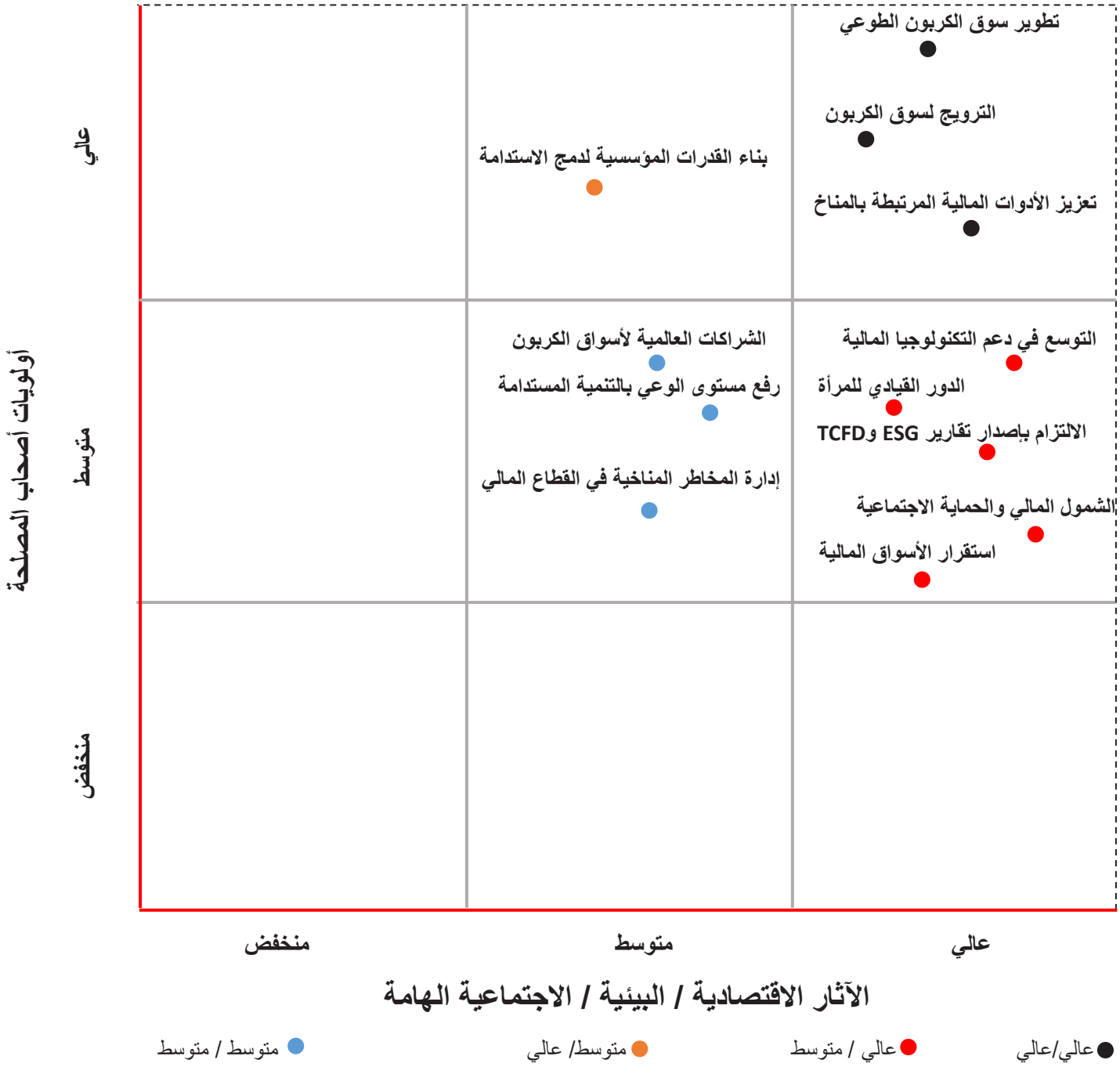

كما هو موضح في مصفوفة الأولويات، فإن الموضوعات الثلاثة الرئيسية هي:

1. **تطوير سوق الكربون الطوعي وآليات التداول لدعم تخفيض الانبعاثات الكربونية واستكمال وضع الأطر الرقابية للسوق**
2. **التوسع في الترويج لسوق الكربون محليًا ودوليًا.**
3. **تعزيز الأدوات المالية المرتبطة بالمناخ والتوسع في إصدارات تلك الأدوات.**

سابعًا: أهم معالم أداء الاستدامة

تطوير سوق الكربون الطوعي واستكمال وضع الأطر الرقابية للسوق

01 التوسع في الترويج لسوق الكربون محليًا ودوليًا

02

03 تعزيز الأدوات المالية المرتبطة بالمناخ

سابعًا: أهم معالم أداء الاستدامة

بناءً على نتائج تحديد الأهمية النسبية والموضوعات الجوهرية التي تم اجراؤها إلى التركيز على ثلاث موضوعات أساسية وهي:

تعزيز الأدوات المالية المرتبطة بالمناخ

تطوير سوق الكربون الطوعي

التوسع في الترويج لسوق الكربون محليًا ودوليًا

ومن هنا بدأت إدارة التنمية المستدامة بالتركيز على هذه المجالات ذات الأهمية، وتمهيد الطريق لتحقيق نتائج ملموسة في هذه المجالات المختارة.

1. تطوير سوق الكربون الطوعي وآليات التداول لدعم تخفيض الانبعاثات الكربونية واستكمال وضع الأطر الرقابية للسوق:

تم الإعلان عن إطلاق أول سوق كربون طوعي إقليمي في مصر خلال مؤتمر قمة المناخ (COP27) في عام 2022. يأتي هذا المشروع في إطار الجهود المستمرة لسد الفجوات في أسواق الكربون العالمية، خاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. السوق يهدف إلى توفير منصة لتداول الشهادات التي تمثل تخفيضات حقيقية في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، ويشكل خطوة استراتيجية نحو تعزيز الاقتصاد الأخضر في مصر ودعمه للمشاركة في المبادرات العالمية للتغير المناخي.

أولًا: تطورات سوق الكربون الطوعي

يُشكل تطوير سوق الكربون الطوعي دعامةً أساسيةً لدعم خفض الانبعاثات الكربونية، عبر تطوير آليات تداول مرنة تربط بين مُقدمي مشاريع الخفض والمستثمرين الراغبين في تحقيق الحياد الكربوني.

وشهد سوق الكربون الطوعي في مصر تقدمًا ملحوظًا خلال عام 2024، حيث تنوعت المشروعات المسجلة ضمن ست قطاعات رئيسية، هي: الزراعة المستدامة، التشجير وإعادة التحريج والإنبات، الغاز الحيوي، الوصول إلى الطاقة، مواقد الطهي، وتصفية المياه.

وقد بلغ عدد مشروعات خفض الانبعاثات الكربونية المسجلة في قاعدة بيانات الهيئة العامة للرقابة المالية 21 مشروعًا، أسفرت عن إصدار أكثر من 145 ألف شهادة خفض انبعاثات كربونية طوعية، ما يشير إلى توسع مستدام في هذا المجال الواعد.

إطلاق أول سوق منظم لتداول شهادات الكربون الطوعية

في خطوة مهمة نحو تفعيل آليات سوق الكربون وتعزيز جهود خفض الانبعاثات، أطلقت الهيئة العامة للرقابة المالية يوم 13 أغسطس 2024 أول سوق منظم لتداول شهادات الكربون الطوعية في مصر. جاء ذلك بحضور ستة وزراء ورئيس البورصة المصرية، وشهد هذا اليوم تنفيذ أول ثلاث صفقات تداول بإجمالي خفض بلغ 4500 طن مكافئ لثاني أكسيد الكربون، وهو ما يمثل مؤشرًا إيجابيًا على استعداد الشركات والمستثمرين للانخراط الجاد في هذا السوق الجديد.

الصفقات الأولى في السوق الطوعي

تنوعت الصفقات التي تم تنفيذها في اليوم الأول لإطلاق السوق، حيث قامت شركة ISIS Food Industries بشراء 500 شهادة كربون من جمعية الزراعة الحيوية المصرية بسعر 1040 جنيهًا مصريًا للشهادة، وتم تنفيذ الصفقة من خلال شركة Belton Securities Trading. كما اشترت شركة دالتكس عدد 1500 شهادة من شركة VNV Advisory بسعر 18 دولارًا أمريكيًا لكل شهادة، وتم تنفيذها عبر نفس شركة التداول. وفي نوفمبر 2024، تم تنفيذ صفقة ثالثة تضمنت بيع 500 شهادة خفض انبعاثات كربونية بسعر 1330 جنيهًا مصريًا للشهادة، صادرة عن أحد مشروعات الجمعية المصرية للزراعة الحيوية لصالح الاتحاد المصري للتأمين، بهدف تعويض الانبعاثات الناتجة عن مؤتمر Sharm Rendezvous.

تدشين منصة إلكترونية لتسجيل المشروعات

واستكمالًا لهذه الجهود، أطلقت الهيئة موقعًا إلكترونيًا مخصصًا لتسجيل مشروعات خفض الانبعاثات الكربونية التي حصلت أو ستحصل على شهادات خفض. يتيح هذا الموقع للمشروعات الراغبة في تداول شهاداتها التسجيل بسهولة في قاعدة البيانات الخاصة بالهيئة، مما يدعم تنظيم السوق ويضمن حوكمته.

وتسعى الهيئة العامة للرقابة المالية إلى توسيع نطاق سوق الكربون الطوعي المصري ليكون جزءًا من السوق الدولي، من خلال تبادل المعرفة والخبرات مع الأطراف المعنية حول العالم، ودمج أفضل الممارسات في إدارة أسواق الكربون. كما تركز الهيئة على جذب المستثمرين الدوليين، وتعزيز كفاءة تدفقات أرصدة الكربون، بما يخدم أهداف التنمية المستدامة والأجندة المناخية العالمية.
شراكات مؤسسية لضمان الشفافية والحوكمة

وفي إطار 32 رق، نسقت الهيئة تعاونًا موسعًا مع عدة جهات حكومية، من بينها البورصة المصرية، وزارة البيئة، وجهاز شئون البيئة. وقد أسفر هذا التعاون عن تأسيس لجنة مختصة للإشراف على السوق، وضمان تطبيق أعلى معايير الحوكمة والشفافية. وتُعد هذه الشراكات خطوة مهمة نحو تعزيز مكانة مصر في المبادرات البيئية الدولية، وترسيخ سمعة السوق الكربوني المصري كمنصة موثوقة وجاذبة على المستوى العالمي.

ثانيًا: القرارات التشريعية

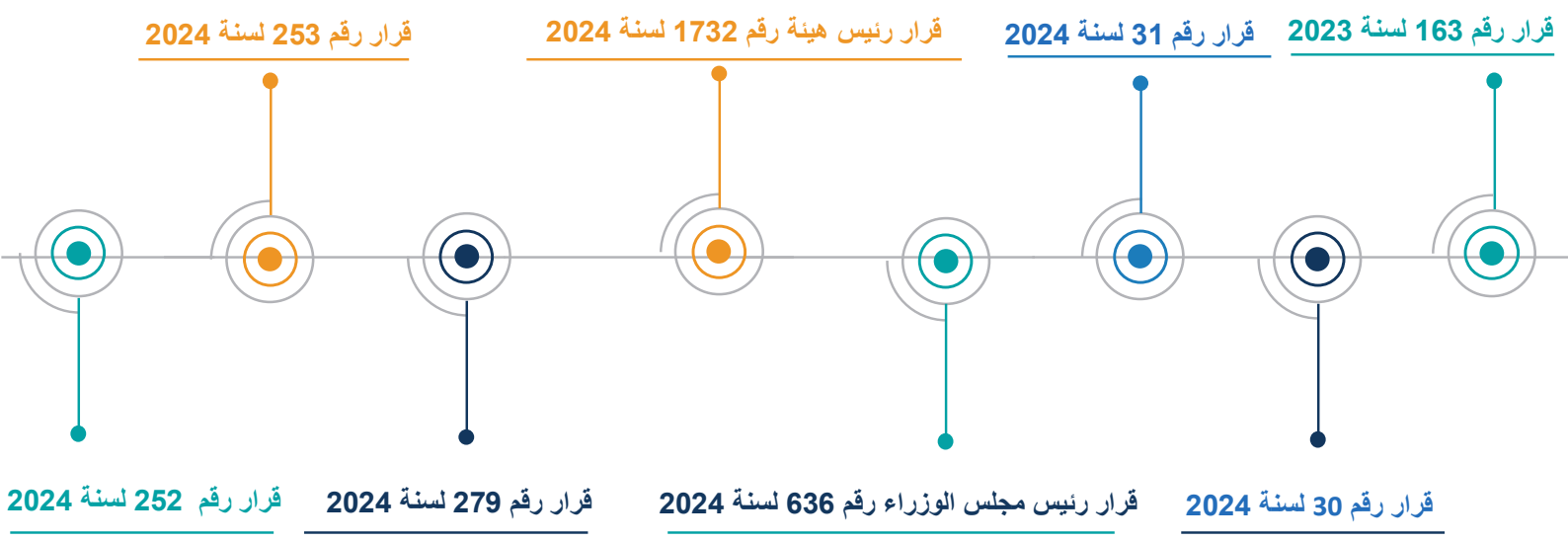

ومنذ إعلان إطلاق أول سوق كربون طوعي إقليمي في مصر، شرعت الهيئة العامة للرقابة المالية في وضع الأطر التنظيمية التي من شأنها ان تنظم حركة سوق الكربون الطوعي المصري، بما في ذلك:

قرار رقم 163 لسنة 2023

رقم القرار وتاريخه:

قرار رقم 163 لسنة 2023 بتاريخ 31 يناير 2024 بشأن معايير قيد جهات التحقيق والمصادقة لمشروعات خفض الانبعاثات الكربونية لدي الهيئة.

تفاصيل القرار:

ينظم القرار إنشاء قائمة للجهات المعتمدة لدي الهيئة التي تقوم بأعمال التحقق والمصادقة على مشروعات خفض الانبعاثات الكربونية في مصر. ويحظر على أي جهة غير مدرجة في هذه القائمة القيام بأعمال التحقق أو المصادقة لإصدار أو تداول شهادات خفض الانبعاثات الكربونية. وتتضمن القائمة معلومات عن الجهات المعتمدة والقطاعات التي تعمل فيها مثل الطاقة، الصناعة، النقل، الزراعة، وغيرها، مع إمكانية إضافة قطاعات جديدة بقرار من رئيس الهيئة.

كما يشترط القرار أن تكون الجهات المصرية الراغبة في القيد كجهات تحقق أو مصادقة حاصلة على شهادات الايزو ذات الصلة المعتمدة دوليًا مثل ISO 14065:2020 أو ISO/IEC 17029، بالإضافة إلى شهادات متخصصة في

قياس الانبعاثات مثل ISO 14064-2 و14064-3. كما يجب أن يتوافر في فريق العمل الكفاءة المهنية المطلوبة، بالإضافة إلى اجتياز الاختبارات التي تحددها الهيئة.

أما في حالة قيد الجهات الأجنبية في القائمة، فيشترط أن تكون تلك الجهات معترف بها دوليًا من خلال اتفاقيات المناخ مثل اتفاقية الأمم المتحدة أو اتفاقية باريس، أو أن تكون معتمدة ضمن السجلات الطوعية الدولية مثل Gold Standard و VCS. كما يجب أن يكون لها سابقة خبرة من ثلاث مشروعات على الأقل مسجلة دوليًا، مع ضرورة أن يضم الفريق المختص خبيرًا مصريًا واحدًا على الأقل.

اما على الجهات الأجنبية الراغبة في تداول شهادات خفض الانبعاثات داخل مصر فيجب عليها إخطار الهيئة بجهات التحقق والمصادقة التي تعاملت معها، لتتأكد الهيئة من استيفاء هذه الجهات للمعايير المطلوبة.

وكما يلزم القرار الجهات بتقديم طلب القيد وفق النموذج المعد من الهيئة، مرفقًا بالمستندات التي تثبت استيفاء الشروط. وللحفاظ على القيد، يتعين استمرار استيفاء الشروط والمعايير المقررة، والالتزام بالتعهدات الموقعة.

ومدة القيد هي سنة واحدة قابلة للتجديد، ويشترط للتجديد استمرار استيفاء المعايير المطلوبة. الرسوم المقررة لفحص طلب القيد هي 10,000 جنيه للمصريين عند القيد لأول مرة و2,000 جنيه عند التجديد، في حين تُحدد الرسوم للأجانب بـ500 دولار عند القيد و100 دولار عند التجديد.

ومنح القرار الهيئة صلاحية اتخاذ إجراءات ضد الجهات المخالفة، مثل التنبيه أو تحديد مهلة لتصحيح الأوضاع، أو الإيقاف المؤقت لمدة لا تتجاوز ستة أشهر، أو شطب القيد نهائيًا، مع عدم إمكانية إعادة القيد إلا بعد مرور سنة.

قرار رقم 30 لسنة 2024

رقم القرار وتاريخه:

قرار رقم 30 لسنة 2024 بتاريخ 31 يناير 2024 بشأن معايير اعتماد سجلات الكربون الطوعية المحلية لدى الهيئة.

تفاصيل القرار:

أوضح القرار عددًا من الاشتراطات اللازمة لاعتماد سجلات الكربون الطوعية المحلية، منها المتطلبات العامة، والمتعلقة بأعمال التحقيق والمصادقة، وشمل القرار أيضاً المتطلبات المتعلقة بأنظمة المعلومات والبنية التكنولوجية.

وفيما يتعلق بالمتطلبات العامة، والتي تتضمن ان يتم تسجيل مشروعات خفض الانبعاثات الكربونية وفقاً للوائح والإجراءات التي تم اعتمادها من الجهة منشأة السجل، ويتيح السجل تتبع تداول ملكية شهادات خفض الانبعاثات

الكربونية بدأ من الإصدار ونقل الملكية ثم الإلغاء لاستخدامها في الغرض النهائي، وذلك بهدف تحقيق الحياد الكربوني.

كما يجب ان يكون لكل مشروع من مشروعات خفض الانبعاثات الكربونية رقم تعريفي موحد خاص به، كذلك ان يكون لكل شهادة رقم تعريفي موحد خاص بها. والتأكد من اتاحة ونشر جميع المعلومات الأساسية والمتعلقة بمشروعات خفض الانبعاثات الكربونية، بما في ذلك التوصيف الكامل للمشروعات والتقارير المتابعة والتقارير الصادرة عن جهات التحقيق المختلفة والمصادقة والبيانات القانونية مع ضمان وجود ما يفيد بعدم جواز تسجيل مشروعات خفض الانبعاثات المسجلة لديها بأي سجلات أخرى. بالإضافة إلى ضرورة إبرام السجل بينه وبين مطور المشروعات الذي يحدد حقوق والتزامات كل الاطراف، وان يسمح السجل بالربط بينه وبين شركات التسوية والمقاصة المرخص لها من الهيئة الكترونيا، كل ذلك بجانب استيفاء كل ما يتعلق بأعمال التحقق والمصادقة والحوكمة ومتطلبات البنية التحتية والتكنولوجية، ويقوم السجل بتقديم كل من الشروط والأحكام وشروط الاستخدام أيضاً.

حدد القرار الحد الأدنى من المعلومات اللازم توافرها في سجلات الكربون الطوعية، حيث تلتزم هذه السجلات بالاحتفاظ ب:

1. **ما يتعلق بوصف المشروع، والكود التعريفي الموحد الخاص به.**
2. **اسم مطور المشروع وجهة التحقيق والمصادقة، والموقع الجغرافي للمشروع الاحداثيات الخاصة به.**
3. **ملخص عوائده العامة والمناخية والمجتمعية والخاصة بالتنوع البيولوجي.**
4. **معلومات عن شهادات خفض الانبعاثات الكربونية ومنها عدد الشهادات المصدرة وتاريخ اصدارها وتسلسل ملكية الشهادات بالسجل والرصيد الحالي لعدد الشهادات القائمة وتاريخها وعدد الشهادات التي تم اعدامها والبيانات الرئيسية عن مالك الشهادة وخاصة اسمه وجنسيته بالإضافة إلى حالة الشهادة سواء مصدرة او معدومة او منتهية الصلاحية.**

الهدف من إصدار القرار:

أصدرت الهيئة هذا القرار في إطار استكمال المتطلبات التنظيمية والتنفيذية لسوق الكربون الطوعي، وأسفر عن اعتماد سجلات كربون طوعية دولية، وهي Verra ، Gold Standard، Global Carbon Council (GCC)، BioCarbon، وPlanVivo، وجميعها تتماشى مع متطلبات مؤسسة ICROA. وعلى الصعيد المحلي، تم اعتماد سجل الجمعية المصرية للزراعة الحيوية (EOL) كأول سجل كربون طوعي مصري.

قرار رقم 31 لسنة 2024

رقم القرار وتاريخه:

قرار رقم 31 لسنة 2024 بتاريخ 31 يناير 2024 بشأن قواعد قيد وشطب شهادات خفض الانبعاثات الكربونية بالبورصات المصرية.

تفاصيل القرار والهدف منه:

صدر قرار الهيئة العامة للرقابة المالية بهدف تنظيم عملية قيد مشروعات خفض الانبعاثات الكربونية وتداول الشهادات المرتبطة بها، بما يضمن الشفافية والكفاءة في السوق، ويعزز من التزام مصر بالاتفاقيات البيئية الدولية وعلى رأسها اتفاق باريس للمناخ.

وإذا كانت الشهادات قد صدرت، يجب تقديم تقارير التحقق والمصادقة ووثيقة تصميم المشروع. أما إذا لم تصدر بعد، فيُكتفى بوثيقة التصميم وتقارير المصادقة أو ما يثبت تسجيل المشروع في سجل كربون طوعي، مع إمكانية طلب مستندات إضافية من قبل الهيئة.

بعد تسجيل المشروع لدى الهيئة، يُشترط تقديم طلب منفصل لقيد الشهادات بالبورصة، يشمل إثبات التسجيل وفتح حساب بشركة تسوية مرخصة، إلى جانب مذكرة المعلومات أو تقرير الإفصاح المعتمد من الهيئة بغرض التداول.

يجب أن يحتوي نموذج القيد على بيانات مهمة مثل: اسم سجل الكربون، الرابط الإلكتروني له، اسم المشروع وكوده، موقعه الجغرافي، اسم المطور، فترة التنفيذ، المنهجية، عدد الشهادات والسعر المبدئي، ورابط المشروع في السجل.

تلتزم البورصة بنشر طلب القيد، على أن تبت لجنة مختصة في الطلب خلال خمسة أيام عمل من استيفاء الشروط. ويتم التداول وفق قواعد معتمدة من الهيئة، مع إخطار الهيئة بأي قرارات خلال ثلاثة أيام عمل.

يمكن للجهة المالكة أو الممولة قيد العقود الآجلة للشهادات المتوقع صدورها لاحقًا، بشرط توفير بيانات مثل عدد الشهادات المتوقع وإثبات الالتزامات التعاقدية والتسليم، ويتم تداولها أيضًا وفق قواعد معتمدة.

حدد القرار حالات الشطب الإجباري مثل حذف المشروع من قاعدة البيانات، أو وجود مخالفات جسيمة في التحقق والمصادقة، أو عدم تنفيذ المشروع. في هذه الحالات، يُلزم المالك أو الممول بشراء الشهادات من المتضررين وفقًا لأعلى سعر بين متوسط آخر 6 أشهر أو أعلى سعر تداول خلال آخر 30 يومًا.

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 636 لسنة 2024

رقم القرار وتاريخه:

قرار دولة رئيس مجلس الوزراء رقم 636 لسنة 2024 بتاريخ 3 مارس 2024 بشأن تعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية وإضافة التفسير المحاسبي المصري رقم 2 لسنة 2024 بشأن المعالجة المحاسبية لشهادات خفض الانبعاثات الكربونية.

تفاصيل القرار:

تم تحديد نطاق المعالجة المحاسبية والإجراءات الواجب اتباعها من قبل الإدارة عند اختيار المعالجة المحاسبية الملائمة، وذلك من خلال فهم شامل لدورة إصدار شهادات خفض الانبعاثات الكربونية، وطبيعة الترتيبات المتعلقة بها، والغرض التجاري من إصدارها أو شرائها. كما يشمل ذلك تصنيف الشهادة المحتفظ بها إما كأصل مالي أو كأصل غير ملموس، بناءً على طبيعة الترتيب والهدف من الحيازة.

وقد وضع التفسير المحاسبي إطارًا ينظم محددات المعالجة المحاسبية وفق أربع حالات رئيسية

1. **حالة إصدار الشهادة لصالح مطور مشروع خفض الانبعاثات الكربونية المالك للمشروع:**

في هذه الحالة، يتم الاعتراف بالشهادة كأصل غير ملموس إذا كانت مخصصة للاستخدام الداخلي، أما إذا كانت مخصصة للبيع، فيتم تصنيفها كأداة مالية قابلة للتداول.

2. **حالة إصدار الشهادة لصالح مطور أو ممول مشروع خفض الانبعاثات الكربونية دون أن يكون مالكًا للمشروع:**

تُعترف الشهادة في هذه الحالة كأداة مالية قابلة للتداول.

3. **حالة شراء شهادات خفض الانبعاثات الكربونية بهدف استخدامها لتحقيق التبادل الكربوني (من خلال استخدامها داخليًا وإلغائها):**

تُعترف هذه الشهادات كأصول غير ملموسة.

4. **حالة شراء شهادات خفض الانبعاثات الكربونية بهدف المتاجرة:**

تُصنّف هذه الشهادات كأدوات مالية قابلة للتداول.

الهدف من إصدار القرار:

يأتي القرار في إطار رؤية الهيئة العامة للرقابة المالية لتهيئة بيئة تنظيمية تدعم خطط الدولة وتُعزز من دور القطاع المالي غير المصرفي في الاقتصاد الوطني. ويساعد القرار الشركات على التبويب المحاسبي السليم لشهادات خفض الانبعاثات الكربونية ضمن قوائمها المالية، ويمثل استكمالًا للإطار التنظيمي لسوق الكربون الطوعي. ويهدف ذلك

إلى تسريع تفعيل هذا السوق دعمًا لجهود الدولة في خفض الانبعاثات وتحقيق الحياد الكربوني، التزامًا بالمعايير الدولية لمواجهة آثار التغير المناخي.

قرار رئيس هيئة رقم (1732) لسنة 2024

رقم القرار وتاريخه:

قرار رئيس هيئة رقم (1732) لسنة 2024 بتاريخ 18 يوليو 2024 بشأن شروط حصول شركات السمسرة في الأوراق المالية على موافقة الهيئة للتعامل على شهادات خفض الانبعاثات الكربونية.

تفاصيل القرار: نص القرار على أن شركات السمسرة في الأوراق المالية التي ترغب في الحصول على موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية للتعامل في شهادات خفض الانبعاثات الكربونية، يجب أن يتوافر لديها رأسمال مصدر ومدفوع لا يقل عن 15 مليون جنيه، وأن تكون حقوق الملكية على الأقل مساوية لرأس المال المدفوع في وقت التقدم بطلب الموافقة.

وكما ألزم القرار هذه الشركات بتوفير بنية تكنولوجية متكاملة، تشمل وسائل تأمين وحماية البيانات، وفقًا للضوابط التي تضعها الهيئة، إلى جانب أنظمة إلكترونية تتيح تداول شهادات خفض الانبعاثات الكربونية وتسويتها. ويتعين على الشركات كذلك تعيين منفذ مسؤول عن عمليات التداول بهذا النوع من الشهادات، بشرط أن يكون قد اجتاز الدورة التدريبية التي تحددها الهيئة في هذا الصدد، ويُسمح للشركات بتقديم تعهد بأن يقوم المنفذ باجتياز الدورة فور تحديد موعدها من الهيئة.

بالإضافة إلى ما سبق، تلتزم الشركات بإمساك دفاتر وحسابات خاصة بعمليات التداول في شهادات خفض الانبعاثات الكربونية، كما يُشترط ألا تكون الشركة قد صدرت ضدها أي تدابير رقابية من الهيئة خلال الستة أشهر السابقة على تقديم الطلب، باستثناء التنبيه.

وتتيح الهيئة للشركات التي تستوفي جميع المتطلبات التقدم بطلب للحصول على الموافقة للتعامل في شهادات الكربون، على أن يُرفق بالطلب المستندات التي تثبت استيفاء الشروط كافة. وتتعهد الهيئة بالبت في الطلب خلال أسبوع من تاريخ تقديمه، وفي حال عدم الرد خلال هذه المدة، يُعد الطلب مرفوضًا ضمنيًا.

الهدف من إصدار القرار:

يأتي القرار استكمالاً لجهود الهيئة العامة للرقابة المالية في تسريع خطوات تفعيل سوق الكربون الطوعي الاقليمي، والذي انتهت الهيئة من إعداد جميع الأطر التنظيمية اللازمة لإطلاقه، بما يتيح تسجيل مشروعات الخفض الطوعية وتداول شهادات خفض الانبعاثات الكربونية. ويُعد هذا السوق خطوة استراتيجية تمنح مصر مكانة ريادية داخل قارة

أفريقيا، وتُشجّع الشركات على الانخراط بشكل فعال في أنشطة خفض الانبعاثات الكربونية، مما يتيح لها تحقيق عوائد مالية، سواء من خلال الامتثال للمعايير والاشتراطات الدولية التي تُمكّنها من التعامل مع الأسواق العالمية، أو عبر قيد وتداول هذه الشهادات لتحقيق مكاسب مباشرة. ويأتي القرار في إطار تنفيذ خطة الهيئة لاستكمال جميع مراحل إطلاق سوق الكربون الطوعي، لا سيما بعد إصدار قواعد التداول والتسوية الخاصة بشهادات الكربون الطوعية، بالتعاون مع البورصة المصرية.

قرار رقم (279) لسنة 2024

رقم القرار وتاريخه:

قرار رقم (279) لسنة 2024 بشأن تعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٥٧ لسنة ٢٠٢٣ بشأن لجنة الإشراف والرقابة على وحدات خفض الانبعاثات الكربونية واختصاصاتها.

تفاصيل القرار والهدف من إصداره:

نص القرار على تشكيل مجموعة استشارية تابعة للجنة الإشراف والرقابة على وحدات خفض الانبعاثات الكربونية، مكوّنة من 13 عضوًا من ذوي الخبرات المحلية والدولية في مجالات خفض الانبعاثات الكربونية، والتنمية المستدامة، والتغيرات المناخية، والطاقة النظيفة. وتقوم اللجنة باختيار الأعضاء بناءً على ترشيح من رئيس اللجنة، لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد.

وتختص هذه المجموعة الاستشارية بدعم اللجنة في تحقيق أهدافها وممارسة اختصاصاتها، من خلال تقديم المشورة الفنية في المجالات ذات الصلة، ودراسة الموضوعات التي يتم تكليفها بها من قبل اللجنة. ويأتي هذا التوجه في سياق جهود الهيئة لاستكمال بناء سوق الكربون الطوعي، وتوسيع نطاقه من المستوى المحلي والإقليمي إلى منصة دولية يُحتذى بها، بما يُسهم في توحيد جهود الهيئة مع المبادرات التي تقودها الاقتصادات المتقدمة لتحقيق الحياد الكربوني، وتعزيز الاستقرار البيئي العالمي.

كما نص القرار على عرض التوصيات الصادرة عن المجموعة الاستشارية على لجنة الإشراف والرقابة لاتخاذ ما تراه مناسبًا بشأنها، ويجوز للجنة أن تُكلّف عضوًا أو أكثر من أعضاء المجموعة بتنفيذ مهام تتعلق بأعمال اللجنة.

قرار رقم 253 لسنة 2024

رقم القرار وتاريخه:

قرار رقم (253) لسنة 2024 بتاريخ 30 أكتوبر 2024 بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 163 لسنة 2023، بشأن معايير قيد جهات التحقق والمصادقة لمشروعات خفض الانبعاثات الكربونية لدي الهيئة.

تفاصيل والهدف من القرار: نص القرار على إدراج شرط إضافي ضمن الشروط المطلوبة لقيد جهات التحقق والمصادقة لدى الهيئة، يتمثل في ضرورة حصول الجهة على شهادة الاعتماد الدولية "الأيزو-ISO-14064 2:2019"، والمتعلقة بقياسات غازات الانبعاثات الكربونية. ويأتي هذا التحديث في إطار حرص الهيئة على تعزيز قدرات وكفاءة جهات التحقق والمصادقة المحلية، بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.

كما حدد القرار، استنادًا إلى المعايير المنصوص عليها بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم 163 لسنة 2023، أن الجهة المتقدمة بطلب القيد يجب أن تكون شخصًا اعتباريًا، وأن تكون حاصلة على شهادة اعتماد ISO-14065:2020 أو ISO/IEC 17029 أو ما يستجد من تحديثات لهما، بالإضافة إلى شهادة ISO-14064:3 التي تُعنى بتوثيق أعمال التحقق والمصادقة لمشروعات خفض الانبعاثات الكربونية.

ويشترط القرار أيضًا استيفاء متطلبات الكفاءة المهنية، من خلال اجتياز العضو المنتدب – أو من يقوم مقامه – أو الفريق المختص بأعمال التحقق، أو المصادقة، للمقابلة الشخصية التي تعقدها لجنة الإشراف والرقابة على وحدات خفض الانبعاثات الكربونية.

وفي سياق متصل، استحدث القرار قائمة جديدة خاصة بالتحقق والمصادقة لأغراض الرصد والمتابعة لقياسات الانبعاثات الكربونية، إلى جانب القائمة الحالية الخاصة بقيد جهات التحقق والمصادقة المعنية بمشروعات خفض الانبعاثات الكربونية وإصدار الشهادات ذات الصلة. ويهدف ذلك إلى رفع كفاءة تلك الجهات وتعزيز جاهزيتها، تمهيدًا لإمكانية اعتمادها مستقبلًا من قِبل الاتحاد الأوروبي للقيام بأعمال التحقق من تقارير آلية تعديل الكربون الحدودي(CBAM) ، وذلك فور إقرار التعامل مع جهات خارج الاتحاد الأوروبي في الربع الثالث من عام 2025.

قرار رقم 252 لسنة 2024

رقم القرار وتاريخه:

قرار رقم (252) لسنة 2024 بتاريخ 30 أكتوبر 2024 بشأن تعديل قرار شأن تعديل قواعد قيد وشطب شهادات خفض الانبعاثات الكربونية بالبورصات المصرية

تفاصيل والهدف من القرار:

نص القرار على تعديل القرار رقم 31 لسنة 2024، بما يتيح تسجيل مشروعات خفض الانبعاثات الكربونية في قاعدة بيانات المشروعات لدى الهيئة قبل إصدار تقارير المصادقة من الجهات المعتمدة، وذلك بشرط أن تقوم الجهة المالكة للمشروع بموافاة الهيئة بنسخة من تقارير جهات المصادقة خلال مدة لا تتجاوز سنة من تاريخ تسجيل المشروع. وفي حال عدم تقديم هذه التقارير خلال المدة المحددة، يُعد التسجيل كأن لم يكن. كما منح القرار الهيئة صلاحية مد هذه المهلة بناءً على مبررات جدية تراها مقبولة.

ويأتي هذا التعديل في إطار حرص الهيئة على تحفيز وتشجيع الشركات على تنفيذ مشروعات خفض الانبعاثات الكربونية، وإصدار شهادات معتمدة تُمكنها من استرداد جزء من استثماراتها الموجهة لتحقيق الخفض، وذلك من خلال تيسير إجراءات التسجيل وتخفيف الأعباء الإدارية. كما يهدف القرار إلى توسيع قاعدة المعروض من مشروعات خفض الانبعاثات، وتعزيز قدرة الهيئة على رصد وتقييم حجم السوق بشكل مستمر، مما يُسهم في تحقيق فاعلية أكبر في تنظيم وتطوير سوق الكربون الطوعي.

ثالثًا: اجتماعات لجنة الاشراف والرقابة على وحدات خفض الانبعاثات الكربونية

تُعد لجنة الإشراف والرقابة على وحدات خفض الانبعاثات الكربونية، وهي اللجنة المنظمة لسوق الكربون الطوعي في مصر إحدى آليات إشراك أصحاب المصلحة، وقد تم تشكيلها بموجب القرار رقم 50 لسنة 2023. وتُعتبر هذه اللجنة منصة تُعرض من خلالها المسودات التشريعية التي تُعدها الهيئة العامة للرقابة المالية، حيث تُناقش هذه المسودات داخل اللجنة، وبعد مناقشة المقترحات، تُرفع التوصيات إلى مجلس إدارة الهيئة لاتخاذ القرار النهائي بشأن اعتمادها، وإصدارها، ومن الجدير بالذكر أنه يتم أيضًا اعتماد جهات المصادقة، والتحقق عن طريق مقابلات مع اللجنة مباشرةً.

اجتماع 29 يناير 2024

وقد ناقشت اللجنة مقترح مجلس إدارة الهيئة بشأن اعتماد سجلات الكربون الطوعية لدي الهيئة، والمقترح الاخر المتعلق بقواعد قيد شهادات خفض الانبعاثات الكربونية بغرض التداول بالسوق الطوعية بالبورصة المصرية، بالإضافة إلى مقابلة شركة TUV NORD Egypt، وشركة COAE للنظر في طلب قيدهما كجهات تحقق ومصادقة مصرية لمشروعات خفض الانبعاثات الكربونية لدي الهيئة.

وقد أسفر اجتماع اللجنة المنعقد بتاريخ 29 يناير 2024 عن عدد من النتائج المهمة، تمثلت في الموافقة بالإجماع على قيد كل من شركة **TUV Nord Cert** كجهة تحقق ومصادقة ضمن قائمة الجهات الأجنبية، وشركة **TUV Nord Egypt** والمركز المصري للزراعة الحيوية (COAE) كجهتين مصريتين للتحقق والمصادقة على مشروعات خفض الانبعاثات الكربونية لدى الهيئة.

اجتماع 6 فبراير 2024

ناقشت اللجنة مقترح مشروع المعالجة المحاسبية لشهادات خفض الانبعاثات الكربونية، والذي قامت الهيئة بإعداده، تمهيدًا لعرضه على اللجنة الدائمة للمعايير المحاسبية.

وكانت أهم مخرجات الاجتماع هي الموافقة على مقترح المعالجة المحاسبية لشهادات خفض الانبعاثات الكربونية، مع الأخذ في الاعتبار التعديلات المقترحة من قبل أعضاء اللجنة، ورفع المقترح إلى اللجنة الدائمة للمعايير المحاسبية للاعتماد.

اجتماع 5 أغسطس 2024

عُقد اجتماع لجنة الإشراف والرقابة على وحدات خفض الانبعاثات الكربونية بتاريخ 5 أغسطس 2024، حيث ناقشت اللجنة عددًا من الموضوعات ذات الصلة بتنظيم سوق الكربون الطوعي في مصر.

وتم استعراض الجهود المقدمة من فريق عمل سجل الكربون الطوعي (EoL) بشأن مشروع المنيا المجمع، والذي يُعد من أوائل المشروعات المتوقع تنفيذ أول صفقة تداول له في السوق، حيث من المقرر تداول عدد 500 شهادة خفض انبعاثات كربونية صادرة عن المشروع في البورصة المصرية. كما ناقشت اللجنة عددًا من مشروعات خفض الانبعاثات الكربونية

المقدمة من قبل إحدى شركات تطوير المشروعات، تمهيدًا لتسجيلها بقاعدة بيانات الهيئة وتهيئتها للتداول في سوق الكربون الطوعي.

وذلك نظرًا لوجود تغيير في عدد الشهادات المتاحة للتداول. كما وافقت اللجنة على إدراج شهادات الكربون الصادرة عن المشروعات التي تم عرضها خلال الاجتماع ضمن منظومة التداول بالبورصة المصرية.

اجتماع 26 أغسطس 2024

استهلت اللجنة الاجتماع بمناقشة عدد من مشروعات خفض الانبعاثات الكربونية التي من المقرر تسجيلها بقاعدة بيانات الهيئة تمهيدًا لتداول شهاداتها بسوق الكربون الطوعي في البورصة المصرية. وقد خلص الاجتماع إلى عدد من النتائج، أهمها طلب تعديل البيانات التي قامت شركة **VNV** بإدخالها على الموقع الإلكتروني المُخصص لهذا الغرض، وذلك نظرًا لعدم دقة بعض المعلومات المُدرجة، على أن يُعاد عرضها على اللجنة في الاجتماع المقبل بعد التعديل. كما وافقت اللجنة على إدراج المشروعات الخاصة بسجل الكربون الطوعي **EoL** ضمن قاعدة مشروعات الهيئة.

اجتماع 17 اكتوبر 2024

عُقد اجتماع لجنة الإشراف والرقابة على وحدات خفض الانبعاثات الكربونية بتاريخ 17 أكتوبر 2024، حيث ناقشت اللجنة عددًا من الموضوعات ذات الصلة بتفعيل سوق الكربون الطوعي في مصر. تم خلال الاجتماع استعراض عدد من مشروعات خفض الانبعاثات الكربونية، المحلية والدولية، والمقرر تسجيلها بقاعدة بيانات الهيئة تمهيدًا لتداول شهاداتها بالبورصة المصرية.

واستقبلت اللجنة فريق عمل وحدة التحقق والمصادقة البيئية بالهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، وفريق عمل وحدة الأداء البيئي التابعة للهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة، للنظر في طلب قيد كل منهما كجهة تحقق ومصادقة معتمدة لدى الهيئة. وناقشت اللجنة كذلك مقترح تعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 163 لسنة 2023، بإضافة معيار ISO 14064-2 ضمن معايير قيد جهات التحقق والمصادقة.

وقد أسفر الاجتماع عن الموافقة بالإجماع على قيد كل من وحدة التحقق والمصادقة البيئية، ووحدة الأداء البيئي، ضمن قائمة جهات التحقق والمصادقة المعتمدة لأغراض الرصد والتحقق من قياسات الانبعاثات الكربونية لدى الهيئة فور استحداثهما. كما تمت الموافقة على قيد المشروعات التي تمت مناقشتها ضمن قاعدة بيانات الهيئة وإتاحتها للتداول بسوق الكربون الطوعي بالبورصة المصرية، إلى جانب اعتماد التعديلات المقترحة على قرار مجلس الإدارة رقم 163 لسنة 2023.

2. التوسع في الترويج لسوق الكربون وممارسات الاستدامة محليًا ودوليًا:

يُعد الترويج لسوق الكربون من الركائز الأساسية لدعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر، ويكتسب هذا الترويج أهمية متزايدة من خلال تنظيم والمشاركة في الأحداث والفعاليات المتخصصة محليًا ودوليًا. إذ تمثل هذه الفعاليات منصة فعّالة للتعريف بآليات السوق، وبناء شبكات تعاون بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، إلى جانب جذب الاستثمارات وتشجيع الابتكار في تقنيات خفض الانبعاثات، ومن خلال التواجد النشط في هذه المحافل، يمكن تعزيز الثقة في سوق الكربون المصري وزيادة فرص التكامل مع الأسواق الإقليمية والعالمية.

أولاً: الأحداث والفعاليات على المستوى الدولي:

الاجتماع والمؤتمر السنوي للجنة الأسواق النامية الناشئة التابعة لمنظمة "الأيسكو"

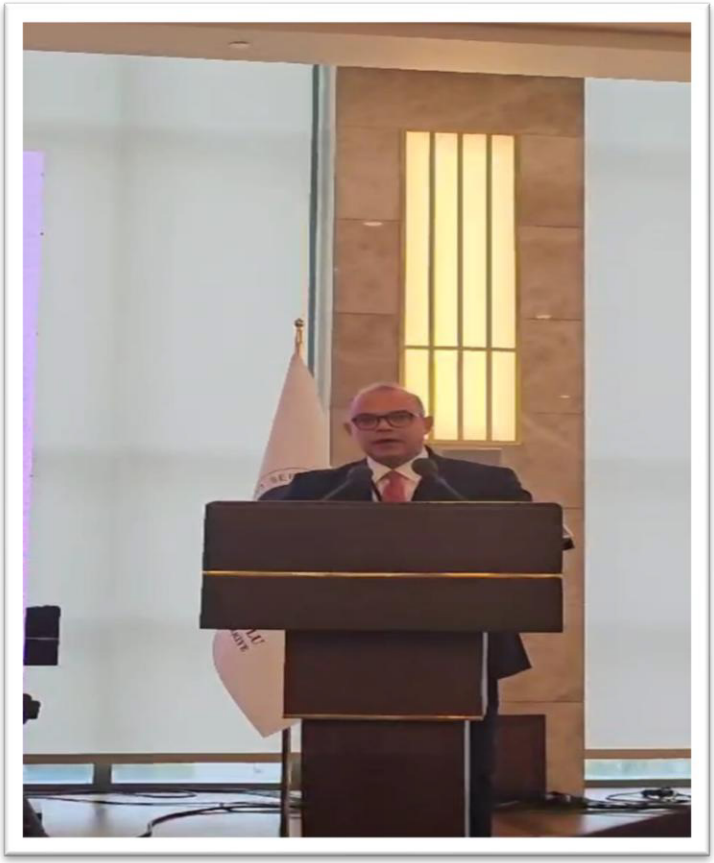

الجهات المنظمة والمشاركة:

1. هيئة أسواق المال التركية
2. المنظمة الدولية للهيئات الرقابية على أسواق المال(IOSCO)
3. الهيئة العامة للرقابة المالية

تفاصيل الحدث:

انطلقت فعاليات الاجتماع والمؤتمر السنوي للجنة الأسواق النامية والناشئة التابعة للمنظمة الدولية للهيئات الرقابية على أسواق المال (IOSCO) في العاصمة التركية أنقرة، ويستمر حتى نهاية الأسبوع، بمشاركة واسعة من ممثلي الجهات

الرقابية من مختلف دول العالم. يشكل هذا الحدث منصة دولية مهمة لتبادل الرؤى والخبرات ومناقشة سبل تطوير أسواق رأس المال وتعزيز دورها في دعم الاقتصادات الوطنية والتعامل مع المتغيرات العالمية.

وألقى الدكتور محمد فريد، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، ونائب رئيس المنظمة الدولية للهيئات الرقابية على أسواق المال، كلمة افتتاحية أعرب فيها عن تقديره لحسن تنظيم المؤتمر من قِبل الجانب التركي. وأوضح أن اللقاءات المصاحبة للمؤتمر ستشمل ندوات وورش عمل ولقاءات ثنائية، تسلط الضوء على أبرز القضايا المتعلقة بتطوير وتنمية الأسواق المالية، مثل الشمول المالي، الثقافة المالية، تنظيم العملات المشفرة، الأصول الرقمية، وإعداد تقارير الاستدامة.

وأكد الدكتور فريد أن التكنولوجيا، وخاصة الرقمنة والتكنولوجيا المالية، تلعب دوراً محورياً في تحقيق الشمول المالي، من خلال تمكين فئات أوسع من المجتمع من الوصول إلى الخدمات المالية غير المصرفية والاستفادة منها، مشيراً إلى أن غياب التكنولوجيا يُعد عائقاً رئيسياً أمام تحقيق هذا الهدف. واستعرض الجهود التي بذلتها هيئة الرقابة المالية في تطوير البيئة التنظيمية لدعم التحول الرقمي، مثل إصدار القوانين والقرارات المتعلقة بتنظيم استخدام التكنولوجيا المالية، ووضع متطلبات التأسيس والترخيص، وتحديد معايير الحماية التكنولوجية، والاعتراف بالهوية والعقود والسجلات الرقمية.

كما تناول رئيس الهيئة التحديات التي تواجه الجهات الرقابية في ظل التوسع السريع في الأسواق وتزايد عدد المشاركين فيها، موضحاً أن الطرق التقليدية في الرقابة لم تعد كافية، ما يستدعي اعتماد أدوات حديثة كالذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات واتخاذ قرارات تنظيمية قائمة على الأدلة. وشدد على أهمية المرونة المؤسسية وتطوير الأطر التنظيمية واستيعاب الابتكارات الجديدة لمواكبة التطورات وضمان تحقيق الشمول المالي واستغلال المدخرات بشكل منتج.

وتطرق الدكتور فريد إلى أهمية الاستدامة في أسواق المال، موضحاً أنها تمثل فرصة للأسواق الناشئة لجذب الاستثمارات، إلى جانب كونها ضرورة في سياق مواجهة التغيرات المناخية. وأكد أن تبني ممارسات الاستدامة يجب أن يشمل الشركات الصغيرة والمتوسطة، وليس فقط الشركات الكبيرة، مشدداً على أهمية التزام جميع الشركات، سواء المُدرجة أو غير المُدرجة، بمعايير الاستدامة والإفصاح البيئي والاجتماعي والحوكمي.

وفي ختام كلمته، أشار إلى أهمية التعاون بين لجنة الأسواق النامية والناشئة والمنظمات الأخرى مثل أمناء السجلات، لتحقيق تكافؤ الفرص، ودعم التزام الشركات بإعداد تقارير الاستدامة، والإفصاح عن الانبعاثات الكربونية. كما أكد على أهمية المعايير الدولية للإفصاح المرتبطة بالاستدامة والمناخ (S1 وS2) التي أطلقها مجلس معايير الاستدامة الدولية (ISSB)، وضرورة دمجها في المعايير المالية الدولية (IFRS) لضمان تطبيقها على الشركات المُدرجة وغير المُدرجة، رغم ما يفرضه ذلك من تحديات تنظيمية نظراً لاختلاف الأطر الحاكمة بين النوعين من الشركات.

الاجتماع السنوي للشراكة المتوسطية لهيئات أسواق المال في إسبانيا

الجهات المنظمة والمشاركة:

1. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
2. المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط(IEMed)
3. منظمة الاتحاد من أجل المتوسط(UFM)
4. الهيئة العامة للرقابة المالية

تفاصيل الحدث:

شاركت الهيئة العامة للرقابة المالية في فعاليات الاجتماع السنوي للشراكة المتوسطية لهيئات أسواق المال، الذي عُقد بمدينة برشلونة في إسبانيا، بحضور واسع من ممثلي الجهات الرقابية من دول شمال وجنوب البحر المتوسط، إلى جانب عدد من المنظمات الإقليمية والدولية. تأتي هذه المشاركة في إطار تعزيز دور الهيئة على الساحة الدولية وتبادل الخبرات بشأن تنظيم ومراقبة الأسواق المالية.

وشارك الدكتور إسلام عزام، نائب رئيس الهيئة، كمتحدث في الجلسة الرئيسية التي حملت عنوان "تبادل الخبرات بشأن الاتجاهات والتحديات في ممارسات حوكمة الشركات"، إلى جانب كل من يوسف بوزنادة، رئيس لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها بالجزائر، وفاسيليكي لازاراكو، رئيس هيئة سوق المال في اليونان. وركزت الجلسة على مناقشة سبل تعزيز جهود تنسيق الرقابة بين أسواق المال في منطقة المتوسط، وتبادل الرؤى حول تحديات تطبيق مبادئ الحوكمة. أكد الدكتور عزام خلال كلمته أن الهيئة تعتبر الحوكمة والإدارة الرشيدة من الركائز الأساسية في استراتيجيتها لتطوير القطاع

المالي غير المصرفي. وأشار إلى أن الحوكمة لا تُعد فقط ضرورة لضمان استقرار السوق، بل هي أيضاً عامل أساسي لتحقيق النمو المستدام للشركات، حيث تسهم في تحسين عملية صنع القرار وتعزيز الشفافية والمسؤولية المؤسسية.

وأضاف أن الهيئة تولي اهتماماً خاصاً ببناء القدرات البشرية وتأهيل الكوادر المهنية العاملة بالقطاع، من خلال الكيانات التابعة لها مثل مركز المديرين المصري، الذي يُعد منصة تدريبية رائدة تقدم برامج متخصصة في مجالات الحوكمة والإدارة الرشيدة. وكما تطرق الحديث إلى تزايد أهمية الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في عملية اتخاذ القرار الاستثماري، خاصة في سياق الأسواق الناشئة، مشيراً إلى أن الشركات والبنوك المدرجة في البورصة المصرية باتت ملزمة بإعداد تقارير دورية عن أدائها في مجالات الحوكمة والاستدامة، بما يتماشى مع المعايير الدولية والاتجاهات العالمية في هذا المجال.

وشملت أجندة الاجتماع أيضاً مناقشة بنود ميثاق الشراكة المؤسسية بين الهيئات الأعضاء، واعتماد منهجية انتخاب رئيس الشراكة ونائبه، بالإضافة إلى الموافقة على انضمام هيئة الخدمات المالية بمالطا بعد استيفاء شروط العضوية. وتطرقت الجلسات إلى المبادرات الرامية إلى تعزيز تنمية الأسواق المحلية، مع التركيز على تحفيز مشاركة المستثمرين وتبادل أفضل الممارسات في إدارة الشركات.

برنامج تدريبي حول "الاتجاهات الحديثة في مجال الاستدامة: البيئة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة (ESG)"

الجهات المنظمة والمشاركة:

1. المركز الإقليمي للتمويل المستدام
2. اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية.

تفاصيل الحدث:

في إطار تفعيل مذكرة التفاهم الموقعة بين المركز الإقليمي للتمويل المستدام واتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، تم تنظيم برنامج تدريبي دولي تناول أحدث الاتجاهات في مجالات الاستدامة، لا سيما المتعلقة بالبيئة، والمسؤولية الاجتماعية، والحوكمة (ESG). وقد هدف البرنامج إلى دعم بناء قدرات العاملين في أسواق المال العربية وتعزيز فهمهم للمفاهيم والممارسات الحديثة المرتبطة بالاستدامة ودورها في تطوير الأسواق المالية المستدامة.

جولة دراسية بباريس

الجهات المنظمة والمشاركة :

1. الوكالة الفرنسية للتنمية
2. الهيئة العامة للرقابة المالية
3. البنك الأهلي المصري
4. بنك مصر
5. بنك القاهرة

تفاصيل الحدث:

في إطار تعزيز جهود التمويل المستدام في مصر، شارك وفد رسمي من عدة جهات مصرية في جولة دراسية إلى العاصمة الفرنسية باريس خلال الفترة من 14 إلى 19 أبريل 2024، ضمن برنامج Finance in Common الذي تنظمه الوكالة الفرنسية للتنمية. ضم الوفد ممثلين عن الهيئة العامة للرقابة المالية، البنك المركزي المصري، البنك الأهلي المصري، بنك مصر، وبنك القاهرة.

وهدفت الزيارة إلى تبادل الخبرات مع المؤسسات المالية الفرنسية، والاطلاع على أفضل الممارسات العالمية في مجال التمويل المستدام، بهدف دعم التحول نحو اقتصاد أخضر، وتعزيز مفاهيم الاستدامة داخل القطاع المالي المصري.

الجهات الفرنسية التي تمت زيارتها وأبرز محاور النقاش:

1. **الوكالة الفرنسية للتنمية(AFD):**
مناقشة دور الوكالة في دعم التمويل المستدام والمبادرات المناخية الداعمة للاقتصاد الأخضر.

2. **معهد التمويل المستدام(IDF):**
استعراض استراتيجيات التمويل المستدام وأدوات الاستثمار المستخدمة داخل السوق الفرنسي.

3. **سلطة الأسواق المالية (AMF):**
مناقشة سياسات تنظيم الأسواق المالية وأهمية الشفافية والحوكمة في تعزيز الثقة الاستثمارية

4. **بنك سوسيتيه جنرال (Société Générale):**
التعرف على سياسات البنك لتمويل المشروعات الخضراء والنهج المؤسسي نحو الاستدامة.

5. **شركة (Natixis Investment Managers) – Mirova:**
التركيز على دمج معايير ESG (البيئة، المجتمع، الحوكمة) في قرارات الاستثمار.

6. **المفوضية العامة للتنمية المستدامة(Commissariat Général au Développement Durable):**
عرض السياسات الفرنسية الوطنية في مجال التنمية المستدامة والتمويل الأخضر.

7. **Expertise France:**
تبادل الرؤى حول دور الحكومات في تعزيز التمويل المستدام ودعم الاقتصاد الأخضر.

8. **Arkea Banque:** مناقشة دور البنوك المتخصصة في تمويل المشاريع الخضراء وتحفيز التنمية المستدامة.

"Exchanges and Climate Action: Financing the Net Zero

الجهات المنظمة والمشاركة:

1. مبادرة البورصات المستدامة(SSE)
2. المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية(IOSCO)
3. المركز الإقليمي للتمويل المستدام

تفاصيل الحدث:

في نوفمبر 2024 شارك المركز الإقليمي للتمويل المستدام في الجلسة الأولى من مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ COP29 بعنوان "البورصات والعمل المناخي: تمويل الانتقال إلى الصفر الصافي"، التي استضافتها مبادرة البورصات المستدامة SSE بالتعاون مع المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية IOSCO. في هذا الحدث، أكد المركز على الدور الحاسم لأسواق الكربون الطوعية في دعم صغار المزارعين وتعزيز الاستدامة البيئية، مشيرًا إلى أهمية دمج هؤلاء المزارعين في أسواق الكربون الطوعية لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة.

المؤتمر الإفريقي الثامن والعشرين لإعادة التأمين لمنظمة التأمين الأفريقية AIO

الجهات المنظمة والمشاركة:

1. منظمة التأمين الأفريقية AIO
2. المركز الإقليمي للتمويل المستدام

تفاصيل الحدث:

في أكتوبر 2024 شارك المركز الإقليمي للتمويل المستدام في فعاليات اليوم الرابع من المؤتمر الإفريقي الثامن والعشرين لإعادة التأمين لمنظمة التأمين الأفريقية AIO ، من خلال الجلسة الثالثة بعنوان "تمكين أفريقيا: التعامل مع سوق الكربون الطوعي والتأمين وآفاق إعادة التأمين". في هذه الجلسة، تم استعراض آليات عمل سوق الكربون الطوعي واستراتيجية الهيئة نحو تنظيم هذا السوق ليصبح أول سوق طوعي منظم ومراقب يتم من خلاله تداول شهادات خفض الانبعاثات الكربونية. كما تم التأكيد على أهمية تشجيع القطاع الخاص على الاندماج في العمل المناخي وخفض الانبعاثات، مع الإشارة إلى دور قطاع التأمين في دعم تداول شهادات الكربون من خلال تخفيف المخاطر ورفع مستوى الثقة والشفافية في عملية التداول، مما يعزز من جذب المزيد من الاستثمارات في العمل المناخي.

Climate Finance Capacity Building -Roundtable Discussion

الجهات المنظمة والمشاركة:

1. المركز الإقليمي للتمويل المستدام
2. مؤسسة FSD Africa
3. مفوضية الاتحاد الإفريقي (AUC)
4. شركة PwC

تفاصيل الحدث:

عُقدت جلسة نقاش مائدة مستديرة بعنوان "بناء القدرات في تمويل المناخ" بهدف تعزيز فهم المشاركين لأطر تمويل المناخ وأفضل الممارسات الدولية في هذا المجال، إلى جانب بحث فرص تنمية القدرات المؤسساتية لدعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر في القارة الإفريقية.

ثانيًا: الأحداث والفعاليات على المستوى المحلي:

تدشين أول سوق منظم للكربون الطوعي

الجهات المنظمة والمشاركة:

1. الهيئة العامة للرقابة المالية
2. البورصة المصرية
3. وزارة البيئة
4. وزارة التنمية المحلية
5. وزارة المالية
6. وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية
7. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.

تفاصيل الحدث:

في 13 أغسطس 2024، قامت الهيئة العامة للرقابة المالية، برئاسة الدكتور محمد فريد، بتدشين أول سوق طوعي منظم ومراقب لتداول الكربون في مصر، وذلك في إطار جهود الدولة لتعزيز العمل المناخي وتحفيز الاستثمارات المستدامة. وقد تم إطلاق هذا السوق بعد استكمال كافة المتطلبات التنظيمية اللازمة، بالتنسيق مع وزارة البيئة، بهدف تسجيل مشروعات خفض الانبعاثات الكربونية الطوعية، وإصدار وتداول شهادات خفض الانبعاثات بين أطراف محلية ودولية. وقد بدأ السوق نشاطه الفعلي بتنفيذ ثلاث عمليات تداول، شملت شراء شركة إيزيس للصناعات الغذائية لعدد 500 شهادة من الجمعية المصرية للزراعة الحيوية (EBDA) بسعر 1040 جنيهًا للشهادة عبر شركة بلتون لتداول الأوراق المالية، وكذلك تنفيذ صفقة شراء من شركة دالتكس لنحو 1500 شهادة من شركة VNV أدفايزوري بسعر

18 دولارًا للشهادة، إضافة إلى صفقة نفذتها شركة سي آي كابيتال لتداول الأوراق المالية لصالح شركة SCB للأسواق البيئية.

برامج تدريبية بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)

الجهات المنظمة والمشاركة:

1. المركز الإقليمي للتمويل المستدام
2. الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ

تفاصيل الحدث:

نظم المركز الإقليمي للتمويل المستدام، بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، عددًا من البرامج التدريبية خلال شهري سبتمبر وديسمبر 2024. استهدفت هذه البرامج بناء وتطوير قدرات الجهات المعنية والراغبة في مزاولة أعمال التحقق والمصادقة على مشروعات خفض الانبعاثات الكربونية في السوق المصري، وذلك بما يتماشى مع الاشتراطات والمعايير التي حددتها الهيئة العامة للرقابة المالية.

مؤتمر net zero 2024

الجهات المنظمة والمشاركة:

1. الهيئة العامة للرقابة المالية
2. جامعة النيل

تفاصيل الحدث: شاركت الهيئة العامة للرقابة المالية في فعاليات مؤتمر Net Zero 2024 الذي استضافته جامعة النيل في ديسمبر 2024، من خلال ندوة متخصصة حملت عنوان "البصمة الكربونية وتمويل المناخ". ركّزت الندوة على الدور المحوري للأسواق المالية في دعم الاستثمارات الخضراء، وتمويل مشروعات التكيف والتخفيف من آثار التغيرات المناخية. واستعرض ممثلو الهيئة تجربة مصر الرائدة في إطلاق أول سوق كربون طوعي منظم، والذي يسهم في تفعيل آليات تسعير الكربون وتعزيز تداول شهادات خفض الانبعاثات بما يتماشى مع المعايير الدولية. وقد أكدت المناقشات أهمية هذا السوق في تحفيز الشركات على تقليل انبعاثاتها الكربونية، بما يعزز من قدرتها التنافسية ويُرسّخ ثقافة الاستدامة في بيئة الأعمال المصرية.

تُجسد الفعاليات المحلية المشار إليها توجه الدولة نحو ترسيخ أسس الاقتصاد الأخضر، وتعزيز العمل المناخي من خلال أدوات مالية مبتكرة كسوق الكربون الطوعي. كما تعكس هذه الجهود التكامل المؤسسي بين الهيئة العامة للرقابة المالية، والمركز الإقليمي للتمويل المستدام والشركاء المحليين في بناء بيئة تنظيمية متطورة تحفز الاستثمارات المستدامة، وتشجع القطاع الخاص، والمشروعات الصغيرة، والمتوسطة، ومتناهية الصغر على الانخراط الفعال في مسارات خفض الانبعاثات، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ندوة عن سوق الكربون الطوعي

الجهات المنظمة والمشاركة:

1. المركز الإقليمي للتمويل المستدام
2. وكالة كلية التجارة بجامعة القاهرة لخدمة المجتمع وتنمية البيئة

تفاصيل الحدث:

عقدت وكالة كلية التجارة بجامعة القاهرة لخدمة المجتمع وتنمية البيئة ندوة حول سوق الكربون الطوعي، بالتعاون مع المركز الإقليمي للتمويل المستدام في ديسمبر 2024. تناولت الندوة أهمية سوق الكربون الطوعي كآلية فعّالة لتحقيق أهداف الاستدامة ومواجهة تحديات التغير المناخي.

وتم استعراض كيفية عمل هذا السوق، الذي يتيح للمنظمات شراء شهادات الكربون لتعويض انبعاثاتها الكربونية. كما تم تسليط الضوء على منهجية تسعير شهادات الكربون استنادًا إلى معايير محددة. وأُعطي شرح مفصل لآليات التداول في السوق، التي تعتمد على مبدأ العرض والطلب، بالإضافة إلى دور الوسطاء والمراجعين في ضمان شفافية العمليات وتحقيق التوازن بين الأطراف المعنية، وتم ايضًا مناقشة القواعد المحاسبية المتعلقة بالتقرير عن التعاملات في سوق الكربون الطوعي، مما يساهم في تعزيز الفهم والالتزام بالمعايير المالية لهذا السوق المتطور.

ندوة تحت عنوان " استكشاف سوق الكربون الطوعي – الإطار التنظيمي والفرص الاستثمارية"

الجهات المنظمة والمشاركة:

1. المركز المصري للتحكيم الاختياري وتسوية المنازعات المالية غير المصرفية
2. المركز الإقليمي للتمويل المستدام

تفاصيل الحدث:

في 27 نوفمبر 2024، نظم المركز المصري للتحكيم الاختياري وتسوية المنازعات المالية غير المصرفية بالتعاون مع المركز الإقليمي للتمويل المستدام التابع للهيئة العامة للرقابة المالية ندوة بعنوان "استكشاف سوق الكربون الطوعي – الإطار التنظيمي والفرص الاستثمارية". تم خلال الندوة مناقشة ماهية سوق الكربون الطوعي والفرص الاستثمارية التي يوفرها، مثل تسهيل الحصول على التمويل والوصول إلى الأسواق العالمية. كما تم تسليط الضوء على أهمية التحكيم كآلية فعالة لتسوية المنازعات التي قد يواجهها هذا السوق المتطور.

"ندوة بعنوان "الرؤية المصرية لأسواق الكربون: ما بعد إطلاق السوق المصري"

الجهات المنظمة والمشاركة:

1. المركز الإقليمي للتمويل المستدام
2. معهد التخطيط القومي

تفاصيل الحدث:

عقد مركز التخطيط والتنمية البيئية بمعهد التخطيط القومي، بالتعاون مع المركز الإقليمي للتمويل المستدام، ندوة بعنوان "الرؤية المصرية لأسواق الكربون: ما بعد إطلاق السوق المصري"، وذلك بهدف استشراف مستقبل سوق الكربون في مصر. تناولت الندوة عددًا من المحاور، أبرزها التحديات الرئيسية التي قد تعيق تحقيق السوق لأهداف اتفاقية باريس للمناخ، إلى جانب استعراض أبرز إنجازات السوق المصري للكربون حتى الآن، ومناقشة الجهود البيئية المبذولة لتعزيز استمراريته وتطويره. كما تم خلال الندوة عرض دراسة أعدها المعهد بعنوان "إطار مقترح لعمل سوق الكربون في مصر"، والتي تضمنت تقديرات أولية لحجم العرض والطلب في السوق المحلي.

ملتقى "التحول الرقمي.. أساس التنمية"

الجهات المنظمة والمشاركة:

1. المركز الإقليمي للتمويل المستدام
2. اتحاد تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

تفاصيل الحدث:

شارك المركز الإقليمي للتمويل المستدام في فعاليات ملتقى "التحول الرقمي.. أساس التنمية"، الذي نظمه اتحاد تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر. شهد الملتقى استعراض آليات تشغيل سوق الكربون الطوعي، إلى جانب عرض استراتيجية الهيئة نحو تنظيم هذا السوق ليكون أول سوق طوعي منظم وخاضع للرقابة لتداول شهادات خفض الانبعاثات الكربونية. وتهدف هذه الخطوة إلى تحفيز القطاع الخاص، والمشروعات الصغيرة، والمتوسطة ومتناهية الصغر، على الانخراط في جهود العمل المناخي وتقليل البصمة الكربونية.

ممارسات أخرى مستدامة:

في إطار تعزيز جهود الاستدامة، تم إعادة تشكيل المجلس الاستشاري للمركز الإقليمي للتمويل المستدام، برئاسة الدكتور محمود محيي الدين. وتتضمن خطة عمل المركز الجديدة الترويج للتمويل المستدام على المستويين المحلي والدولي، بما يشمل تعزيز السوق المحلي. وقد ضم التشكيل الجديد للمجلس نخبة من الأفراد ذوي التأثير العالمي في مجالات التمويل والعمل المناخي، بما يعزز من فاعلية المركز في دعم أجندة التمويل 2030، ويعكس التزامه بتوصيات مؤتمر المناخ (COP27) وتوجهات التحالفات الدولية مثل تحالف جلاسجو المالي من أجل صافي الانبعاثات الصفري (GFANZ).

وفي إطار التزام الهيئة العامة للرقابة المالية بتطبيق ممارسات مستدامة في تشغيل مرافقها، أظهرت البيانات المالية لعامي 2023 و2024 تحسنًا ملحوظًا في كفاءة إدارة الموارد. فقد بلغت تكلفة الطاقة التبريدية حوالي 7.88 مليون جنيه في عام 2023، وانخفضت إلى نحو 6.71 مليون جنيه في عام 2024، مع وجود مبلغ تسوية لم يتم سداده بعد يُقدّر بنحو 1.69 مليون جنيه عن نفس العام.

وفي المقابل، ارتفعت تكلفة الكهرباء من نحو 4.2 مليون جنيه في 2023 إلى 5.68 مليون جنيه في 2024، كما زادت تكلفة المياه من نحو 150 ألف جنيه إلى ما يقارب 198 ألف جنيه خلال نفس الفترة.

وتُعزى هذه الزيادات إلى ارتفاع أسعار الطاقة والمياه بشكل عام، إلى جانب التوسع في حجم عمل الهيئة، مما استلزم استهلاكًا أكبر للطاقة والمياه. وتعكس هذه المؤشرات – رغم الزيادات في بعض البنود – حرص الهيئة على الاستخدام الرشيد للموارد وضبط النفقات، في إطار استراتيجية شاملة لتحقيق الاستدامة المؤسسية ودعم التوجه نحو الاقتصاد الأخضر.

ضمن الممارسات المستدامة الأخرى، تعمل الهيئة على قياس بصمتها الكربونية بانتظام، وتسعى إلى تعويض الانبعاثات من خلال شراء شهادات الكربون، بما يساهم في تحقيق الحياد الكربوني.

إدارة المخلفات:

في إطار حرص الهيئة العامة للرقابة المالية على تعزيز الاستدامة البيئية ضمن أنشطتها التشغيلية، تولي اهتمامًا خاصًا بإدارة المخلفات، فالهيئة متعاقدة مع شركة متخصصة لإدارة المخلفات، تتولى مهام الفصل والتخلص الآمن منها بطرق مستدامة وصديقة للبيئة، بما يضمن تقليل الأثر البيئي وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد.

3. تعزيز الأدوات المالية المرتبطة بالمناخ والتوسع في إصدارات تلك الأدوات.

في خطوة رائدة نحو تعزيز أدوات التمويل المستدام، يُعد اصدار البنك التجاري الدولي (CIB) لسندات شركات – خضراء أول اصدارات سنة 2021 بقيمة 100 مليون دولار أمريكي، وبمدة استحقاق خمس سنوات تنتهي في يوليو 2026. وقد جاء هذا الإصدار بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، ليُعد بمثابة البوابة العملية التي مهدت الطريق أمام التوسع في استخدام الأدوات المالية المرتبطة بالمناخ داخل السوق المصري.

وقد مثّل هذا الإصدار المستقل نقطة انطلاق لإصدارات لاحقة مثل إصدار البنك العربي الأفريقي الدولي لسندات تنمية مستدامة، بالإضافة إلى سلسلة إصدارات لشركة «تسهيل للتمويل» ضمن برنامج سندات تنمية مستدامة موثق بالبورصة، وهو ما يعكس اتساع نطاق تبني أدوات مالية مخصصة للعمل المناخي وتعزيز التمويل الأخضر في مصر.

وفي سياق استمرار التوسع في أدوات التمويل المستدام، تواصل البنك العربي الإفريقي الدولي مع الهيئة العامة للرقابة المالية لإصدار سندات تنمية مستدامة بقيمة تقارب 500 مليون دولار أمريكي، بمشاركة مؤسسات دولية كبرى من بينها مؤسسة التمويل الدولي(IFC)، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD)، والمؤسسة البريطانية للاستثمار الدولي (BII). ومتوقع ان يكون هذا الاصدار الأكبر من نوعه الصادر عن بنك خاص في إفريقيا، وهي سندات غير مقيد –ولكن يمكن قيدها بالبورصة المصرية إذا رغبت الجهة المصدرة في ذلك الشأن واتباع قواعد القيد الخاصة بالسندات الغير حاصلة على تصنيف ائتماني ومدة هذه السندات خمس سنوات، حيث تم فتح باب الاكتتاب بتاريخ 2024/10/07 وتنتهي هذه المدة في 2025/01/06، وفي حالة تغطية الاكتتاب ينتهي الإصدار في يناير 2030.

ويُذكر أن هذا الإصدار يأتي ضمن التحضير لإطلاقه في طلع عام 2025، حيث شرعت الهيئة العامة للرقابة المالية في دراسة المستندات الخاصة بالإصدار في إطار المراجعة والاستعداد للإصدار المتوقع خلال العام ذاته، مما يعكس استمرار الزخم في سوق أدوات الدين المستدام في مصر.

تشمل فئات المشاريع المستهدفة من حصيلة الاكتتاب في سندات التنمية المستدامة ما يلي:

- تمويل مشروعات المناخ الذكية عن طريق إتاحة القروض بالدولار الأمريكي أو الجنيه المصري للمقترضين، حيث يُشكل تمويل مشروعات المناخ الذكية الفرعية المؤهلة والأصول الخضراء المؤهلة نسبة 75% على الأقل من حصيلة الاكتتاب.
- تمويل الأصول الخضراء، على أن تكون نسبة الحصيلة المستخدمة في تمويل الأصول الخضراء المؤهلة 20% على الأكثر من حصيلة الاكتتاب.
- تمويل المشروعات الاجتماعية، حيث يُشكل تمويل المشروعات الاجتماعية الفرعية المؤهلة نسبة 25% على الأقل من حصيلة الاكتتاب.
- إعادة تمويل الأصول الخضراء، ومشروعات المناخ الذكية، والمشروعات الاجتماعية التي سبق أن قام البنك المُصدر بتمويلها خلال فترة لا تتجاوز سنتين قبل توقيع اتفاقية الاكتتاب، على ألا تتجاوز نسبة هذه المشروعات المُعاد تمويلها 30% من الحصيلة.

وأصدرت شركة كابيتال للتوريق ثلاث إصدارات من سندات التوريق المرتبطة بالتنمية المستدامة لصالح شركة تساهيل للتمويل، ضمن البرنامج الرابع لها، بإجمالي قيمة 11.556 مليار جنيه مصري. جاءت تفاصيل الإصدارات كما يلي:

- الإصدار الأول: بقيمة 3.806 مليار جنيه، ومدة الإصدار 36 شهرًا، يمتد من يناير 2024 حتى ديسمبر 2026، وتم قيد السندات بالبورصة المصرية، ويُعد هذا الإصدار معتمدًا من شركة Moody's Investors Service كخبير استشاري للتنمية المستدامة.
- الإصدار الثاني: بقيمة 3.831 مليار جنيه، ومدة الإصدار 32 شهرًا، يمتد من مايو 2024 حتى نوفمبر 2026، وهو أيضًا إصدار مقيد بالبورصة.
- الإصدار الثالث: بقيمة 3.919 مليار جنيه، ومدة الإصدار 31 شهرًا، يمتد من أكتوبر 2024 حتى أبريل 2027، وهو إصدار مقيد كذلك.

فئات المشاريع المستهدفة من حصيلة الاكتتاب: تُوجه حصيلة الاكتتاب في هذه السندات لدعم مشروعات تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (UNSDGs)، وقد حددت شركة تساهيل مجموعة من الأولويات الاجتماعية والتنموية، منها:

1. تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز الأنظمة الغذائية المستدامة، من خلال تمويل مشروعات صغيرة تهدف إلى تحسين إنتاجية صغار المنتجين وتوسيع أعمالهم.
2. توفير قروض ميسرة للأفراد ذوي الدخل المنخفض، لتمكينهم من تطوير أعمالهم والوصول إلى أدوات مالية غير متاحة لهم تقليديًا.
3. الوصول إلى 25 محافظة مصرية، بما يشمل المناطق الريفية والنائية منخفضة الدخل، وهو ما يمثل تغطية لـ93% من المحافظات.
4. تعزيز الشمول المالي للفئات غير المخدومة ماليًا.
5. تمكين المرأة اقتصاديًا، حيث تبلغ نسبة النساء ضمن المحفظة الممولة 50.1%، وذلك من خلال دعم مشروعات مملوكة لنساء أو تستهدف رائدات الأعمال وربات الأسر.
6. دعم الفئات العمرية المهمشة، بما يشمل الشباب (21–25 سنة) وكبار السن (51–65 سنة).
7. تمويل قطاعات متنوعة: 1.7. 39.3% من عقود المحفظة تقع في القطاع الزراعي، بما في ذلك مشروعات شبكات الري وتنقية المياه. 2.7. تمويل 5 مراكز ترجمة وتدريب، و4 عيادات، و120 موردًا طبيًا، مما يُحسن الوصول إلى الخدمات الأساسية للمجتمعات المهمشة.

الأهداف الاجتماعية للمشروعات:

- تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية للأسر منخفضة الدخل.
- المساهمة في نمو الاقتصادات المحلية في المناطق الريفية والنائية.
- خلق فرص عمل مستدامة وتعزيز التمكين الاقتصادي، خاصة للنساء.
- الحد من الفوارق الاجتماعية، ودعم الفئات الضعيفة من الشباب وكبار السن.

ثامنًا: الشراكات التي تمت خلال العام

ثامنًا: الشراكات التي تمت خلال العام:

في 9 يوليو 2024، أبرمت الهيئة العامة للرقابة المالية شراكة مع الوكالة الفرنسية للتنمية ، بهدف تعزيز جهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) في مصر من خلال القطاع المالي غير المصرفي. وتأتي هذه الشراكة ضمن إطار مشروع التمويل المشترك "Finance In Common"، الذي تدعمه الوكالة، حيث تسعى من خلاله إلى دعم الهيئة في تصميم وتنفيذ إطار متكامل للتمويل المستدام المرتبط بالمناخ، بما يعزز قدرة السوق المصري على المساهمة الفعالة في مواجهة التحديات البيئية وتحقيق التنمية المستدامة.

AFD
AGENCE FRANÇAISE DE DÉVELOPPEMENT

شركاء الهيئة:

OICV-IOSCO
WORLD BANK GROUP
MPRS
OECD
NGFS
Central Banks and Supervisors Network for Greening the Financial System
United Nations Global Compact
إتحاد هيئات الأوراق المالية العربية
Union of Arab Securities Authorities
الاتحاد العام العربي للتأمين
هيئة عربية دولية
INT'L ARAB FED
GENERAL ARAB INSURANCE FEDERATION
FC4S
FINANCE UNEP INITIATIVE
IAIS
SUSTAINABLE INSURANCE FORUM

تاسعًا: مبادرة المبادئ العالمية للتقارير GRI

تاسعًا: مبادرة المبادئ العالمية لإعداد التقارير GRI

بيان الاستخدام	قدمت الهيئة العامة للرقابة المالية تقريرا وفقًا لمعايير المبادرة العالمية للتقارير للفترة من 1 يناير إلي 31 ديسمبر 2024
استخدمت المبادرة العالمية للتقارير 1	معايير المبادرة العالمية للتقارير 1: الأساسيات لعام 2021
معيار (معايير) قطاع المبادرة العالمية للتقارير القابل للتطبيق	لا يمكن تطبيقه

معيار المبادرة العالمية للتقارير	الإفصاح	الموقع	التغاضي عن الإفصاح			التوافق مع أهداف التنمية المستدامة
			متطلب تم حذفه	السبب	الايضاح	
معايير المبادرة العالمية للتقارير (GRI 2): الإفصاحات العامة لعام 2021						
	المؤسسة وممارسات التقرير					
معايير المبادرة العالمية للتقارير (GRI 2): الإفصاحات العامة لعام 2021	2-1 تفاصيل تنظيمية	حول هذا التقرير الهيئة العامة للرقابة المالية في سطور – صفحة 11				
	2-2 كيانات متضمنة في تقرير الاستدامة	الهيئة العامة للرقابة المالية				
	2-3 الفترة المشمولة بالتقرير، والوتيرة، ونقطة الاتصال	حول هذا التقرير				
	2-4إعادة صياغة المعلومات	حول هذا التقرير				
	2-5 التحقق الخارجي			تم عمل التقرير داخليا		
	النشاطات والموظفين					
	2-6 النشاطات وسلسلة القيمة وعلاقات العمل الأخرى	الهيئة العامة للرقابة المالية في سطور – صفحة 11				
	2-7 الموظفين	هيكل العاملين بالهيئة - صفحة 15				

8-2 العاملين غير المعينين	هيكل العاملين بالهيئة - صفحة 15		
الحوكمة			
9-2 هيكل الحوكمة	الحوكمة – صفحة 20		تتوافق مع الهدف 16.5
10-2 عملية الترشح واختيار السلطة الأعلى للهيئة	يتم اختيار رئيس مجلس إدارة الهيئة ونوابه ومساعديه من مجلس النواب		
11-2 رئيس السلطة الأعلى بالمؤسسة	رئاسة الهيئة		
12-2 مهام أعلي سلطة الهيئة	مهام مجلس إدارة الهيئة		
13-2 تفويض المسؤولية عن إدارة الأثر			
14-2 دور أعلى هيئة حوكمة في إعداد تقارير الاستدامة	منهجنا نحو الاستدامة – صفحة 45		
15-2 تضارب المصالح			
16-2 التواصل بشأن المخاوف الحرجة	تتبني إدارة الهيئة سياسة الباب المفتوح حيث يمكن لأي موظف مقابلة السادة رؤساء الهيئة لعرض التخوفات والتحديات الموجودة وحدة البناء المجتمعي – صفحة 14		
17-2 المعارفُ الجماعيةُ لأعلى جهاز حوكمة	مهام مجلس إدارة الهيئة – صفحة 22 اللجان الاستشارية – صفحة 27		

2-18 تقييم أداء أعلى جهاز حوكمة	الامتثال والافصاح الدستوري – صفحة 29			
2-19 سياسات المكافآت	مزايا العاملين – صفحة 14			يتوافق مع الهدف 8.5 والهدف 10.3
2-20عملية تحديد المكافآت	مزايا العاملين – صفحة 14			يتوافق مع الهدف 16.7
2-21 نسبة إجمالي التعويض السنوي		معلومات داخلية لا يمكن الإفصاح عنها		
الاستراتيجية والسياسات والممارسات				
2-22 بيان بشأن استراتيجية التنمية المستدامة	منهجنا نحو الاستدامة – صفحة 45			يتوافق مع الهدف 16.3
2-23 الالتزامات السياسية	منهجنا نحو الاستدامة – صفحة 45			
2-24 ترسيخ الالتزامات السياسية	منهجنا نحو الاستدامة – صفحة 45			
2-25العمليات المتّبعة لمعالجة الآثار السلبية	تتبني إدارة الهيئة سياسة الباب المفتوح حيث يمكن لأي موظف مقابلة السادة رؤساء الهيئة لعرض التخوفات والتحديات الموجودة وحدة البناء المجتمعي – صفحة 14			
2-26 الآليات الخاصة بطلب المشورة وإثارة المخاوف	تتبني إدارة الهيئة سياسة الباب المفتوح حيث يمكن لأي موظف مقابلة السادة رؤساء الهيئة لعرض التخوفات والتحديات الموجودة، كما			يتوافق مع الهدف 16.3

		توجد بالهيئة إدارة متخصصة لإدارة المخاطر وحدة البناء المجتمعي – صفحة 14		
	2-27 الامتثال للقوانين واللوائح	تعتبر الهيئة العامة للرقابة المالية جهة رقابية ومن صميم عملها العمل علي تطبيق اللوائح والقوانين خارجيا علي السوق وداخليا عن طريق إدارة الموارد البشرية		
	2-28 الجمعيات والعضويات	الشراكات التي تمت خلال العام / شركاء الهيئة		
		إشراك أصحاب المصلحة		
	2-29 النهج المتّبع في إشراك أصحاب المصلحة	إشراك أصحاب المصلحة – صفحة 55		يتوافق مع الهدف 8.8
	2-30 اتفاقيات المفاوضة الجماعية		لا يمكن تطبيقها	
		الموضوعات الجوهرية		
المبادرة العالمية للتقارير 3: المواضيع الجوهرية لعام 2024	3-1 العملية المتّبعة لتحديد الموضوعات الجوهرية	تقييم وتحديد الأولويات (المحاور ذات الأهمية الجوهرية) – صفحة 59		
	3-2 قائمة الموضوعات الجوهرية	تقييم وتحديد الأولويات (المحاور ذات الأهمية الجوهرية) – صفحة 59		
تطوير سوق الكربون الطوعي وآليات التداول لدعم تخفيض الانبعاثات الكربونية واستكمال وضع الأطر الرقابية للسوق				

المبادرة العالمية للتقارير 3: المواضيع الجوهرية لعام 2021	3-3 إدارة الموضوع الجوهري	أهم معالم الاستدامة / تطوير سوق الكربون الطوعي وآليات التداول لدعم تخفيض الانبعاثات الكربونية واستكمال وضع الأطر الرقابية للسوق – صفحة 63		
التوسع في الترويج لسوق الكربون محليًا ودوليًا				
المبادرة العالمية للتقارير 3: المواضيع الجوهرية لعام 2021	3-3 إدارة الموضوع الجوهري	أهم معالم الاستدامة / التوسع في الترويج لسوق الكربون محليًا ودوليًا – صفحة 76		
تعزيز الأدوات المالية المرتبطة بالمناخ والتوسع في إصدارات تلك الأدوات				
المبادرة العالمية للتقارير 3: المواضيع الجوهرية لعام 2021	3-3 إدارة الموضوع الجوهري	أهم معالم الاستدامة / تعزيز الأدوات المالية المرتبطة بالمناخ والتوسع في إصدارات تلك الأدوات – صفحة 76		
ممارسات أخرى مستدامة				
المبادرة العالمية للتقارير 3: المواضيع الجوهرية لعام 2021	3-3 إدارة الموضوع الجوهري	أهم معالم الاستدامة / ممارسات أخري مستدامة – صفحة 90		
المبادرة العالمية للتقارير 302: 2016 الطاقة	302-1 استهلاك الطاقة داخل المنظمة	ممارسات أخري مستدامة / استهلاك الطاقة – صفحة 90		يتوافق مع الأهداف 7.2 و7.3 و 8.4 و 12.2 و13.1
	302-4 تخفيضات في استهلاك الطاقة	ممارسات أخري مستدامة / استهلاك		يتوافق مع الأهداف 7.2 و7.3 و 8.4 و 12.2 و13.1

		الطاقة – صفحة 90		
المبادرة العالمية للتقارير303 : 2018 المياه والمياه العادمة	303-5 استهلاك المياه	ممارسات أخري مستدامة / استهلاك الطاقة – صفحة 90		يتوافق مع الهدفين 6.3 و 6.4
المبادرة العالمية للتقارير 305: الانبعاثات	305-1 الانبعاثات المباشرة لغازات الدفيئة (النطاق 1)	تقرير البصمة الكربونية – صفحة 102		
	305-1 الانبعاثات المباشرة لغازات الدفيئة (النطاق 2)	تقرير البصمة الكربونية – صفحة 102		
المبادرة العالمية للتقارير306 : 2020 المياه والمياه العادمة	306-2 إدارة التأثيرات المرتبطة بالنفايات	ممارسات أخري مستدامة / إدارة المخلفات – صفحة 90		

تقرير البصمة الكربونية
للهيئة العامة للرقابة المالية

فترة التقرير

1 يناير 2024 | 31 ديسمبر 2024

قائمة الإختصارات

FAR	هيئة الرقابة المالية
CDP	مشروع الإفصاح عن الكربون
CFP	البصمة الكربونية
N_2O	غاز أكسيد النيتروز
CH_4	غاز الميثان
HFCs	مركبات الكربون الهيدروفلورية
CO_2	ثاني أكسيد الكربون
CO_2e	مكافئ ثاني أكسيد الكربون
EF	معامل الإنبعاث
EPD	إعلان المنتج البيئي
EPA	وكالة حماية البيئة
EGYPT ERA	الهيئة المصرية لتنظيم مرافق الكهرباء و حماية المستهلك
GHG	الغازات الدفيئة
GWP	قدرة الاحتباس الحراري العالمي
IPCC	الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيير المناخ
ISO	المنظمة الدولية للمعايير
KWh	كيلو واط للساعة
MW	ميجا واط
KG	كيلو جرام
M^2	متر مربع
WRI	معهد الموارد العالمية
Ton.Km	طن. كجم
HVAC	التدفئة، والتهوية وتكييف الهواء
NA	لا ينطبق

المصطلحات والتعريفات

Baseline year (سنة الأساس)	سنة تاريخية تستخدم لمقارنة الانبعاثات للسنوات التالية.
Carbon footprint (البصمة الكربونية)	كمية الغازات الدفيئة GHG معبراً عنها بمكافيء ثاني اكسيد الكربون CO_2e، المنبعثة في الغلاف الجوي من قبل فرد أو منظمة أو عملية أو منتج أو حدث من داخل حدود محددة في غطاء زمني معين.
CO_2 Sequestration (عزل ثاني أكسيد الكربون)	إلتقاط الكربون و تخزينه في شكل آمن و الذي كان من الممكن أن ينبعث أو يبقى بالغلاف الجوي.
CO_2e مكافئ ثاني أكسيد الكربون	توحيد جميع الغازات الدفيئة لتعكس إمكانية الإحتباس الحراري العالمي بالنسبة لثاني أكسيد الكربون.
Emission Factors (عوامل الانبعاث)	قيم محددة تستخدم لتحويل بيانات النشاط إلى قيم إنبعاثات للغازات الدفيئة.
Direct Emissions (الإنبعاثات المباشرة)	إنبعاثات الغازات الدفيئة من المنشآت / المصادر التي تمتلكها أو تتحكم فيها الشركة المبلغة مثل المولدات و المراوح و أساطيل المركبات.
Indirect Emissions (الإنبعاثات الغير مباشرة)	إنبعاثات الغازات الدفيئة من المنشآت / المصادر التي لا تمتلكها أو تتحكم فيها الشركة المبلغة ، و لكن أنشطة الشركة المبلغة مسؤولة عنها مثل الكهرباء.
Scope 1 (النطاق الأول)	الإنبعاثات من المصادر التي تمتلكها أو تتحكم فيها الشركة المبلغة (أي أنشطة مملوكة أو خاضعة لسيطرتها تطلق انبعاثات مباشرة في الغلاف الجوي).
Scope 2 (النطاق الثاني)	الإنبعاثات المرتبطة بإستهلاك الكهرباء أو الحرارة أو البخار المشترى من مصادر لا تمتلكها أو تتحكم فيها الشركة المبلغة.
Scope 3 (النطاق الثالث)	الإنبعاثات الناتجة عن أنشطة آخرى ، و هذا يشمل وقود النقل المستهلك في رحلات العمل الجوية ، و المركبات المملوكة للموظفين للتنقل من و إلى العمل ، و الإنبعاثات الناتجة عن شحنات البريد السريع، و الإنبعاثات الناتجة عن التخلص من النفايات ...

مرفق رقم 1 تقرير البصمة الكربونية للهيئة العامة للرقابة المالية

المنهجية الشاملة وتنظيم التقرير

1.2 تعتمد حسابات الانبعاثات التي تجريها الهيئة العامة للرقابة المالية على المنهجية التالية:

يغطي تقرير البصمة الكربونية هذا النطاق 1 (الانبعاثات المباشرة من احتراق الوقود والمبردات) والنطاق 2 (الانبعاثات غير المباشرة من الكهرباء المشتراة)، وذلك وفقًا لبروتوكول غازات الاحتباس الحراري والمعيار ISO 14064-1:2018. لا تُدرج انبعاثات النطاق 3 (مثل تنقلات الموظفين، والتخلص من النفايات، وأنشطة سلسلة التوريد) في هذا التقدير الكمي نظرًا للقيود الحالية على توافر البيانات وحدود النظام. ومع ذلك، تعتزم هيئة تنظيم الطاقة دراسة إدراج انبعاثات النطاق 3 في دورات إعداد التقارير المستقبلية مع تحسن قدرات جمع البيانات.

2-2 حدود التقرير

يركز هذا التقرير على الحدود التنظيمية التي تحدد الأنشطة والعمليات التجارية المشمولة لأغراض محاسبة وإبلاغ انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (GHG). تضم الهيئة العامة للرقابة المالية حوالي 950 موظفاً، كما تستقبل ما يقرب من 46000 زائر سنوياً. وقد تم أخذ هذه الأرقام في الاعتبار عند تقرير الانبعاثات الناتجة عن تنقل الموظفين والأنشطة المرتبطة بالزوار.

تعتمد الهيئة العامة للرقابة المالية في اعداد بصمتها الكربونية على **نهج التحكم التشغيلي لتحديد الحدود التنظيمية. ويشمل هذا النطاق مبنيين إداريين في القرية الذكية: B136 وB137، بالإضافة إلى منشأة إضافية بشارع طلعت حرب.**

تغطي **فترة التقرير من 1 يناير 2024 إلى 31 ديسمبر 2024 والتي تعتبر سنة الأساس.**

وقد بدأت عملية إعداد التقارير عن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، شاملةً المنشآت في البداية. ونظرًا لديناميكية هذه العملية، ستستمر سنة الأساس في التطور مع دمج المزيد من المنشآت في نظام إعداد التقارير. وسيستمر هذا التطور حتى يتم إدراج جميع المنشآت، وعندها ستصبح سنة الأساس الثابتة والدائمة.

3-2 حساب مكافئ ثاني أكسيد الكربون (CO2e):

يتناول هذا التقرير أربعة من الغازات السبعة الرئيسية المسببة للاحتباس الحراري:

غاز ثاني أكسيد الكربون (CO_2)	☑ تشمل حدود المنشأة	☐ لا تشمل حدود المنشأة
غاز الميثان (CH_4)	☑ تشمل حدود المنشأة	☐ لا تشمل حدود المنشأة
غاز أكسيد النيتروز(N_2O)	☑ تشمل حدود المنشأة	☐ لا تشمل حدود المنشأة
مركبات الهيدروفلوروكربون ($HFCs$)	☑ تشمل حدود المنشأة	☐ لا تشمل حدود المنشأة
مركبات الكربون المشبعة بالفلور ($PFCs$)	☐ تشمل حدود المنشأة	☑ لا تشمل حدود المنشأة
غاز ثلاثي فلوريد النيتروجين (NF_3)	☐ تشمل حدود المنشأة	☑ لا تشمل حدود المنشأة
غاز سادس فلوريد الكبريت (SF_6)	☐ تشمل حدود المنشأة	☑ لا تشمل حدود المنشأة

لجعل هذه الانبعاثات أكثر وضوحًا، تحول إجماليها أيضًا إلى مكافئات ملموسة، مثل كمية البنزين المستهلكة، أو كمية الغاز الطبيعي اللازمة لإنتاج طاقة مكافئة. تساعد هذه المقارنات على توضيح الأثر البيئي بعبارات واضحة، لا سيما وأن طنًا متريًا واحدًا من مكافئ ثاني أكسيد الكربون يصعب على معظم الأفراد تصوره.

تعكس هذه الوحدة المعيارية الأثر المناخي الإجمالي لغازات الدفيئة الرئيسية الأربعة المنبعثة من عمليات هيئة تنظيم الطاقة المتجددة: ثاني أكسيد الكربون (CO_2)، والميثان (CH_4)، وأكسيد النيتروز (N_2O)، ومركبات الهيدروفلوروكربون (HFCs). يُحوَّل كل غاز إلى ما يعادله من ثاني أكسيد الكربون بناءً على إمكانية الاحتباس الحراري العالمي (GWP) على مدى 100 عام، وفقًا لتعريف الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC). يضمن هذا النهج الاتساق مع معايير محاسبة الكربون المعترف بها دوليًا، ويتيح إجراء مقارنات فعّالة مع المؤسسات والقطاعات الأخرى.

4.2 المنهجيات ومعايير إعداد التقارير وجمع البيانات وتحليلها

البروتوكولات والمعايير

يُجرى تقييم البصمة الكربونية بناءً على العديد من المعايير والبروتوكولات والمبادئ التوجيهية الدولية واسعة النطاق، والتي طُوّرت خصيصًا للمحاسبة والإبلاغ، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر مواصفة ISO 14064-1:2018 مع إرشادات على مستوى المرافق لقياس انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وإزالتها والإبلاغ عنها، وإرشادات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) لعام 2006 بشأن جرد غازات الاحتباس الحراري مع تحسينات عام 2019.

إرشادات بروتوكول غازات الاحتباس الحراري: إرشادات لتحديد مصادر الانبعاثات وغازات الاحتباس الحراري التي ينبغي قياسها والإبلاغ عنها. كما تتضمن تحديد حدود المساءلة عن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، بناءً على الحدود الجغرافية والتنظيمية والتشغيلية.

معيار المحاسبة والإبلاغ للشركات: يُقدم إرشادات للشركات لإعداد انبعاثات غازات الاحتباس الحراري على مستوى الشركة.

ISO 14064-1:2018: مواصفة مع إرشادات على مستوى المؤسسة لقياس انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وإزالتها والإبلاغ عنها.

الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) لعام 2006: إرشادات لقوائم جرد غازات الاحتباس الحراري (مع تحسينات لعام 2019).

ISO 14064

GREENHOUSE GAS PROTOCOL

ipcc

معاملات الانبعاث:

تُمثل معاملات الانبعاث (EF) كمية غازات الدفيئة المُطلقة في الغلاف الجوي نتيجةً لنشاط مُعين. ويُعبَّر عن عامل الانبعاث عادةً بانبعاثات مكافئ ثاني أكسيد الكربون (CO_2e) الناتجة عن وحدة وزن أو حجم أو مسافة أو مدة النشاط، على سبيل المثال: مكافئ ثاني أكسيد الكربون/لتر من الوقود المُستهلك، أو مكافئ ثاني أكسيد الكربون/كم، أو مكافئ ثاني أكسيد الكربون/كيلوواط ساعة من الكهرباء المُشتراة، إلخ. تم تحديد عوامل الانبعاث بناءً على اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC).

معاملات الانبعاث الخاصة بكل بلد: حُسب عامل الانبعاث خصيصًا لمصر بناءً على عامل الانبعاث الخاص بكل بلد. ويُشتق عامل الانبعاث الخاص بمصر بناءً على التقارير الشهرية الصادرة عن جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك (Egypt ERA) للبيانات الكهربائية للشبكة، بينما يستند عامل الانبعاث 10 إلى مزيج الوقود الفعلي في مصر وكمية الوقود المُولّدة. أما بالنسبة للدول الأخرى، فقد تم استرجاع عوامل انبعاث الكهرباء من قاعدة بيانات المؤسسات المالية الدولية (IFI).

تم تطبيق المعايير التالية لضمان الدقة والشفافية والتناسق في البيانات:

معايير تحديد كمية غازات الاحتباس الحراري وإعداد التقارير عنها:

- **الأهمية:** اختيار مصادر الانبعاثات على أساس الأهمية المادية والتشغيلية.
- **الاكتمال:** إدراج جميع مصادر غازات الاحتباس الحراري المادية ضمن الحدود المحددة.
- **الاتساق:** تطبيق أساليب موحدة لضمان إمكانية المقارنة في التقارير المستقبلية.
- **الشفافية:** توثيق مصادر البيانات والافتراضات وعوامل الانبعاث.
- **الدقة:** استخدام بيانات موثوقة لتقليل عدم اليقين حيثما أمكن.
- **المحافظة:** كانت التقديرات مبنية على افتراضات محافظة عندما كانت البيانات غير متاحة.

وتعمل هذه المعايير، إلى جانب عوامل الانبعاث المحدثة وإجراءات جمع البيانات المحسنة، على تعزيز سلامة تحليل البصمة الكربونية وضمان التوافق مع المعايير الدولية.

تم تصنيف مصادر غازات الاحتباس الحراري (GHG) والإبلاغ عنها وفقًا لفئات النطاق 1 (المباشرة) والنطاق 2 (غير المباشرة) كما هو محدد في بروتوكول غازات الاحتباس الحراري وبما يتماشى مع إرشادات ISO 14064-1 لضمان الاتساق والشفافية في تحديد كمية غازات الاحتباس الحراري.

في إعداد هذا التقرير، اعتمدت الهيئة العامة للرقابة المالية (FRA) منهجيات مُحسّنة، وحسّنت ممارسات جمع البيانات وتحليلها، لتعزيز دقة وموثوقية الانبعاثات المُبلّغ عنها. وقد حُسبت الانبعاثات باستخدام أحدث العوامل، بما يتماشى مع المعايير والبروتوكولات المُعترف بها دوليًا.

5.2 التحسينات المنهجية في إعداد التقرير

تضمّنت التحسينات المنهجية في هذا التقرير عدة جوانب، من أبرزها تعديل معاملات الانبعاث بما يعكس الظروف المحلية بدقة أكبر، بالإضافة إلى تحسين إجراءات التحقق من البيانات، وتعزيز تصنيف مصادر الانبعاثات بما يتوافق مع طبيعة الأنشطة التشغيلية للهيئة العامة للرقابة المالية.(FRA)

وفي الحالات التي كانت فيها البيانات محدودة أو غير متوفرة، تم استخدام طرق التقدير القياسية المعتمدة وفقًا لأفضل الممارسات الدولية في إعداد تقارير غازات الاحتباس الحراري. تضمن هذه التحديثات أن تعكس البصمة الكربونية المبلغ عنها الواقع الفعلي للأنشطة التشغيلية المعتمدة على نهج التحكم التشغيلي، وتُشكّل أساسًا متينًا لإجراء تقييمات بيئية مستقبلية ووضع استراتيجيات للتحسين.

تم تنظيم هذا التقرير بطريقة تتيح تحليلًا مفصلًا للانبعاثات الكربونية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية الأساسية للهيئة، حيث تم **تصنيف مصادر الانبعاثات وفقًا لفئات رئيسية مرتبة ترتيبًا تنازليًا حسب كمية الانبعاثات:**

- أنظمة التكييف والتبريد (HVAC) في مباني القرية الذكية.
- الأنشطة المرتبطة بالنقل (بما في ذلك استهلاك السولار، البنزين، والغاز الطبيعي).
- المواد المبردة المستخدمة في أجهزة التكييف، والثلاجات، والمبردات الصغيرة.
- استهلاك الكهرباء.

ويشتمل كل قسم من هذه الأقسام على بيانات محددة، ومنهجية القياس، ومعاملات الانبعاث المعتمدة لحساب الانبعاثات. وعند توفرها، تم دعم التقديرات بالبيانات التشغيلية الفعلية، أو تم حسابها استنادًا إلى بروتوكولات معترف بها دوليًا.

تحديد مصادر الانبعاثات (تصنيف النطاقات) تُصنّف انبعاثات الغازات الدفيئة (GHG) إلى ثلاثة نطاقات رئيسية وفقًا لبروتوكول الغازات الدفيئة (GHG Protocol) والمواصفة الدولية ISO 14064-1:2018. وقد قامت الهيئة العامة للرقابة المالية (FRA) بتحديد حدودها التشغيلية بناءً على منهج "التحكم التشغيلي"، وهو النهج الذي يشمل كافة المصادر والأنشطة التي تملك الهيئة سلطة كاملة على إدارتها ووضع السياسات والإجراءات الخاصة بها.

وتشمل الانبعاثات الواقعة ضمن هذه الحدود التشغيلية كلاً من:

- الانبعاثات المباشرة النطاق الأول Scope 1 : مثل استهلاك وقود المركبات، واستخدام مولدات الكهرباء أو تسربات الغازات من أنظمة التبريد.
- الانبعاثات غير المباشرة الناتجة عن استهلاك الكهرباء (النطاق الثاني Scope 2)
- الانبعاثات غير المباشرة الأخرى (النطاق الثالث Scope 3) إذا توفرت بيانات كافية عنها، مثل التنقلات الشخصية للموظفين واستهلاك الورق ومعالجة النفايات.

يركز هذا التصنيف على الأنشطة الأساسية التنظيمية والإدارية للهيئة التي تؤدي إلى انبعاثات ناتجة عن التشغيل اليومي ضمن المقرات الخاضعة لسيطرتها.

تحديد مصادر الانبعاث وتصنيفها حسب النطاقات

وفقاً لبروتوكول الغازات الدفيئة (GHG Protocol) والمواصفة الدولية ISO 14064-1:2018، قامت الهيئة العامة للرقابة المالية (FRA) بتحديد حدودها التشغيلية باستخدام نهج السيطرة التشغيلية (Operational Control Approach)، والذي يشمل جميع مصادر الانبعاثات والأنشطة التي تملك FRA السلطة الكاملة لإدارتها وتطبيق السياسات والإجراءات التشغيلية الخاصة بها.

وتشمل الانبعاثات التي تقع ضمن هذه الحدود كلّاً من:

- الانبعاثات المباشرة (النطاق 1): وهي الانبعاثات الناتجة عن المصادر التي تسيطر عليها الهيئة بشكل مباشر، مثل الوقود المستخدم في المركبات والمولدات، وتسربات أنظمة التبريد والتكييف.
- الانبعاثات غير المباشرة (النطاق 2): الناتجة عن استهلاك الكهرباء المشتراة من الشبكة الوطنية، والتي تُستخدم في تشغيل المباني والأنشطة المكتبية.

الحدود التشغيلية لهذا التقرير تشمل تحديدًا ما يلي:

- **المباني والمرافق :** تحتفظ الهيئة العامة للرقابة المالية (FRA) بالسيطرة التشغيلية الكاملة على مبنيين إداريين داخل القرية الذكية)المباني B136 و(B137، بالإضافة إلى مبنى إداري آخر يقع بشارع طلعت حرب. وتشمل هذه المنشآت مكاتب إدارية ، وغرف اجتماعات ، وأنظمة تكييف وتبريد(HVAC) ، بالإضافة إلى خدمات الدعم الفني والتشغيلي المرتبطة بها.
- **مركبات الهيئة :** تشمل الانبعاثات الناتجة عن استهلاك الوقود في أسطول المركبات المملوكة للهيئة.
- **الكهرباء المشتراة :** الانبعاثات غير المباشرة الناتجة عن استهلاك الكهرباء من الشبكة الوطنية داخل المباني التابعة للهيئة.
- **المبردات(Refrigerants) :** الانبعاثات المحتملة الناتجة عن التسربات من أنظمة التبريد وتكييف الهواء داخل مباني الهيئة.

"كمية الانبعاثات الناتجة عن كل نشاط"

Scope 1-الانبعاثات المباشرة -(mtCO2e)

وصف النشاط	نوع الوقود	بيانات النشاط	إجمالي الانبعاثات (mtCO2e)	النسبة المئوية	سنة 2024
الاحتراق الناتج من النقل	السولار	18810	51.00557	20.94 %	
	البنزين	60385	140.6865	57.76 %	
	الغاز الطبيعي	6706000	14.44459	5.93 %	
الانبعاثات الهاربة	مكيفات، ثلاجات، و مبردات المياه		37.450	15.37 %	
إجمالي الانبعاثات			243.5869213	100 %	

Scope 2- الانبعاثات الغير مباشرة:(mtCO2e)

وصف النشاط	بيانات النشاط	إجمالي الانبعاثات (mtCO2e)	النسبة المئوية	سنة 2024
الكهرباء المستهلكة (المشتراه)	3390295	1410.36272	100 %	
إجمالي الانبعاثات		1410.36272	100 %	

اجمالي الانبعاثات المباشرة والغير مباشرة (Scope 1 & 2) (mtCO2e)	1653.949641 mtCO2e

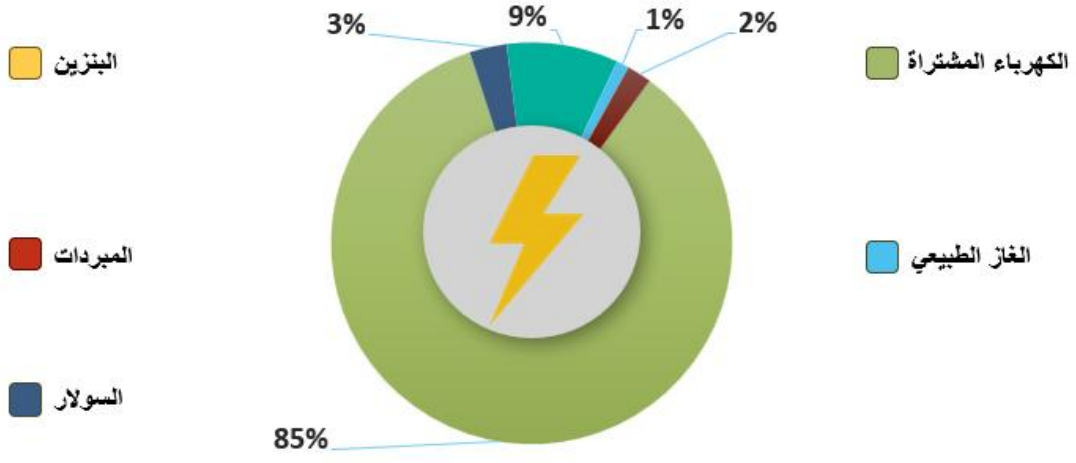

يصف هذا القسم جودة وموثوقية البيانات المستخدمة لحساب انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناتجة عن الأنشطة التشغيلية لهيئة الرقابة المالية. ويُقيّم كل نشاط من حيث دقة البيانات ومصادرها والافتراضات المبنية في غياب القياسات المباشرة.

جودة البيانات	التعريف
عالي - **High**	بيانات دقيقة وموثوقة مع أدنى حد من عدم اليقين. تستند إلى قياسات مباشرة أو مصادر موثوقة.
متوسط - **Medium**	بيانات دقيقة إلى حد معقول، ولكنها تتضمن بعض التقديرات أو الافتراضات. قد تعتمد على قياسات غير مباشرة أو مصادر ثانوية.
منخفض - **Low**	البيانات ذات درجة عدم اليقين العالية، والتي تستمد أساسًا من التقديرات التقريبية، والمعلومات غير الكاملة أو القديمة التي تحد من موثوقيتها ودقتها

مصادر وجودة البيانات

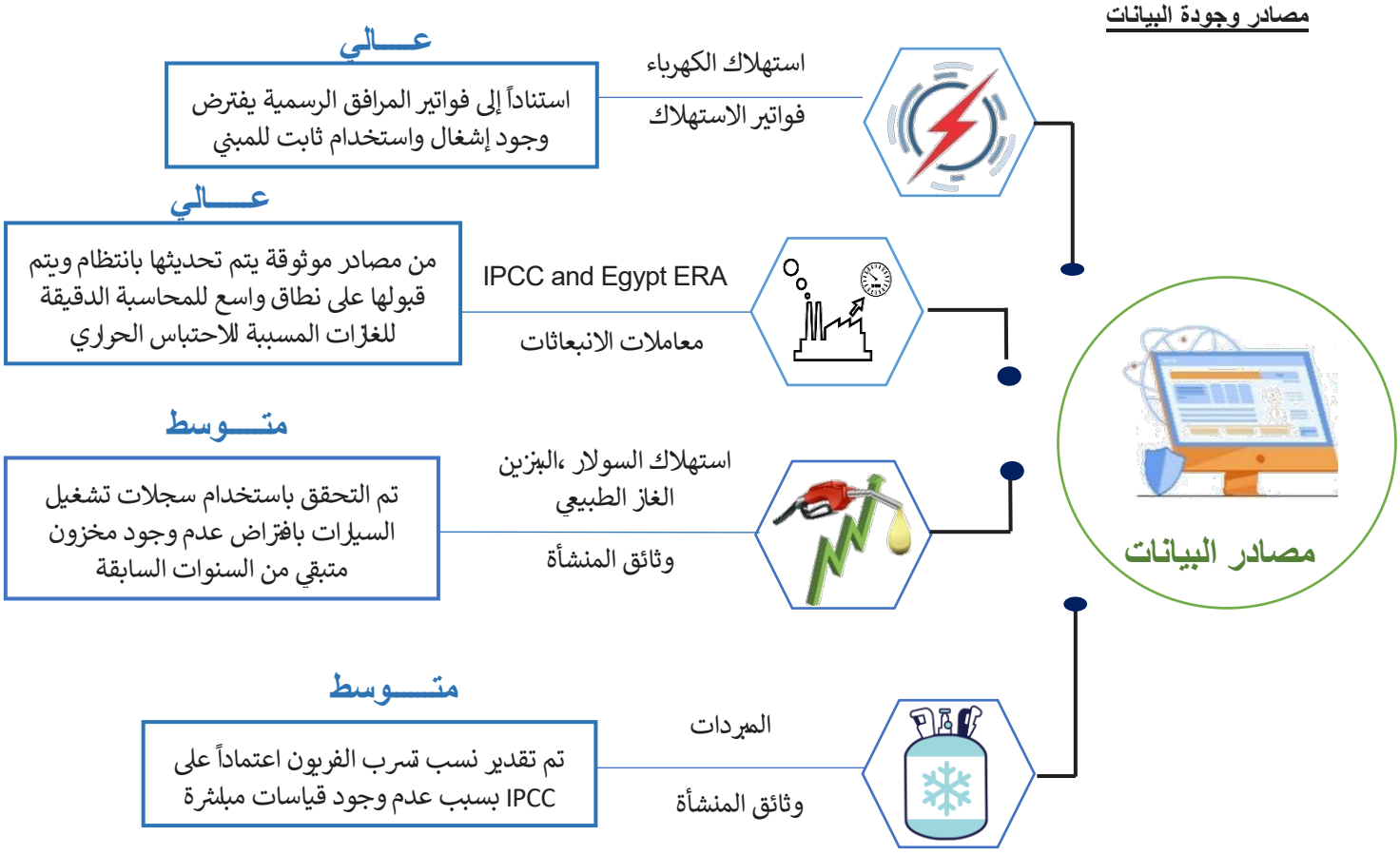

طبقاً لإرشادات بروتوكول الغازات الدفيئة(GHG Protocol) ، قامت الهيئة العامة للرقابة المالية (FRA) بإجراء تقييم نوعي لمستوى عدم اليقين المرتبط بجرد انبعاثات الغازات الدفيئة. ركز هذا التقييم بشكل رئيسي على عدم اليقين في المعاملات الحسابية، وهو يشير إلى التفاوت المحتمل في البيانات الأساسية المستخدمة لتقدير الانبعاثات، مثل بيانات النشاط ومعاملات الانبعاث.

وقد شمل التقييم نوعين أساسيين من عدم اليقين:

- **عدم اليقين المنهجي** :ناتج عن انحرافات ثابتة في القياسات أو الافتراضات، مثل استخدام معاملات انبعاث قديمة أو بيانات نشاط تم تقديرها بدلاً من قياسها الفعلي.
- **عدم اليقين الإحصائي**: يعكس التغيرات العشوائية أثناء جمع البيانات أو التباين الطبيعي في العمليات التشغيلية.

توثيق نتائج تقييم عدم اليقين وتفسيره

المستوي	نسبة التفاوت عن القيمة المتوسطة	الوصف
مرتفع - High	± 5%	بيانات مقاسة بشكل مباشر ويمكن التحقق منها، مثل فواتير الكهرباء الرسمية
جيد - Good	± 15%	بيانات مدعومة بسجلات موثوقة ولكن تتضمن بعض الافتراضات، مثل سجلات الوقود.
متوسط - Fair	± 30%	بيانات تعتمد جزئيًا على التقديرات، مثل تسربات غاز التبريد أو استهلاك الورق.
ضعيف -Poor	أكثر من 30%	بيانات شديدة عدم اليقين أو تعتمد على افتراضات عامة، مثل تقديرات التنقل الشخصي

تم استخدام تقييم نوعي لعدم اليقين بدلًا من التحليل الإحصائي الكامل، والذي يتجاوز نطاق هذا التقرير، وذلك وفقًا لإرشادات بروتوكول الغازات الدفيئة.(GHG Protocol)

ويُعبّر عدم اليقين المجمع هنا عن مجموع مستويات عدم اليقين الناتجة عن جميع مصادر الانبعاثات التي تم قياسها مباشرة أو غير مباشرة ضمن حدود التقرير.

إجمالي نسبة عدم اليقين(Aggregated Uncertainty)

بناءً على التقييم النوعي لمصادر البيانات وعوامل الانبعاث المستخدمة في إعداد جرد غازات الاحتباس الحراري للهيئة العامة للرقابة المالية (FRA) ، تم تصنيف عدم اليقين الإجمالي كما يلي:

نسبة عدم اليقين الإجمالية	التصنيف العام لعدم اليقين
± 8.7 %	Good

إعـــداد

الإدارة العامة للاستشارات الفنية

الإدارة المركزية لمركز التميز

الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات

العـــــنوان:

مطار القاهرة الجوي أمام قرية البضائع –مبني الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات – القـاهرة

مسئول الاتصال:

م/ سيد الخواص

المدير الفني لوحدة التحقق والمصادقة

ت: 01142155748

Env.unit@goei.gov.eg

الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

إيضاح

في إطار حرص الهيئة على رفع معدلات الشفافية والتواصل مع المؤسسات المهنية المتخصصة ذات الصلة والمتعاملة مع الأسواق المالية غير المصرفية، فقد قامت الهيئة بتوضيح هذا التقرير ليتضمن أهم إنجازاتها خلال عام 2024.

البيانات الواردة في هذا التقرير يتم إعدادها في تاريخ الإصدار، وجدير بالذكر أن هذه البيانات قد تكون تعديلًا أو تغييرًا من وقت لآخر وفقًا لما يرد من الجهات ذات الصلة، حيث يتم إجراء بعض التسويات والتعديلات والإلغاءات خلال الفترة مما قد يؤدى إلى تغيير بعض الأرقام وفقًا لتاريخ الإصدار.

لا يجوز استخدام البيانات الواردة في التقرير دون الإشارة إلى مصادرها

ARAB REPUBLIC OF EGYPT
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY
Building Bridges not Walls
نبنى الجسور لا الحواجز

FINTECH

ARBITRATION

EIOD

تقرير الاستدامة السنوي
للهيئة العامة للرقابة المالية

2024